

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة

نور الدين زامل سطاتم الوحيدي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1441هـ/2020م

مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة

إعداد:

نور الدين زامل سظام الوحيدي

إشراف:

د. رأفت علي الأعرج

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من
معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1441هـ/2020م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة

اسم الطالب: نور الدين زامل سطاتم الوحيدي
الرقم الجامعي: 21620258

إشراف: د. رأفت علي الأعرج

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2020/1/4م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتوافقهم:

التوقيع:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. رأفت علي الأعرج

التوقيع:

2- ممتحناً داخلياً: د. حسن السعودني

التوقيع:

3- ممتحناً خارجياً: د. علي شاهين

القدس - فلسطين

1441هـ/2020م

إهداء

إلى معلم البشرية، النبي الحبيب صلوات ربي وسلامه عليه....

محمد بن عبد الله ﷺ

إلى الشهداء الأبرار والأسرى البواسل، الذين رسموا حدود هذا الوطن...

فلسطين الحبيبة

إلى صاحب القلب الطيب الذي رسم لي طريق السير في هذه الحياة...

والدي العزيز الشهيد زامل الوحيدي

إلى أخي الشهيد سامح الوحيدي

إلى العزيزة والغالية حفظها الله ورعاها وأمدّها بالصحة والعافية...

أمي الحبيبة

إلى من سكنوا قلبي ووجداني...

أهلي وإخوتي وأخواتي الأعزّاء

إلى زوجتي العزيزة...

سها الغالية

إلى أبنائي...

سامح وإيلي وياسين

إلى عائلتي وأصدقائي وزملائي الأعزّاء

إلى كل من مدّ يدّ العون وساعدني في إنجاز هذا البحث

الباحث/ نور الدين زامل سظام الوحيدي

إقرار:

أقرأ أنا مُعدُّ الرسالة بأنها قدّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدّم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

نور الدين زامل سطاتم الوحيدي

التاريخ: 2020/1/4م

شكر وعرفان

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، النَّبِيِّ المصطفى الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

أحمد الله سبحانه وتعالى صاحب الفضل الأول، وأشكره على جزيل نعمه، وما غمرني به من فضل وتوفيق لإتمام هذه الدراسة، فيارب لك الحمدُ حمداً يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، كما يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان، لمن كان له فضل بعد الله في إنجاز هذه الدراسة، سائلاً الله عزّ وجلّ أن يجزيهم خير الجزاء، وفي هذا المقام، لايسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان، لسعادة الدكتور/ **رأفت علي الأعرج** لتفضله بقبول الإشراف على هذه الدراسة، وعلى ما بذله من وقت وجهد، وما أسداه إليّ من نصح وتوجيه، وأسأل الله سبحانه أن يسدد على طريق الحق خطاه، ويجزيه عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل، لكل من: المناقش الداخلي **الدكتور/ حسن السعدوني**، والمناقش الخارجي **الدكتور/ علي شاهين**؛ وذلك لتفضلهما بالموافقة على مناقشة هذه الدراسة، وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة كما وأتوجه بخالص مشاعر الشكر والامتنان إلى السادة المحكمين، لما قدموه لي من إثراء لأداة الدراسة.

والشكر الجزيل إلى جامعة القدس (أبوديس) - معهد التنمية المستدامة. وإلى الموظفين بشكل خاص على تعاونهم في إنجاز هذه الدراسة، والوصول لتوصيات قدّ تفيد في حلول بعض مشاكلهم، فلهم مني كل الشكر والتقدير والامتنان والاعتراف بالجميل وختاماً، أسأل الله عزّ وجلّ أن ينفع بهذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الباحث/ نور الدين زامل سظام الوحيدي

مصطلحات الدراسة:

1- **الهيئات المستقلة:** "تم تعريفها من قبل جورج فوديل دلفولفيه على أنها "أجهزة لها تنظيم معين وتوجد ضمن مؤسسات الدولة وإن كان لها تنظيم خاص بها وتتمتع بمجموعة من الإمتيازات والصلاحيات التي تُتيح لها إتخاذ القرارات في بعض الأحيان وهذا ما جعل منها سلطة مستقلة" (دلفولفيه، 2008، ص343).

2- **الهيئات المستقلة للغذاء:** هي تلك الهيئات المعنية دون غيرها بالاختصاصات المقررة للوزارات والهيئات والمصالح الحكومية و وحدات الإدارة المحلية بما يخص الرقابة على تداول وسلامة الغذاء، وذلك بهدف ضمان جودة المنتجات ومطابقة المنتجات للمواصفات وتحقيق متطلبات الرقابة على سلامة الغذاء في كافة مراحل سلسلة تداول الغذاء، سواء أكان منتجاً محلياً أو مستورداً بهدف الحفاظ على صحة الإنسان ومنع الغش وتداول المنتجات غير الصالحة (منظمة الأغذية والزراعة، 2005).

المختصرات:

- 1- **COA**: Codex Alimentarius.
- 2- **FAO**: Food and Agriculture Organization
- 3- **IPPC**: International Plant Production Convention.
- 4- **OIE**: Office International des Eptzooties.
- 5- **SOWT**: Stands for Strengths, Weaknesses, Opportunities, and Threats.
- 6- **SPSS**: Statistical Package for the Social Sciences.
- 7- **WHO**: World Health Organization.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الحاجة لإنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة، والخروج بتصور مقترح؛ لإنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج البنائي، وتمّ استخدام الاستبانة كأداة الدراسة، ويتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات ذات الاختصاص بالرقابة والإشراف على الغذاء في قطاع غزة (وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد، وزارة الزراعة، وزارة الحكم المحلي، هيئة المواصفات والمقاييس)، حيث بلغ حجم العينة (51) مفردة من جميع العاملين من أصحاب المناصب الإشرافية (رئيس قسم - مدير عام) وتمّ استخدام أسلوب الحصر الشامل، وبعد جمع البيانات عُولجت إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإحصائية (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

وجود عدد كبير من المُعَوَّقات التي تواجه المنظومة الرقابية في قطاع غزة، وأهمها أنه لا يوجد جسم أو جهة حكومية عليا جامعة للجهات الرقابية المختلفة، وعدم تناسب الإمكانيات المتاحة حالياً؛ للرقابة على الغذاء مع الاحتياجات الفعلية اللازمة للعمل، وضعف التنسيق بين الجهات الرقابية المختلفة على الغذاء.

بالإضافة إلى أنه في حال تم إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء سوف يتم العمل على تحقيق كافة متطلبات سلامة الغذاء والرقابة عليه في جميع مراحل تداوله، حيث تمّ من خلال تحليل النتائج والتعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجه الجهات الرقابية وضع تصور مقترح يشمل: (المنطلقات - الفلسفة - الأهداف - متطلبات إنشاء الهيئة - الهيكل التنظيمي) لحل هذه المشاكل.

وكان من أهم التوصيات:

بالإضافة إلى التصور المقترح وهو التوصية الأم للدراسة، يوصي الباحث بضرورة توحيد قانون سلامة الغذاء في فلسطين، تقديم رؤية مقترحة عامة لأصحاب القرار وصانعي السياسات، حول أهمية إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة.

من خلال عقد مجموعة من ورش العمل حول فكرة إنشاء الهيئة الرقابية المستقلة للغذاء تحت مظلة مجلس الوزراء الفلسطيني، بعد الإطلاع والاستفادة من التجارب الدولية.

The need to establish an independent monitoring authority for food

Prepared by: Nour eldein Z. S Elwahidi

Supervisor: Dr. Rafat Ali Alaraj

Abstract:

This study aimed to identify the need to establish an independent monitoring authority for food in Gaza Strip and come up with a proposal to establish independent monitoring authority for food.

The study used the descriptive analytical and structural approach to suit the nature of this study, the questionnaire was used as a study tool and the study sample consisted of (51) employees works as (Head of Department - General Manager) at the institutions aspecialized in food control and supervision in Gaza Strip: (Ministry of Health, Ministry of Economy, Ministry of Agriculture, Ministry of Local Government, Authority of Standards and Metrology).

After data collection it was treated statistically using the Statistical Package for Statistical Sciences (SPSS) program.

The main results were:

The existence of many obstacles facing the control system in Gaza Strip, the absence of a supreme governmental structure to unify the work of the various regulatory bodies, disproportionate control capabilities for food with the actual needs for work and poor coordination between the different regulators on food.

In addition that if an independent monitoring authority for food is established all food safety and control requirements will be achieved in all phases of its handling also by analyzing the results and problems which facing regulatory bodies a suggested proposed was designed includes: (starting points, philosophy, objectives and requirements for the establishment of the body organizational structure) to solve all of these problems.

The most important recommendations were:

In addition to the suggested proposed the resecher recommended

The need to unify the food safety law in Palestine. The need to provide a general proposed vision on the importance of establishing an independent food agency for decision makers and policy makers and needs in addition to coordination with all concerned parties (civil society organization and private sector) to clarify the importance of establishment an independent monitoring authority for food in Gaza Strip through a series of workshops on the idea of establishing the an independent monitoring authority for food under the umbrella of the Palestinian Council of Ministers after reviewing and benefit from international experiences.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تسعى الكثير من الدول إلى العمل الدءوب في الحفاظ على حماية وسلامة المواطن من الناحية الصحية والكثير من الجوانب الحياتية، حيث تقوم بالكثير من الآليات والإجراءات التي تعمل على الارتقاء بالمواطن صحياً وهذا بدوره يتطلب معرفة جميع المتطلبات التي يمكن أن تؤثر بصحة المواطن، ومنها أمن وسلامة غذائه والذي بدوره يلعب بصورة كبيرة ومؤثرة دوراً هاماً على حياة وصحة المواطن (El-Jardali, Hammoud et al. 2014).

إن سلامة الغذاء مازالت قضية رئيسية تحتاج إلى معالجة، وتشير الدراسات إلى أن تحديث المعايير الدولية والعالمية للسلامة الغذائية شكّل عائقاً للصادرات الغذائية من الدول النامية (Jongwanich, 2009)، وفي هذا الجانب فإن الأمر يتطلب تدعيم الطرق والسبل التي تعمل على زيادة الاهتمام بسلامة الغذاء من جميع النواحي، والتفكير أيضاً بالارتقاء بجميع الوسائل والأشكال الرقابية التي تُعنى بالحفاظ على سلامة الغذاء سواء كان مصنعاً محلياً أو مستورداً من الخارج، حيث أن النظم الفعالة للرقابة على الأغذية في مختلف البلدان هي أمرٌ ضروري لحماية صحة المستهلكين المحليين وضمان سلامتهم (AlKandari, Jukes, 2011).

وبهذا يكون الدور الرقابي الذي تمارسه الجهات الحكومية والجهات المسؤولة يجب أن يكون عند المستوى الذي يعمل على تعزيز كل الإمكانيات والسبل للمحافظة على سلامة الغذاء والذي ينعكس بالصورة الكلية على المواطن وصحته (El-Jardali, Hammoud et al. 2014).

حيث قامت كثير من الدول المتقدمة بتفعيل جميع الإمكانيات التي تعمل على التأكد من تحقيق متطلبات سلامة الغذاء من خلال وضع القواعد الملزمة لسلامة الغذاء وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها ومنها هيئة الدستور الغذائي، وأيضاً إحكام الرقابة على الغذاء حيث عملت على زيادة كفاءة وفعالية تنفيذ عمليات الرقابة الرسمية والمهام الرقابية، وأصبح هناك توجه عالمي لدى الحكومات تستطيع من خلاله إيجاد أنظمة ضبط وتحكم ورقابة غذائية أكثر صرامة وحزمًا في كل من الدول التالية (الاتحاد الأوروبي، الصين، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، اليابان) (Al-Kandari, Jukes, 2011; Jia, Jukes, 2013; Matso, 2009; Al-Kandari, Jukes, 2013).

نجد أن بعض الدول الغربية والعربية التي أرادت العمل على تحقيق السلامة الغذائية المتكاملة، عملت على تطوير المنظومة الرقابية إلى المستوى الذي يرقى بها للحفاظ على غذائها وضمان سلامة الغذاء وصحة المواطن (Khalid, 2015).

وفي الواقع الفلسطيني وقطاع غزة تحديداً؛ نجد أن هناك تعدداً في المؤسسات والجهات المشرفة والعاملة في قطاع الأغذية، منها ذات الاختصاص ومنها ذات العلاقة داخل الإطار المؤسسي المشرف على قطاع الأغذية، حيث يصل عدد الجهات ذات الاختصاص إلى 5 جهات وهي: وزارة الصحة ووزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد ووزارة الحكم المحلي وهيئة المواصفات والمقاييس، حيث إن واقع العمل للجهات الرقابية المختلفة يوجد به العديد من المعوقات والتحديات وذلك بسبب ضعف واهتراء البنية المؤسسية ونقص في الموارد والمعدات والتجهيزات اللازمة لضبط وإحكام العملية الرقابية (الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية، 2017).

كما أن القصور في أي من هذه المقومات والعناصر يعطي نتائج سلبية، سواء على مستوى الرقابة الغذائية أو الجهات المسؤولة عن العملية الرقابية أو سلامة الغذاء الفلسطيني.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود عدد من الإشكاليات التي تتعلق بالجهات المتعددة والمسؤولة عن الرقابة على الغذاء بالمحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، ومن هذه الإشكاليات أن هناك تكرار في الأنشطة الرقابية وتضارب في الصلاحيات وازدواجية العمل والقرارات وضعف التنسيق بين الجهات الرقابية المتعددة داخل الإطار المؤسسي المشرف على قطاع الأغذية (الإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية، 2017). وهذا بدوره يمثل إهداراً للوقت والموارد البشرية والمالية من جهة، ويؤثر على ضمان سلامة الغذاء من جهة أخرى (الميزان، 2014).

وعلى ضوء ما ذكر، ستقوم مشكلة الدراسة الحالية على الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة.

3.1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين وهما:

1- الأهمية العلمية:

تكمن أهمية هذه الدراسة بأنها من الدراسات المستقبلية، وهي من الدراسات النادرة جداً في هذا المجال على مستوى دولة فلسطين -على حد علم الباحث- وذلك لأن موضوع الدراسة يُعتبر من المواضيع المرتبطة بشكل مباشر بمشاريع التنمية ومستقبل المجتمعات، بحيث تعمل هذه الدراسة على تشخيص الواقع الحالي فيما يخص دور الإطار المؤسسي المشرف على الغذاء، ومعرفة ما إذا كان يوجد معوقات أو مشكلات تواجه هذا الإطار، وذلك بالشكل العلمي المبني على الإحصائيات والحقائق العلمية، ومحاولة تقديم الحلول المناسبة التي تحاول العمل على الارتقاء بصحة المواطن الفلسطيني من خلال تقديم تصور مقترح لإنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء حسب المنهجية العلمية المتعارف عليها.

ويأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في منح الإضافة للمكتبة الفلسطينية والعربية والباحثين في هذا المجال.

2- الأهمية العملية:

من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تزويد أصحاب القرار ذوي العلاقة بالمعلومات الهامة والمطلوبة عن إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء.

ويأمل الباحث أن تسهم النتائج التي ستحققها هذه الدراسة وتوصياتها بإضافة مؤسسة جديدة ضمن مؤسسات السلطة الفلسطينية يكون لها الدور الفعال في الحفاظ على غذاء وصحة المستهلك.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي لمعرفة مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة، ويتفرع من الهدف الرئيس أهداف فرعية أخرى وهي كما يلي:

- 1- التعرف على واقع منظومة الرقابة على الغذاء في قطاع غزة.
- 2- التعرف على وجهة نظر العاملين في منظومة الرقابة على الغذاء حول المساهمة المرجوة من إنشاء الهيئة الرقابية المستقلة للغذاء.
- 3- معرفة التحديات التي تحول دون إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة.
- 4- التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة، تعزى للعوامل الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).
- 5- التعرف على التصور المقترح لإنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء.

5.1 أسئلة الدراسة

قامت هذه الدراسة بالإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة وهو:

ما مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة؟

وينبثق من التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هو واقع منظومة الرقابة الحالية على الغذاء في قطاع غزة؟
- 2- ماهي وجهة نظر العاملين في منظومة الرقابة على الغذاء حول المساهمة المرجوة من إنشاء الهيئة الرقابية المستقلة للغذاء؟

- 3- ما هي التحديات التي تحول دون إنشاء هيئة رقابية مستقلة للرقابة للغذاء؟
- 4- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الباحثين حول مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة تعزى للعوامل الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).
- 5- ما هو التصور المقترح لإنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة؟

6.1 الإجراءات المنهجية للدراسة

1.6.1. حدود الدراسة:

- 1- الحد الموضوعي: تمت دراسة مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة.
- 2- الحد الزمني: تمت الدراسة بين عامي (2018-2019م).
- 3- الحد المكاني: تقتصر الدراسة على المؤسسات ذات الاختصاص بالرقابة والإشراف على الغذاء، (وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد، وزارة الزراعة، وزارة الحكم المحلي، هيئة المواصفات والمقاييس) في المحافظات الجنوبية، وهي (محافظة الشمال - محافظة غزة - محافظة الوسطى - محافظة خان يونس - محافظة رفح) فقط؛ نظراً لصعوبة التواصل المباشر والمستمر مع الجهات الرقابية في الضفة الغربية.
- 4- الحد البشري: تقتصر الدراسة على العاملين من أصحاب الوظائف الإشرافية (رئيس قسم - مدير عام) من ذوي الاختصاص والإشراف عن الرقابة على الغذاء في المؤسسات ذات الاختصاص بالرقابة والإشراف على الغذاء في قطاع غزة وهي (وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد، وزارة الزراعة، وزارة الحكم المحلي، هيئة المواصفات والمقاييس) في المحافظات الجنوبية.

2.6.1. منهجية الدراسة:

يُعبّر المنهج عن الأسلوب والطريقة التي ينتهجها الباحث في دراسته للمشكلة لمعرفة الحقيقة والحصول على الإجابات، من أجل تحقيق أهداف الدراسة؛ وقام الباحث باعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج البنائي، حيث أن المنهج الوصفي التحليلي يعتمد على دراسة "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة"؛ من حيث تشخيص الواقع الذي تعمل فيه المنظومة الرقابية الحالية من جميع الجوانب الهيكلية والمؤسسية والتنسيق فيما بينها، ويهتم بوصفها وصفاً

دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، بهدف استخراج الاستنتاجات ذات الدلالة، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة (صابر وخفاجة، 2002).

وتم استخدام المنهج البنائي وذلك للمساعدة في بناء التصور المقترح، والذي يعرف بأنه: "المنهج المتبع في إنشاء وتطوير برامج أو هيكل معرفي جديد لم يكن معروفاً من قبل بالكيفية نفسها" (الأغا، الأستاذ، 2004).

7.1 مجتمع الدراسة

يضم مجتمع الدراسة المؤسسات ذات الاختصاص بالرقابة والإشراف على الغذاء، (وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد، وزارة الزراعة، وزارة الحكم المحلي، هيئة المواصفات والمقاييس) في المحافظات الجنوبية، وهي: محافظة الشمال - محافظة غزة - محافظة الوسطى - محافظة خانينوس - محافظة رفح، فقط.

8.1 عينة الدراسة

تم استخدام أسلوب الحصر الشامل للعاملين من أصحاب الوظائف الإشرافية (رئيس قسم - مدير عام) في المؤسسات ذات الاختصاص بالرقابة والإشراف على الغذاء (وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد، وزارة الزراعة، وزارة الحكم المحلي، هيئة المواصفات والمقاييس)، ويبلغ عددهم 51 فرداً.

9.1 أدوات الدراسة

استخدم الباحث الأداة الرئيسية للدراسة وهي الاستبانة؛ حيث قام الباحث بتصميم استبانة تشمل أسئلة تهدف إلى جمع البيانات المطلوبة للحصول على النتائج.

خلاصة الفصل الأول

تم في هذا الفصل التعريف بمشكلة الدراسة، التي تناولت موضوع "مدى الحاجة لإنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة"، مع توضيح أهميته الدراسة وأيضاً تم طرح أهداف الدراسة والتي تمثلت بالهدف الرئيس؛ وهو معرفة "مدى الحاجة لإنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة"، ووضع التساؤلات وتحديد حدود الدراسة ومكانها وزمانها، وتوضيح الخطة العامة لها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والأدبيات

1.2 الرقابة على الغذاء والإطار المؤسسي المشرف على الغذاء في قطاع غزة:

إنَّ المجتمعات بكافة تكويناتها وأنواعها وتداخلاتها هي مجتمعاتٌ تحاول أن تتقدم وترتقي بنفسها على كافة الجوانب والمستويات والمناحي، وذلك وفقاً لقدرتها وطاقتها وإمكانياتها. وهذا يتطلب أن تكون هناك رقابة متكاملة في جميع نواحي مكونات ومرافق الدولة (العامري والغالبي، 2007).

حيث تُعتبر الرقابة موضوعاً يمتاز بالأصالة؛ لأنَّ الرقابة شيءٌ جوهري وأساسي، وأيضاً تمتاز الرقابة بالحدثة، لأنَّ لها أبعاداً واتجاهاتٍ حديثةً اكتُشفت وطُبِّقت حديثاً، فمن هنا نستطيع القول أنَّ موضوع الرقابة يمتاز بالأصالة والحدثة في آنٍ واحدٍ (حجاج، 2001).

ونجد هنا أنَّ من المواضيع الهامة التي يجب أن يوجدَ بها رقابة نافذةً وحقيقيةً في الوقت الحالي في فلسطين -قطاع غزة تحديداً- هي الرقابة على سلامة الغذاء.

ولأنَّ الرقابة على سلامة الغذاء هو موضوعٌ ذو حساسيةٍ عاليةٍ جداً، لأنه يؤثر على الاقتصاد برميته وبشكلٍ مباشر، وأيضاً نوعية الأغذية التي يتمُّ استهلاكها تحددُ صحة المجتمع بشكلٍ عام، فيجب أن يتمَّ إنفاذُ القوانين وكلِّ ما يتعلقُ بسلامة الغذاء من تشريعاتٍ وتطويرٍ للأنظمة الرقابية بشكلٍ فاعلٍ وحقيقي (MacRae, 2011).

فالرقابة على سلامة الأغذية المعتمدة على "نهج الرقابة من المزرعة للمائدة"؛ تتطلب بناء منظومة تشريعية ومؤسسية شاملة وداعمة، لجعل حماية صحة المستهلك والصحة العامة وتشجيع الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، أولوية وطنية. وهذا يتطلب تحديد القضايا الواجب العمل عليها لتطوير منظومة سلامة الأغذية في فلسطين (الاستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء، 2017).

إنَّ غالبية أصحاب الدخل المنخفض والطبقة الفقيرة في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة خاصة؛ يعتمدون على الأغذية المصنعة محلياً في أماكن متعددة، ومنها غير المرخصة أو المسجلة لدى الجهات ذات الاختصاص أو المستوردة ذات الأسعار المنخفضة، تؤثر على جودة هذه الأغذية والتي بدورها تؤثر على صحة المواطن سواءً على المستوى الزمني القريب أو البعيد، ومن جانب آخر؛ فإنَّ كلَّ ما يتعلق بالغذاء وصحة المستهلك الفلسطيني يتطلب وجود نظام رقابي حقيقي وفعال، وهذا من الأسباب الرئيسية التي تظهر ضرورة أن تكون هناك قوانين وتشريعات ورقابة فاعلة على الأغذية وتطوير النظام الرقابي بما يتوافق مع المعايير الدولية، أخذاً بعين الاعتبار ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في إيجاد نظام رقابي فعال ونافذ، مثل أنظمة الرقابة المطبقة حالياً الممثلة في الهيئات/ الوكالات العامة للغذاء في دول الجوار، مثل الأردن ومصر والسعودية وغيرها من الدول (راجي مسلم، حزيران 2019، اتصال شخصي).

لذلك يتناول هذا الفصل موضوع الرقابة بشكل عام من ناحية المفهوم والخصائص، ثم الرقابة على الغذاء، وتم توضيح عمل الإطار المؤسسي للرقابة على الغذاء في فلسطين، وعرض أهم القضايا التي تتعلق بسلامة الغذاء والرقابة عليه في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص.

1.1.2. مفهوم الرقابة:

في بداية القرن العشرين، تبنى العالمُ Fredric w Taylor فكرة الإدارة العلمية، حيث لم تكن معروفة ومفعلة، ومن هنا بدأت وترعرعت كلمة الرقابة وتم تداولها، كما تم تعريفها بأنها: "تلك الأنشطة المنهجية والتي من خلالها نستطيع التوفيق والإنسجام ما بين الأنشطة المنظمية المختلفة والخطط والنتائج وما بين التوقعات والمعايير المستهدفة التي نسعى إليها، وهي المؤشر لوجود الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المنظمة تستطيع معرفة مواطن الخلل في الأداء من خلال هذه الأنشطة التنظيمية ومقارنتها بالأهداف المحددة مسبقاً (العامري والغالبي، 2007).

كما عرفت بأنها؛ أنها الوسيلة التي تتمكن من خلالها القيادة والقدرة على تصحيح أداء العاملين، وذلك حتى تتمكن من تحديد أن الخطة الموضوعية يتم الالتزام بها وتنفيذها بالشكل المطلوب، وقد عرفها (كلاويش الزلمي) بأنها: "التأكد من أن الإنجاز يسير وفق الخطط الموضوعية والأهداف المحددة" (خليل، 2001).

ومن خلال التعريفات السابقة هناك إختلاف في تعريف الرقابة يعود إلى إختلاف الزاوية التي ينظر إليها ومن خلالها أيضاً، وأن عملية الرقابة هي القدرة على التحقق من إنجاز الأهداف المحددة، وذلك حسب الخطة الموضوعية والتحقق من طرق وصحة ومشروعية التصرفات (درويش وآخرون، 2012).

2.1.2. أهمية الرقابة:

لكي تستطيع المنشأة أو المنظمة التغلب على الكثير من المخاطر والخسائر؛ فإن فعالية العملية الرقابية وكفاءتها تلعب دوراً أساسياً ومهماً باعتبارها من وسائل قياس الأداء وتصحيحه (العلاق، 2008).

وفي ذلك يوضح البعض أن أهمية الرقابة تكمن فيما يلي: (العامري والغالبي، 2007).

- 1- يُساعد النظام الرقابي الفعال في القدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية المعقدة التي تحدث من وقت تحديد الأهداف إلى وقت الوصول إليها وما يترتب عليها من تعقيدات ومعوقات.
- 2- الحد من تراكم الأخطاء والقدرة على معالجتها أولاً بأول.
- 3- المواكبة والانسجام مع التعقيد التنظيمي.
- 4- القدرة على حماية الصالح العام، وذلك عن طريق مراقبة جميع النشاطات والكشف عن المخالفات والانحرافات والتحقق من سير العمل، وذلك وفق ما هو مخطط له، وتحديد المسؤوليات الإدارية وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة.

3.1.2. أهداف الرقابة:

تهدف الرقابة إلى معرفة وكشف الانحرافات الإيجابية والسلبية التي تكون موجودة في فترة تنفيذ العمل، ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال: (العلاق، 2003)

- 1- معرفة وكشف مواطن الخلل والانحرافات التي تحدث ومعرفة الأنواع والأسباب وتقييم النتائج والاستفادة منها.

- 2- تحديد الجهة المسؤولة عن الانحرافات والخلل.
- 3- القدرة على المقارنة بين الانجازات والأهداف المرسومة، وذلك لمعرفة مدى واقعية الخطط الموضوعة.
- 4- القدرة على التأكد من أن عملية التنفيذ تجري كما هو مرسوم لها، وأنها تتناسب وتلائم الأهداف الواردة في الخطة.
- 5- القدرة على مواجهة الصعوبات والعراقيل التي تواجه عملية التنفيذ وتجنبها في المستقبل.

4.1.2. مراحل الرقابة:

تتضمن الرقابة عدة مراحل وذلك لتكون رقابة فعالة وتحقق أهدافها تحقيقاً مؤكداً، وتتمثل مراحلها فيما يلي: (شحاتة، 2008)

- 1- تحديد الأهداف المطلوبة والمراد تحقيقها، وأيضاً وضع كافة الطرق الصحيحة لتنفيذها، وهذا يتم عن طريق وضع جداول تفصيلية زمنية، مع التأكد من توفير المتطلبات والمستلزمات اللازمة للإنتاج في الوقت والمكان المناسبين.
- 2- وضع المعايير الرقابية، التي من خلالها تتحدد العلاقات بين الجهد المبذول والنتائج، التي تعتبر أداءً مرضياً، أي وجود معايير تمثل الأهداف وتعتبر أداة القياس للأداء الفعلي.
- 3- تتم عملية متابعة الأعمال وذلك عن طريق التوجيه والإشراف، وذلك للتأكد من أنه تم إنجازها طبقاً للخطط والمعايير الموضوعة، حتى تستطيع الكشف عن كل انحراف عن المخطط له فور حدوث هذا الانحراف في كل مرحلة من مراحلها وتحديد نوعيته وكميته.
- 4- تحليل ودراسة معمقة لكل الانحرافات وذلك لمعرفة أدق التفاصيل التي أدت إلى حدوثها، وتحديد الجهة المسؤولة عنها ووضع نظام فرعي لتحليل الانحراف.
- 5- اتخاذ جميع الإجراءات الأنبية لتصحيح ومعالجة الظروف القائمة ومعرفة كيفية تفاديها ومنع تكرار حدوثها في المستقبل، أي وجود نظام فرعي يتضمن إجراءات لمعالجة الانحرافات.

5.1.2. خصائص نظام الرقابة الفعال:

حتى تستطيع أنظمة الرقابة تحقيق أهدافها وتكون ناجعة وفعالة؛ يجب أن يتوافر فيها عدة خصائص نذكر منها:

- 1- دقة المعلومات: يحتاج أي نظام رقابي فعال إلى معلومات دقيقة وصحيحة للمساعدة في تحقيق الخطط المرسومة (الفرا وآخرون، 2008).

2- **توافر المعلومات:** لمعرفة ما يحدث حالياً وما قد يحدث مستقبلاً لضمان اكتشاف الانحرافات، نحتاج إلى توافر معلومات كافية عن كل من الخطط والبرامج وجدول العمل والأرقام التقديرية وخرائط التنفيذ الفاعل لهذه الخطط (الفرا وآخرون، 2008).

3- **الموضوعية:** عدم المبالغة في أنظمة الرقابة، وأيضاً أن تكون واقعية حتى يكون بالإمكان تطبيقها (النعيمي، 2004).

4- **التكامل:** أي القدرة على استيعاب جميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية، ووجود تكامل بين الخطط ذاتها وبين النظم الرقابية المستخدمة (عبيد وآخرون، 2001).

5- **التركيز على عناصر النجاح الرئيسية:** حيث يكون التركيز على أهم عناصر النجاح والتمثل في عنصر التنفيذ، والذي يمثل أعلى درجات الرقابة لضمان نجاح المؤسسة في تطبيق وتنفيذ خططها (الفرا وآخرون، 2008).

ويري الباحث هنا أن الرقابة لها تداخلات في كافة مجالات النشاط الإنساني، فهي عملية مستمرة ووظيفة دائمة يجب القيام بها من أجل ضبط الأداء وضمان تحقيق الأهداف، وتعتبر الرقابة ركناً هاماً من أركان الإدارة الحديثة.

6.1.2. الرقابة على الغذاء:

تعتبر النظم الفعالة للرقابة على الأغذية في معظم دول العالم أمراً ضرورياً لحماية صحة المستهلكين المحليين وضمان سلامتهم، حيث تعمل على تمكين البلدان من ضمان سلامة وجودة الأغذية التي تدخل التجارة الدولية، وضمان اتفاق الأغذية المستوردة مع الاشتراطات الوطنية لها (Al-Kandari and Jukes, 2012).

لذلك جاء إهتمام منظمة الأغذية والزراعة "FAO" ومنظمة الصحة العالمية "WHO" اهتماماً كبيراً بتعزيز النظم الوطنية للرقابة على الأغذية التي تستند إلى المبادئ والخطوط التوجيهية العلمية، والتي تتناول جميع قطاعات السلسلة الغذائية، ولهذا أهمية خاصة في البلدان النامية في سعيها إلى تحسين سلامة الأغذية وجودتها ورفع مستوى التغذية، ولكن هذا الأمر يتطلب مستوى عالياً من الالتزام السياسي (El-Jardali, Hammoud et al., 2014).

إنَّ الحكومات والمؤسسات التي تعمل على الرقابة على الغذاء يجب أن تأخذ بالحسبان وأنْ تدركَ أنَّ الواقعَ الجديدَ للأغذية والحاجة الماسة إلى أنْ تكونَ أنظمة الرقابة على الغذاء وبرامجها قويةً ويُعتمدَ عليها، وذلك لتجنبِ الأخطارِ التي تهددُ صحةَ ورفاهية السكان (<http://www.fao.org>).

1.6.1.2. تعريف الرقابة على الأغذاء:

تعرف الرقابة على الغذاء بأنها نشاطٌ تنظيمي إلزامي تتولَّى تنفيذه سلطات الرقابة الوطنية لتوفير الحماية للمستهلكين، والتأكد من أنَّ جميع الأغذية ستكون مأمونةً ومغذيةً وصالحةً للاستهلاك البشري، أثناءَ مراحل الإنتاج والمناولة والتخزين والتجهيز والتوزيع، وأنْ تتفقَ مع اشتراطات السلامة، وأنْ تكونَ موسومةً بطريقةً صادقة ودقيقة على النحو المنصوص عليه في القانون.

وأهمُّ مسئولية في الرقابة على الأغذية هي إنفاذُ قوانين الأغذية التي تحمي المستهلكين من الأغذية غير الآمنة أو غير النقيّة أو المغشوشة، وذلك بحظرِ بيع الأغذية التي لا تكونَ طبيعتها أو مادتها أو جودتها من النوع الذي يطلبه المشتري وتشكل خطراً على صحته (Tansey, Worsley, 2014).

2.6.1.2. المقومات الأساسية للرقابة على:

تحتاج الرقابة على الغذاء إلى البنية الأساسية والمقومات الفنية التي تساعد على الوصول إلى الدور المتكامل لها، وعند النظر إلى البلدان العربية نجد أنه لم يكن هناك تركيزٌ كبيرٌ على الرقابة على الغذاء إلا بعد أنْ صارت ذات أهمية اقتصادية، وأصبح هناك دورٌ كبيرٌ لجمعيات حماية المستهلك وأيضاً الإعلام والتبادل بين الدول والمؤسسات العاملة في مجال الغذاء (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000).

وتعتمدُ نظم الرقابة على الغذاء على مجموعةٍ من المكونات الرئيسية ومنها: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000)

- 1- القوانين والتشريعات.
- 2- المواصفات القياسية.
- 3- الأجهزة الفنية القائمة على التفتيش.
- 4- أجهزة المختبرات.
- 5- التوعية والرقابة الشعبية.

3.6.1.2. دور الرقابة على الغذاء في تقليل خسائر الأغذية:

هناك اختلافٌ وتباينٌ في الإحصائيات عن الكميات الكبيرة من الأغذية التي يتم إتلافها، وذلك نتيجةً عدم سلامتها أو مطابقتها للمواصفات المطلوبة للغذاء، مما يدلُّ على أنَّ نسبة الخسائر الناتجة عن الغذاء غير الصحي هي خسائر كبيرة، والتي بدورها تؤثر على الاقتصاد الوطني، وبذلك نحتاج إلى أنظمة رقابية قوية وفعالة، ونحتاج إلى أن تكون هذه النظم الرقابية على الأغذية مطورةً ومحدثةً من خلال الوصول إلى الرقابة الوقائية، والتي تهدف إلى تلافي الأخطار قبل حدوثها، وإيجاد نظم قائمة على التنسيق على أعلى المستويات بين الجهات المعنية والمختصة، حيث تعمل على إيجاد سمعة جيدة للدول المصنعة للغذاء، وبالتالي تُعطي تأثيراً إيجابياً على صادراتها من الغذاء (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000).

4.6.1.2. تحليل الوضع الحالي للرقابة على الغذاء في قطاع غزة:

كفلت التشريعات الفلسطينية الحماية التامة لحقوق الإنسان، وذلك جاء في الباب الثاني من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003م، لينص على التأكيد على حماية جملة من الحقوق الأساسية للإنسان، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لم ينص صراحةً على الحق في الغذاء ولكن هذه الحقوق الإنسانية جميعها مترابطة مع بعضها البعض، أي أنها تكفل حماية الحق في الغذاء (الميزان، 2014).

وأيضاً اعتمدت السلطة الفلسطينية العديد من القوانين التي تخص الرقابة على الأغذية، وذلك بهدف الحصول على الغذاء المناسب والسليم، حيث نجد أن هناك عدة قوانين وقرارات يتم من خلالها تنظيم عملية الرقابة على الغذاء في فلسطين، وهي كالتالي: (الميزان، 2014)

- 1- قانون الصحة العامة رقم 20 لسنة 2005.
- 2- قانون حماية المستهلك رقم 21 لسنة 2005.
- 3- قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 6 لسنة 2000.
- 4- الأنظمة والقرارات التي تتعلق بسلامة الغذاء والتي صدرت خلال فترة الحكم الإداري المصري قبل العام 1967.
- 5- الأنظمة والمناشير التي كانت تصدر من الحاكم العسكري بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية من عام 1967 حتى عام 1994.
- 6- القانون رقم 11 لسنة 1966، والذي يختص بقمع الغش والتدليس التجاري.
- 7- جميع الأنظمة والقرارات الوزارية الفلسطينية.

8- دستور الأغذية الصادر عن الـ (FDA).

9- المواصفات التي تتعلق بدول الجوار.

يرى الباحثُ أنّ هناك تعددًا في القوانين ولا يوجد قانونٌ مُوحّدٌ يختصُّ بالغذاء، وأيضًا هناك قوانين قديمةٌ لم تعدُ تتوافقُ مع التطوراتِ والتغيرات البيئية والتكنولوجية السريعة والتي أُلقتْ بظلالها على الغذاء.

5.6.1.2. الإطار المؤسسي المشرف على الغذاء في قطاع غزة:

يوجد عدة مؤسساتٍ مشرفةٍ على قطاع الأغذية داخلَ الإطارِ المؤسسي المشرف على الغذاء في فلسطين، حيث تعددت هذه المؤسساتُ ما بين الجهات التي تضع المواصفات الفنية أو التي تقوم بمهامّ الرقابة والمتابعة على الغذاء الذي يتمُّ إنتاجه أو استيراده (حرب، 2012).

وهنا يمكن تقسيمُ هذه الجهاتِ الرقابية إلى قسمين وهما جهات ذات اختصاصٍ وجهات ذات علاقة، ونذكر الأطراف ذات الاختصاص في سلامة الأغذية والمهام المناطة بها حاليًا (الاستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء، 2017).

جدول (1.2): المؤسسات الحكومية الرئيسية التي تختصُّ بالمسؤوليات التي تتعلق بسلامة الأغذية.

المسؤوليات/ المهام	الجهات ذات العلاقة
<ul style="list-style-type: none">- وضع السياسات وتنفيذها من أجل تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الفلسطينية في الأسواق المحلية والخارجية من خلال تحسين السلامة والجودة.- تنظيم الواردات والصادرات من الأغذية ذات المنشأ النباتي والحيواني.- إنفاذ القوانين واللوائح الخاصة بصحة الحيوان ورقابة النبات، ورصد ومنع نقسي الأمراض الحيوانية والنباتية.- المسؤولية الرئيسية في وزارة الزراعة للخدمات البيطرية هي حماية صحة الحيوان من خلال: تخطيط وتنفيذ برامج التحصينات الحيوانية، ومراقبة وتشخيص الأمراض الحيوانية، واتخاذ تدابير الحجر الصحي للحيوانات والمنتجات الحيوانية والأعلاف، والإشراف على سلامة الأغذية من أصل حيواني، وتنفيذ برامج القضاء على الأمراض المراقبة على سلامة الغذاء من أصل حيواني من خلال الفحوصات والتفتيش.- مراقبة وضمان رعاية الحيوان.- التفتيش على عمل المزارع ومصانع الإنتاج الحيواني والمسالخ.	وزارة الزراعة

المسئوليات/ المهام	الجهات ذات العلاقة
<ul style="list-style-type: none"> - المساهمة في تنمية القطاعات الإنتاجية وتطوير القطاع الصناعي والتجاري. - دعم وحماية المنتج الوطني وتعزيز قدراته التنافسية وزيادة حصته في السوق المحلي والدولي. - حماية المستهلك وتنظيم السوق المحلي. - ضمان سلامة المنتجات الغذائية الصناعية أثناء التصنيع (من المواد الخام إلى التغليف باستثناء مدخلات الإنتاج من أصل حيواني). - مراقبة الامتثال للوائح الفنية للمنتجات الغذائية في المتاجر والأسواق (مثل تاريخ انتهاء الصلاحية، ووضع العلامات وغيرها). - وضع السياسات الاقتصادية دعماً لقدرات القطاع الخاص وإمكاناته وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني. 	<p style="text-align: center;">وزارة الاقتصاد الوطني</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الجودة والاستجابة الفعالة في برمجة الغذاء. - وضع إرشادات بشأن الصحة والنظافة والصرف الصحي لمقدمي الخدمات بما يخدم السلامة العامة وسلامة الأغذية. - الرقابة على سلامة الأغذية من خلال الفحوصات والتفتيش. - تنظيم الخدمات ذات الصلة بالصحة والنظافة والصرف الصحي. - تعزيز تدابير مكافحة الأمراض المعدية. - تضع الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية الشروط اللازمة لتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل، وآلية التفتيش المتواصل عليها. - تتولى الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة مراقبة الأغذية في أثناء تداولها، ومراقبة الأغذية المستوردة عند وصولها إلى الدوائر الجمركية والأغذية المنتجة محلياً داخل أماكن تصنيعها وتجهيزها. - حظر تداول الأغذية الخاصة أو الإعلان عنها إلا بعد تسجيلها والحصول على تراخيص بتداولها وطريقة الإعلان عنها من الوزارة. 	<p style="text-align: center;">وزارة الصحة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - وضع اللوائح والمواصفات الفنية الوطنية الخاصة بالسلع والمنتجات الغذائية. - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز ورصد تنفيذ معايير التنمية الصناعية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة. - عند الاقتضاء، التصديق على امتثال المنتجات الغذائية للوائح الفنية والمعايير الوطنية. 	<p style="text-align: center;">مؤسسة المواصفات والمقاييس</p>
<ul style="list-style-type: none"> - رفع كفاءة البلديات والمجالس القروية لتمكين التخطيط والتوجيه والإشراف على قطاع الحكم المحلي (بما في ذلك الخدمات المتعلقة بسلامة الأغذية). - الرقابة على الأسواق من حيث تليبيتها للشروط العامة للصحة العامة، مع التركيز على السلع الرئيسية كالخبز واللحوم والأسماك والفكهة والخضار وتدمير أي مواد منتهية الصلاحية. - ترخيص وتخصيص وتعيين أطباء بيطريين للتفتيش على اللحوم، وهم الأشخاص الذين لديهم صلاحية الدخول وتفتيش أي متجر أو ملحمة وفحص مدى التزامها بشروط الصحة العامة. - إنشاء المسالخ العامة والرقابة على اللحوم المبردة. 	<p style="text-align: center;">وزارة الحكم المحلي</p>

المسئوليات/ المهام	الجهات ذات العلاقة
<ul style="list-style-type: none"> - متابعة سلامة الأغذية المقدمة في المقاصف المدرسية (السلامة والجودة). - المساهمة في رفد الطلبة والمعلمين بالمعارف والمهارات المتعلقة بسلامة وجودة الأغذية، بما يساهم في وقايتهم من الأمراض ورفع القدرات في اتخاذ القرار الصحيح والسليم في التعامل مع الأغذية. - تقدم عدة جامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة دورات تدريبية في مجال الصحة والصحة النباتية والسلامة الغذائية في إطار التنمية المستدامة. 	وزارة التربية والتعليم العالي

المصدر: مجلس الوزراء الفلسطيني، الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية (2017-2022)، 2017، ص8-9.

6.6.1.2. المؤسسات ذات الاختصاص:

توجد العديد من المؤسسات الحكومية ذات الاختصاص بالرقابة على الغذاء في دولة فلسطين ومنها:

وزارة الصحة:

يوجد في وزارة الصحة دائرة الطب الوقائي الموجود فيها قسم الرقابة على الغذاء، ومن مهام هذا القسم ما يلي: (حرب، 2012)

- 1- العمل على جمع العينات المختلفة من أنواع الأغذية وفحصها والتأكد من مطابقتها لمعايير الجودة.
- 2- القيام بإتلاف أي أغذية غير مطابقة للمواصفات والمقاييس الفلسطينية.
- 3- الفحص الطبي الشامل للعاملين بإعداد الأغذية.
- 4- العمل على دعم وتطوير برامج رصد ومراقبة الأغذية.
- 5- المساهمة في وضع التشريعات التي تتعلق بإجراءات سلامة الأغذية.
- 6- إصدار الأذونات التي تلزم لاسترداد الأغذية.
- 7- المشاركة في وضع المعايير والارشادات الوطنية اللازمة لجودة الأغذية.
- 8- برامج التثقيف الصحي بين عموم الجمهور والعاملين في مجال الأغذية.
- 9- القيام بالعمليات اللازمة والمطلوبة للتحقيق في حالات الاشتباه في الأغذية الملوثة.
- 10- إصدار الأذونات التي تلزم لاستيراد الأغذية.

وزارة الاقتصاد:

تعمل وزارة الاقتصاد بالرقابة على المنتجات الغذائية من خلال دائرة حماية المستهلك، كما يلي:
(حرب، 2012)

- 1- الرقابة على المنتجات سواءً الغذائية أو غير الغذائية في جميع المنافذ الرئيسية للمعابر.
- 2- القيام بعمل الفحوصات اللازمة لأيّ سلعة في مختبر وزارة الاقتصاد، وعندما تكون هذه السلع مطابقة للمواصفات الفلسطينية يتم السماح للتاجر بتوزيعها، وإذا ما كانت السلعة غير مطابقة للمواصفات الفلسطينية يتم إتلافها.
- 3- ضمان سلامة المنتجات الغذائية المصنعة داخلياً على طول مرحلة التصنيع من المواد الخام إلى التغليف.
- 4- مراقبة التطبيق والامتثال لجميع اللوائح الفنية للمنتجات الغذائية في المتاجر والأسواق، مثل تاريخ انتهاء الصلاحية ووضع الأسعار والعلامات وغيرها.
- 5- جلب عينات من مخازن التجار حسب ما يرد في كشف المعايير.

وزارة الزراعة:

تعمل وزارة الزراعة بالرقابة على المنتجات الزراعية في الأسواق وعلى المعابر بالصورة التالية:
(الميزان، 2010)

- 1- تمنح الإدارة العامة للتسويق والمعايير الأذونات المسبقة للتجار لإدخال أيّ منتجات زراعية، بحيث تعطي الإدارة المختصة مثل البيطرة للمنتجات الحيوانية، الوقاية للمبيدات وللإرشاد الزراعي وغيرها للموافقة الفنية للاستيراد.
- 2- يقوم المهندسون الزراعيون بفحص المنتجات النباتية مثل الفواكه والخضار الطازجة، والتأكد من مطابقتها للمواصفات الفلسطينية، وعند وجود أيّ خلل بها يتم تشكيل لجنة لإعطاء رأيها فيها.
- 3- يقوم أطباء بيطريون على المعايير بفحص المنتجات الحيوانية سواءً اللحوم أو الأسماك أو الدواجن، والتأكد من صحة الشهادات المرفقة مع هذه المنتجات.
- 4- القيام بعمليات التفتيش على المزارع ومصانع الإنتاج الحيواني.
- 5- التأكد من أنواع المبيدات ومدى مطابقتها للمواصفات المسموح بها.

وزارة الحكم المحلي:

تقوم البلديات بالمهام الرقابية المختلفة على المنتجات الغذائية، وذلك من خلال قسم مراقبة الأغذية وتراخيص المهن الصحية، حيث يتمثل دورها فيما يلي: (الميزان، 2014)

- 1- القيام بعمليات التفتيش والمراقبة على الأغذية في الأسواق، المطاعم، المخازن، وغيرها والتأكد من صلاحيتها ومطابقتها للشروط الصحية.
- 2- العمل بالتنسيق مع الوزارات ذات الاختصاص للقيام بجولات تفتيشية مشتركة لمتابعة سلامة المنتج.
- 3- أخذ العينات الدورية لبعض المنتجات الغذائية في أماكن التصنيع، والعمل على إرسالها للفحص في مختبرات وزارة الصحة.
- 4- القيام بعمليات إتلاف المواد الغذائية الفاسدة والمنتهية الصلاحية في مكبات النفايات التابعة للبلدية.
- 5- القيام بعمل فحوصات طبية للعاملين في مجال الأغذية للتأكد من خلوهم من الأمراض.
- 6- العمل على توضيح وتحديد الشروط الصحية المطلوبة لكل مهنة، وخصوصاً التي تتعلق بالمواد الغذائية، وعدم إعطاء رخصة تتعلق بالمهن إلا بعد استيفاء الشروط السابقة.

مؤسسة المواصفات والمقاييس:

حيث تعمل على وضع اللوائح والمواصفات الفنية الوطنية التي تخص السلع والمنتجات الغذائية المصادقة على امتثال المنتجات الغذائية للوائح الفنية والمعايير الوطنية الفلسطينية (أبو شمالة، 2017).

7.6.1.2. مؤسسات ذات علاقة:

توجد هناك عدة مؤسسات ذات علاقة بالغذاء، وهذه المؤسسات لا تقوم بالدور الرقابي على الغذاء ولكن هي مؤسسات غير حكومية، ومنها:

1- جمعيات حماية المستهلك:

يوجد العديد من جمعيات حماية المستهلك المنتشرة على نطاق واسع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبلغ عددها (12) جمعية، منها (11) في الضفة الغربية، وجمعية واحدة في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن هذه الجمعيات تعمل على تحقيق عدة أهداف منها حماية حقوق المستهلك والدفاع

عنه، وكذلك حماية المستهلك من أيّ عملياتٍ غشٍّ أو تدليسٍ أو تلاعبٍ بالأسعار، والعمل على زيادة الوعي لدى المستهلك من جانب التعرف على حقوقه ومتطلباته (حرب، 2012).

2- القطاع الخاص:

يقوم اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية بتنسيق الصناعات الغذائية الفلسطينية، فيعمل على تحسين وتعزيز المنتجات المصنعة محلياً (الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية، 2017).

3- منظمات الأمم المتحدة:

تقوم منظمات الأمم المتحدة بتقديم الدعم الفني وتسهيل عمليات بناء القدرات، بحيث يتم توفير البيئة الملائمة لدولة فلسطين للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، ومن هذه المنظمات (منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE)، وهيئة الدستور الغذائي (CODEX) (الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية، 2017).

ويجد الباحث هنا ان الجهات الرقابية التابعة للقطاع العام والتي هي مسؤولة عن الإشراف والرقابة على الغذاء يوجد لها مهام معينة وتفصيلية تقوم كل جهة بعملها بانفراد حسب المهمة الموكلة لها وايضا كل جهة لها قراراتها وإدارتها وميزانياتها الخاصة.

7.1.2. الرقابة على الغذاء في قطاع غزة:

يقع على كاهل دوائر الرقابة في المؤسسات الحكومية المتعددة والتي تقوم بالرقابة على الغذاء العديد من المهام الرئيسية والصعبة أيضاً، وذلك لأن السوق المحلي في قطاع غزة يحتاج إلى رقابة فعلية وحقيقية مستمرة، وذلك لاتساع هذا السوق من حيث كمية السلع بالإضافة إلى كثرة المحال سواء التي تبيع هذه الأغذية أو تقدمها، وأيضاً وجود العديد من المنشآت غير المرخصة التي تبيع الغذاء داخل قطاع غزة، ويتمثل دور هذه الجهات الرقابية في المؤسسات الحكومية ليس فقط بالرقابة على الغذاء، ولكن في التأكد أيضاً من صحة الأماكن التي يتم تداول الغذاء فيها، سواء كان خلال عملية التوزيع أو البيع أو التخزين.

ومن المشكلات التي تواجه العملية الرقابية في قطاع غزة؛ هي تعدد الجهات الرقابية وضعف التنسيق فيما بينها، وعدم وجود الحدود الفاصلة في الاختصاص ما بين الجهات الرقابية المختلفة، مما يؤثر سلباً على فعالية النظام الرقابي (نزار الوحيدي، حزيران 2019، مقابلة شخصية).

8.1.2. الرقابة على المواد الغذائية في الأسواق:

تقوم دائرة صحة البيئة في وزارة الصحة ودائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني؛ بالعمل عن طريق طواقم التفتيش التابعة لها بزيارات رقابية وتفتيشية على المحال والمطاعم والملاحم، وذلك بشكل دوري حسب البرامج التي يتم وضعها والتي عادة ما تكون على أماكن الإنتاج، والمنتج، وأماكن التخزين، والعاملين، موضحاً أن الطواقم تشترط توافر المتطلبات اللازمة مثل الإنارة الجيدة، والتهوية، ونظافة الأدوات المستخدمة في عملية الإنتاج، ودهان الجدران وتبليطها لسهولة تنظيفها، ووضع المواد الخام بعيداً عن أماكن الرطوبة، ونظافة دورات المياه وغيرها (زكي مدوخ، نيسان 2019، مقابلة شخصية).

9.1.2. الرقابة على منشآت التصنيع الغذائي:

تعمل وزارة الاقتصاد الوطني (دائرة التنمية الصناعية) بالرقابة على جميع المؤسسات الصناعية، حيث أنها تقوم بكافة الإجراءات الرقابية على المصانع من حيث استيفائها للمتطلبات والمواصفات الفنية من جميع النواحي، في حين أن وزارة الصحة بدائرتها المختصة وهي (صحة البيئة) تقوم بالتأكد من صحة وسلامة الأماكن التي تتم فيها عملية التصنيع بالإضافة إلى السلع الغذائية المصنعة محلياً (حرب، 2012).

الإدارات التي تقوم بعمليات الرقابة على الغذاء في المنظومة الرقابية الحكومية في قطاع غزة:

1- دائرة صحة البيئة:

إن وزارة الصحة ممثلة بدائرة صحة البيئة، ودائرة الطب الوقائي وقسم التفتيش الصحي ومختبرات الفحص المخبري؛ تقوم من خلال هذه الدوائر والأقسام بالمراقبة والمتابعة للمنتجات الغذائية وتقصي المخاطر المحتملة منها لحماية صحة المواطن وتجنب إصابته بالتسمم الغذائي، وأن الوزارة تحرص تماماً على صحة وسلامة المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال جميع الإجراءات الوقائية التي تقوم بها، حيث أن الوزارة تقوم بمسئولياتها تجاه المواطنين للمحافظة على بيئة صحية وآمنة فيما يتعلق بسلامة الغذاء، وإن دائرة الصحة والبيئة في وزارة الصحة تهدف إلى حماية المستهلك من المخاطر الناتجة عن الغذاء، إلى جانب ضمان جودة وسلامة الغذاء، وتقليل حالات

التلوث، ووضع معايير وإرشادات الجودة، وأنَّ هناك عناصرَ هامةً وأساسيةً جدًّا لتحقيق سلامة الغذاء؛ تتمثل في خمسة عناصر: **العنصر الأول** هو سنُّ القوانين والتشريعات المختصة بالغذاء، حيث تتضمن قوانينَ أساسيةً وأنظمةً وتشريعاتٍ ومواصفاتٍ ومقاييسَ، **الثاني** يتمثلُ في الإدارة المحلية والمركزية للرقابة، و**الثالث** التفتيشُ على الأغذية وأخذ العينات، أمَّا **الرابع** مختبرات تحليل الأغذية، بينما **العنصر الخامس** هو التقييم والتدريب.

وأنَّ هناك العديدَ من الإجراءات الوقائية التي يقوم بها قسمُ الرقابة على الغذاء، ومن أهمِّ هذه الإجراءات متابعةُ حالات التسمم الغذائي والكشف على أغذية ومطابخ المستشفيات، ومقاصف المدارس وأنه يمنع بتاتًا تداولُ الأغذية إذا كانت مخالفةً للمواصفات والشروط المحددة من قِبَل وزارة الصحة أو كانت غيرَ صالحةٍ للاستهلاك الآدمي، أو ضارة بصحة الإنسان، وذلك من خلال الكشف الظاهري أو من خلال التحاليل التي تظهر أنَّ العينة مخالفةٌ للمواصفات أو الشروط الخاصة بتداول الأغذية أو ضارةٌ بصحة الإنسان أو غير صالحةٍ للاستهلاك الآدمي أو مغشوشة، ويتمُّ اتخاذُ التدابير اللازمة وذلك لإتلاف المواد الغذائية على نفقةٍ من يتحملُ المسؤولية عن ذلك، وأنَّ الإجراءات المتبعة مع الأغذية الفاسدة والمنتھية الصلاحية، تتمثلُ بفصلِ المادة الغذائية بمكانٍ مستقلٍّ، والقيام بتمييز تلك المواد بشكلٍ مميزٍ داخلَ المستودع، ومن ثمَّ إتلافها بالطرق المناسبة.

وأنَّ هناك تطلعًا للارتقاء بالمصانع ووحدات الإنتاج، والاتصال الجيد والبناء بين المؤسسات ذات العلاقة، وتطبيق القوانين بشكلٍ عام.

وهناك العديدَ من الإشكاليات التي تواجهُ الرقابة على سلامة الغذاء ومن أهمِّها الانقسام الفلسطيني وضعف الاتصال والتواصل بين شطري الوطن وضعف الإمكانيات المادية والبشرية ومحدودية الدعم على كافة المستويات ونقص الكوادر البشرية، وقلَّة الوعي بمخاطر الأغذية الفاسدة وعدم توفرِ المختبرات الطبية اللازمة لإجراء الفحوصات اللازمة للأغذية (مجدي ضهير، حزيران 2019، مقابلة شخصية).

2- دائرة حماية المستهلك:

إنَّ وزارة الاقتصاد تتمثلُ في (الإدارة العامة للتجارة والمعايير، الإدارة العامة للمكاتب الفرعية وحماية المستهلك، الإدارة العامة للتنمية الصناعية، والوحدة القانونية إدارة الجودة).

وأن المهام الموكلة لدائرة حماية المستهلك هي:

- أ- متابعة الشكاوى التي يقدمها المواطنون، وحماية المستهلك.
- ب- متابعة عمليات الرقابة والتفتيش على المواد الاستهلاكية.
- ج- مراقبة الأسعار.
- د- محاربة الغش.
- هـ- محاربة حالات الاحتيال، والاستغلال.
- و- القيام بدور إشرافي على سلسلة عمليات الإمداد الغذائي، بما في ذلك الإنتاج والشحن والتوزيع والتخزين ومبيعات التجزئة.

تقوم دائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني بوضع خطة سنوية، وأيضاً تقوم بتنفيذ الحملات التفتيشية في مواسم سنوية كشهر رمضان وافتتاح المدارس وبداية العام، أو في حال بروز مشكلات معينة، حيث يصب عمل دائرة حماية المستهلك على مراقبة الأسواق وفحص بطاقة البيان والتزام التجار بوضع التسعيرة على السلع بكافة أنواعها وليس فقط المواد الغذائية.

وهذه العمليات سواء كانت متعلقة بآليات العمل والتي هي موجودة في دليل الإجراءات لمفتشي حماية المستهلك، أو مواكبة التحديثات والتطورات على المستوى الفني أو فيما يتعلق بإجراءات الضبط القضائي؛ كل هذا يتطلب توفير الإمكانيات اللازمة لذلك ويستلزم أيضاً تكثيف عمليات التدريب المستمر لطواقم التفتيش العاملة بالوزارة.

ومن التحديات والمعوقات التي تواجه عملية الرقابة على الغذاء أن البنية التحتية ضعيفة ومتهالكة إلى حد كبير، بحيث يوجد ضعف في البنية التحتية لمختبرات الفحص و مواد الفحص ونقص الكفاءات التي تقوم على تشغيل هذه المختبرات، وفيما يتعلق بفحص جودة المنتجات قبل دخولها لقطاع غزة فإنه لا توجد أجهزة حديثة ومتطورة تلبي هذه الاحتياجات على المعابر؛ وكذلك عدم وجود الأماكن المجهزة والأمنة لحجز وفحص السلع على المعابر، ونقص سيارات المراقبة، والسيارات المبردة (زياد أبو شقرة، حزيران 2019، اتصال شخصي)

3- إدارة وقاية النباتات والحجر الزراعي:

وهذه إحدى إدارات وزارة الزراعة، حيث أن وزارة الزراعة تتمثل في (دائرة المبيدات، ودائرة الرقابة والتفتيش، الإدارة العامة لوقاية النبات والحجر الزراعي)، وتهتم هذه الدوائر والأقسام بمتابعة القضايا المتعلقة باللحوم والدواجن والنباتات والمبيدات، فتتولى مكافحة الآفات الزراعية

والحجر الزراعي والصحة النباتية، بالإضافة إلى تنظيم وترخيص المبيدات الزراعية وتداولها والإشراف على المراكز الحدودية فيما يتعلق باستيراد وتصدير ونقل النباتات.

وذلك "وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (18) لعام 2008م، بشأن نظام الحجر الزراعي فإنه تنشأ محطات للحجر الزراعي في كل من الموانئ البحرية والمطارات الجوية والمراكز الجمركية ونقاط العبور والدخول والأماكن المناسبة التي تقيمها الإدارة العامة للحجر الزراعي لاستقبال الإرسالية للمواد الزراعية المستوردة والمصدرة، وإتمام إجراءات الحجر الزراعي عليها".

كما تمّ وضع دليل مبيدات الآفات الزراعية المسموح تداولها في مناطق السلطة الفلسطينية، وقد تمّ تسجيل -منذ العام 2002- ما مجموعه 242 صنفاً من المبيدات الفعالة والتي يتمّ تسجيلها في وزارة الزراعة وفقاً لقرار وزير الزراعة رقم (1) لسنة 2004، بشأن تحديد أنواع مبيدات الآفات الزراعية المسموح تداولها"، وتتعامل الوزارة مع المواد المصادرة إما بإرجاع المواد المصادرة إلى المصدر من خلال ضابط وقاية النبات لدى الجانب الإسرائيلي، أو من خلال إتلافها، وتحتاج عملية الإتلاف خاصة المواد الكيماوية "المبيدات الزراعية" إلى إمكانيات مادية، بالإضافة إلى تنسيق مع مؤسسات أخرى، لكنّ ضعف التنسيق وقلة الإمكانيات المادية أبقت وزارة الزراعة عاجزة عن التخلص من الكميات الكبيرة من المبيدات التي تمّ احتجازها على مدى عدة سنوات.

ويوجد العديد من التحديات الكبيرة التي تواجه هذه الإدارة، ومنها أنّ الجانب الإسرائيلي يضع الكثير من العراقيل على المعابر الحدودية لفلسطين، ممّا يحدّ من قدرة الجانب الفلسطيني على الرقابة على النباتات التي يتمّ استيرادها سواءً من العالم الخارجي أو من إسرائيل نفسها.

وهناك معوقات تؤثر على عمل الوزارة بالصورة المطلوبة مثل: (محدودية التدريب للطواقم العاملة خاصة في متبقيات المبيدات الحشرية وبعض أنواع الأغذية، عدم وجود خبراء صيانة للمختبرات، وكذلك فإنه لا يوجد بالقضاء أو النيابة جهات مختصة بالجرائم الاقتصادية، كما أنّ التنسيق المحدود بين غزة والضفة الغربية يضعف منظومة المساءلة وتفعيل القوانين (حرب، 2012).

4- إدارة الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية:

"تتولّى الرقابة على المنتجات الحيوانية وتوفير الصحة العامة البيطرية والخدمات الحقلية البيطرية والحجر البيطري والوبائيات وصحة الدواجن وتحسين السلالات الحيوانية، بالإضافة إلى الإشراف على المختبر البيطري المركزي، حيث يوجد في كل دائرة من دوائر البيطرة في المحافظات مفتش واحد يحمل شهادة طب بيطري للتفتيش على المجالات المختلفة فيما يتعلق بالغذاء الحيواني".

تقوم الإدارة بتقديم المساعدة فيما يتعلق باللقاحات للأمراض المحتملة للحيوانات والإشراف على المزارع والفقاسات، وقد ألزمت إدارة البيطرة المسالخ بتعيين طبيب بيطري مهمته التأكد من صحة الحيوانات عند الذبح، كما تقوم الإدارة بالرقابة على الصيدليات والمستودعات والعيادات البيطرية المرخصة للتأكد من أن اللقاحات والأدوية المستخدمة مسجلة وغير منتهية الصلاحية، حيث تعمل إدارة البيطرة بمصادرة اللحوم الفاسدة أو لعدم المطابقة الصحية أو لعدم حصولها على التصاريح اللازمة، لكن لم تحدّد الإجراءات القانونية المتخذة بحق المخالفين.

كما أنه يتم مصادرة كميات من الأدوية البيطرية من بعض الصيدليات والعيادات لأسباب متعددة منها انتهاء الصلاحية أو ممنوعة التداول أو غير معرفة ببطاقة (الميزان، 2010).

التحليل الرباعي (SWOT) للبيئة المؤثرة على سلامة الأغذية وتوضيح القضايا والمشكلات المتعلقة بسلامة الأغذية: (الاستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء، 2017).

جدول (2.2): التحليل الرباعي للبيئة المؤثرة على سلامة الأغذية.

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وجود كوادر مؤهلة لديها الخبرات الطويلة في مختلف مجالات التفتيش والرقابة والتنقيف وغيرها.	- ضعف في بعض الجوانب التشريعية وتضارب الصلاحيات، وعدم وضوحها أحياناً.
- وجود البنية التحتية الأساسية اللازمة للقيام بعمليات التفتيش والرقابة وإدارة المخاطر.	- عدم اكتمال المنظومة التشريعية.
- توفر مجموعة من القوانين والتشريعات التي تعزز دور التفتيش والرقابة وتعطي سلطات الضبط القضائي لمفتشي الأغذية.	- نقص في الكوادر من حيث الكم والنوع في بعض الجوانب.
- وجود أدلة ونماذج وأدوات عمل تعزز الشفافية والمهنية والقدرة على مواكبة المستجدات.	- ضعف فرص التدريب والتطوير الوظيفي.
- وجود قطاع خاص متفهم وجاهز للاستثمار في تحسين سلاسل إنتاجه من أجل تعزيز تنافسيتها) وإن كان على نطاق ليس كبير.	- ضعف المصادر المالية المخصصة للتطوير والدعم اللوجستي.
- وجود استراتيجيات قطاعية مختلفة تخدم أهداف سلامة الأغذية.	- عدم القدرة على إجراء بعض الفحوصات المخبرية، وذلك لعدة أسباب أهمها: عدم توفر الأجهزة واللوازم، وعدم توفر المصادر.
- وجود دوائر صحة بيئية في مختلف المحافظات.	- عدم القدرة على تنفيذ أنشطة الرقابة المخططة أو الاستجابة للشكاوى بالتفتيش نتيجة لعدم توفر مواصلات.
- وجود دوائر بيطرة في جميع المحافظات ووجود خبراء بيطريين بالرغم من قلة الكادر.	- ضعف ثقافة سلامة الأغذية لدى المستهلكين والمنتجين، بشكل عام.
- بعض المؤسسات بدأت في عمليات رصد المخاطر وتقييمها.	- ضعف القناعة لدى المواطن بجوى الإبلاغ عن المخاطر.
	- 80% مما يتم ذبحه من مجترّات لا تخضع للفحوصات البيطرية - قبل وبعد عملية الذبح - خارج المسالخ وخارج أي رقابة صحية بيطرية.

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> - اتفاق بين جميع المؤسسات على أهمية تفعيل العمل المشترك. - وجود جمعيات مستهلك قوية وفاعلة، وخصوصاً في الضفة الغربية. - المعرفة العميقة بمتطلبات الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات والمنظمات الدولية. - وجود مؤسسة مواصفات ومقاييس لديها الخبرات الفنية والطواقم القادرة على مساندة نظم سلامة الغذاء. - توفر مقدمي خدمات أعمال متخصصين في قضايا إدارة الجودة الشاملة، بما فيها (ISO 22000). - وجود مجموعة من الشركات التي حصلت على شهادات جودة وحافظت عليها وطورتها لسنوات يمكن تعميم خيراتها. - نظام صحة أولية قوي. - مجتمع متعلم. - مختبر الصحة العامة في وزارة الصحة مرجعية لسلامة الأغذية. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدم وجود مساعلة كافية. - تدني رواتب المفتشين بشكل عام، مما يضعف النظام ككل. - ضعف الحماية للمفتشين. - عدم وجود القدرة الفنية واللوجستية والمادية لأخذ العينات وإجراء الفحوصات لها. - العقوبات غير رادعة. - عدم توفر معلومات كافية تمكن عمليات اتخاذ القرارات السياساتية في مجالات سلامة الأغذية والحد من المخاطر. - تنافس سلبي بين الجهات ذات العلاقة في مجال التفتيش على سلامة الأغذية، واستسهال الأعمال التي بحاجة إلى جهد أقل.
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> - وجود فرص تمويلية واهتمام من بعض الممولين في دعم برامج ومشاريع سلامة الأغذية. - وجود خبرات فلسطينية خارجية يمكن الاستعانة بها. - وجود مجموعة من المشاريع القائمة والتي لا تستهدف السلامة الغذائية بشكل مباشر ولكن من الممكن الاستفادة منها في تنفيذ بعض أنشطة الاستراتيجية بسبب قرب أهدافها من أهداف الاستراتيجية. - الخبرات الفنية المتاحة من قبل مجموعة من المنظمات الدولية الممكن الاستفادة منها على عدة أصعدة من قبل الحكومة أو المنتجين. - وجود تجارب إقليمية يمكن الاستفادة منها. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدم السيطرة على الحدود والمعابر، مما يجعل عمليات التهريب أسهل. - عدم القدرة على إنفاذ الضبط القضائي في المناطق المصنفة «ج». - التوسع العمراني والازدياد السكاني في ظل شح المصادر والإمكانات. - تراجع الدعم الخارجي للموازنة الحكومية مما يقلل من توفر المصادر للحكومة لتخصيصها للاستراتيجية. - نقشي الأمراض في الدول المجاورة. - عدم السيطرة على مصادر المياه مما يقلل من القدرة على توفير وضبط معايير السلامة. - المعوقات التي تفرضها إسرائيل على دخول المعدات والمستلزمات الخاصة بالمختبرات. - استمرار أزمة الكهرباء في غزة.

المصدر: مجلس الوزراء، الاستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء 2017-2022، 2017.

مببرات إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء تتولى جميع الاختصاصات فيما يتعلقُ بسلامة الغذاء في فلسطين وخاصة في قطاع غزة:

يوجد العديدُ من الإشكاليات والقضايا التي تتعلقُ بسلامة الغذاء في فلسطين من عدة جوانب، ومنها قانونية وتشريعية وإدارية وهيكلية وغيرها من الأمور التي يجبُ إعادة النظر فيها والعمل على إيجاد حلول لها (الاستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء، 2017).

أولاً: تحليل القضايا (المشكلات) المرتبطة في سلامة الغذاء

1- ضعف المنظومة التشريعية المرتبطة بسلامة الأغذية:

عندما يتمُّ النظر إلى التشريعات الخاصة بسلامة الأغذية في فلسطين، فنجد أنه يوجد العديد من نقاط الضعف التنظيمية في نظام السلامة الغذائية، حيث أنه لا يوجد قانونٌ مختصٌ بسلامة الأغذية الفلسطيني وتشريعات فرعية تغطي جميع جوانب سلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، حيث الإطار القانوني الناظم لسلامة الأغذية في فلسطين يُعتبر مجزأً، إذ يحتوي على العديد من القوانين التي تتعلق بسلامة الأغذية، والتي هي غير منسجمة مع بعضها البعض، بالإضافة إلى غياب آلية واضحة لعملية التنسيق، وهذا بدوره يؤثرُ على التوافق مع المتطلبات والمعايير الدولية لسلامة الغذاء.

2- تعدد الجهات الرقابية الحكومية التي تقوم بالرقابة على الغذاء وضعف التنسيق فيما بينها:

إن قضية سلامة الأغذية هي قضية غير قطاعية تتداخل فيها المسؤوليات الموكلة للجهات المتعددة المعنية بالرقابة على الغذاء، وذلك بأطرها القانونية والتنظيمية وقدراتها البشرية والمالية، وهذا بدوره يستوجب ويتطلب وجود ترتيبات خاصة وبنية مؤسسية قوية ومرنة للعمل على اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بالسلامة الغذائية في كلِّ الأوقات وخاصة في أوقات الأزمات والطوارئ، لأنَّ هذه الترتيبات ضروريةٌ وذلك لعدم وجود نظام مركزي في فلسطين، لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بسلامة الغذاء؛ لتحويلها إلى معلومات تؤدي إلى منهجية وسياسات محددة وقابلة للتطبيق، لذلك يجبُ الأخذ بالاعتبار تطوير نظام حفظ البيانات التفصيلية والاستراتيجية ومتطلبات التحليل عبر خدمات الرقابة على الغذاء مجتمعة.

3- زيادة التحديات المرتبطة بسلامة الأغذية وذات العلاقة بالعولمة وتحرير الأسواق ومتطلبات منظمة التجارة العالمية WHO:

هناك ازدياداً في متطلبات التزام دولة فلسطين في اتفاقية تطبيق تدابير الصحة الحيوانية والصحة النباتية Agreement on Sanitary and Phytosanitary Measures – SPS وذلك في إطار سعي دولة فلسطين للدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات، حيث حددت منظمة التجارة العالمية المتطلبات الضرورية المتعلقة بسلامة الغذاء ومنها المبيدات الحشرية والملوثات البكتيرية وعمليات التفتيش، وما يتعلق بصحة الحيوان والنبات والآفات والأمراض المستوردة، ولكن تفتقر مؤسسات دولة فلسطين القدرات اللازمة والمطلوبة للاستجابة بفاعلية لمتطلبات بناء اقتصاد مبنٍ على الصادرات وعولمة التجارة، وهذا بالرغم من الإنجازات التي تمت خلال السنوات الأخيرة.

4- ضعف الرقابة على الأمراض والأوبئة المرتبطة بسلامة الغذاء:

إنَّ ضعفَ نظام الرقابة بشكلٍ عام أثرَ بشكلٍ كبيرٍ عن عمليات الإبلاغ وتحديد الأمراض المرتبطة بالغذاء والتسمم على وجه الخصوص، والذي يؤثر أو يضعفُ قدرة المؤسسات المعنية على اتخاذ التدابير التصحيحية والتي تلزم لمعالجة المشكلات التي قد تسبب هذه الأمراض مستقبلاً، ووجود العديد من المخاطر المرتبطة بالأغذية مثل المخاطر المتعلقة بالملوثات الكيميائية من المبيدات الحشرية والأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.

5- ضعف العمليات الرقابية على سلاسل إنتاج وتوزيع الغذاء:

يوجد هناك العديد من نقاط الضعف في عملية الرقابة على نظم إنتاج وتوزيع الغذاء، وهناك قصورٌ وافتقارٌ إلى العديد من العناصر، وأهمها: الرقابة على المتبقيات والملوثات (البيولوجية والكيميائية والفيزيائية)، بالرغم من الجهود التي تقوم بها المؤسسات المعنية.

حيث أن أهمَّ أوجه القصور في نظام الرقابة على نظم الإنتاج الغذائي يكمنُ في ضعف الرقابة على الأغذية ومدخلات إنتاج الغذاء المستوردة، والذي يتضمنُ عمليات التفتيش، والرقابة والفحوصات على الأغذية المستوردة، لضمان سلامتها وجودتها، وهناك أيضاً قصورٌ واضحٌ بعملية الرقابة والتي تتمثلُ في الرقابة على المنتجات المحلية الصنع، وذلك على طول السلسلة الغذائية مثل المنتجات الحيوانية والنباتات الملوثة بالمبيدات والمصنعة منزلياً.

6- عدم وجود إجراءات وتدابير سلامة الأغذية في حالات الاستجابة للطوارئ وتفشي أمراض جديدة:

إن سلامة وصحة الأغذية المنتجة وتحديدًا المتبرع بها (الممنوحة في حالات الطوارئ) تتطلب أن يكون الاهتمام بها كبيرًا جدًا في أغلب الأحيان، ولكن يتسم نظام الرقابة على الغذاء في فلسطين في هذه الحالات الطارئة بـ:

أ- عدم وجود الآليات التي تضمن العمل بها بشكل فعال في حالات الطوارئ.

ب- ضعف آليات التنسيق الرسمية، حتى مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وذلك للتخفيف من هذه المخاطر وإدارتها، والتي بدورها تمنع ممارسات السلامة الغذائية غير المرغوب فيها على طول السلسلة الغذائية، وذلك أثناء حالات الطوارئ.

7- ضعف في ثقافة السلامة الغذائية:

تشير الدراسات التي أجرتها وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية الزراعية، أن هناك ضعفًا واضحًا في وعي المنتجين والمستهلكين بشأن المسائل الهامة والتي تتعلق بسلامة الأغذية، بحيث يكون هذا الافتقار للوعي بالقضايا الخاصة بسلامة الغذاء مصدرًا لقلق بالغ سواء على مستوى المنتجين أو على قطاع الأسر المعيشية التي تعمل في عمليات التصنيع الغذائي.

8- غياب وضعف سياسة تحليل المخاطر:

يوجد قصور وضعف في المقومات المطلوبة واللازمة لتفعيل وظيفة تحليل المخاطر حسب المبادئ الأساسية لهيئة الدستور الغذائي، بحيث يوجد ثلاث مكونات لتحليل المخاطر وهي: تقييم المخاطر، إدارة المخاطر، الإبلاغ عن المخاطر.

وهذه المكونات بالغة الأهمية وتتطلب أن تكون عملية جمع المعلومات وتحليلها دقيقة وصحيحة، والتي بدورها تتطلب التنسيق والتواصل العالي مع المؤسسات المعنية في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى ربط إدارة المخاطر في جميع أنشطة الرقابة.

9- ضعف التواصل مع المؤسسات الدولية والإقليمية:

يعتبر التفاعل مع المؤسسات الدولية والإقليمية محدودًا وضعيفًا، والذي يؤثر بالسلب على تطوير القدرات الفنية والتنظيمية.

ثانياً: توصيات المؤسسات الدولية ذات العلاقة بسلامة الغذاء:

الاستجابة للمتطلبات الدولية بإنشاء جسمٍ خاص بسلامة الغذاء، حيث أنّ التوجه الدولي الذي عكسته المؤسسات الدولية ذات العلاقة بسلامة الغذاء، والعديد من المبادئ التوجيهية الصادرة عن المنظمات العالمية فيما يخص الرقابة على الغذاء، والاتفاقات الموقعة بشأن سلامة الغذاء، أشارت -وبدون استثناء- إلى ضرورة وجود منظومة وطنية وسياسات شاملة وآليات تنسيقية بين الأطراف ذات العلاقة بموضوع سلامة الغذاء، وذلك من خلال وكالات/ هيئات يكون ممثلاً فيه جميع الجهات المعنية بهذا الموضوع (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006).

وهنا يرى الباحث أنّ نقاط الضعف والتهديدات الموجودة في نظام الرقابة الحالي تُعتبر عائقاً رئيسياً وهاماً أمام عمل هذه المنظومة الرقابية في جميع اتجاهات وأماكن ومتطلبات عملها، حيث أنّ هذه المشكلات والقضايا المتعلقة بالغذاء في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة، نستطيع القول بشكل نسبيّ كبير أنها حولت العملية الرقابية على الغذاء إلى رقابة شكلية (معالجة الخلل بعد حدوثه وما يترتب عليه من آثار ممكن أن تكون كارثية أحياناً)، وليس رقابة وقائية (أخذ التدابير اللازمة لمنع حدوث أيّ خلل وإن حدثت تتم معالجته بشكل فوري من دون أن يسبب أموراً كارثية) ووجود عدد من المشكلات التي لا نستطيع القول بأنها غير رئيسية أو جانبية، بل إنها مشكلات ومعوقات حقيقية تحول دون تحقيق المتطلبات اللازمة والرئيسية لسلامة الغذاء في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة تحديداً.

مما يستوجب النظر بشكل أكثر عمقاً وذلك للتغلب على هذه المشكلات والمعوقات التي تواجه المنظومة الرقابية على سلامة الغذاء.

2.2 الهيئات المستقلة في النظام الفلسطيني

يجب التأكيد على أنّ الهيئات المستقلة المستحدثة لا تعمل بعيداً أو بمعزل عن الأهداف الحكومية الكبرى أو خارج السياسة العامة للدولة، حيث أنّ هذه الهيئات المستقلة يتم الاستعانة بها من قبل الحكومة لمعاونتها وإنجاز مهام وأعمال دقيقة وفنية متخصصة، وذلك لأنّ هذه الأعمال تحتاج إلى درجة عالية وكبيرة من التخصص والخبرة في عدة جوانب ومَناحٍ سواء كانت مالية أو إنسانية أو قانونية أو اجتماعية (حنفي، 2000).

لقد تنوعت وتعددت التسميات التي أُطلقت على الهيئات المستقلة سواءً في الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي أو الدول العربية، فهي وكالات Agency أو هيئات Corporations أو مؤسسات Institution، وفي مصر أُعطيت تسمية الهيئات، وفي الجزائر أُطلق عليها اسم السلطات (مباركي، 2010).

بدأ هذا النوع من الهيئات في الظهور في البلدان الغربية، حيث أن المعروف في الولايات المتحدة الأمريكية تسميتها بالوكالات المستقلة "Independent agencies"، أو لجان الضبط المستقلة "Independent Regulatory Commission"، ويرجع البعض أن بداية ظهورها كان في فرنسا (حنفي، 2000).

وفي دولة فلسطين، لها مسميات مختلفة حيث تُسمى بالمؤسسات العامة غير الوزارية أو الهيئات المستقلة أو الهيئات العامة أو السلطات Authorities (دعيس، 2003).

1.2.2. مفهوم الهيئات المستقلة:

من ناحية التعريف بهذه الهيئات، نجد أنه يتفق كثير من فقهاء القانون الإداري على أن هناك صعوبة في وضع تعريف دقيق للهيئات المستقلة انطلاقاً من اختلاف أنظمتها القانونية، وتباين المجالات التي تضبطها وكذلك الاختلاف والتباين في نشاطاتها وطريقة عملها من دولة لأخرى، وهناك تعاريف ومفاهيم مختلفة تتعلق بالهيئات المستقلة، حيث أطلق فقهاء القانون عدة تعريفات عن هذه الهيئات وذلك باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إلى تلك الهيئة أو المؤسسة أو السلطة الإدارية المستقلة ودلالة على وظائف أو مهام هذه السلطات، أي أن مصطلح الهيئات المستقلة هو فقهي المنشأ، وذلك لدلالة على أن تلك الهيئات تتميز باستقلاليتها عن سلطة الدولة، وقد تعددت التعريفات الفقهية لهذه الهيئات، حيث كان التركيز الأكبر للدلالة على وظائف هذه الهيئات ومهامها (مونية، 2004).

2.2.2. تعريف الهيئات المستقلة:

- 1- قام "مارك تاتشر" بتعريف الهيئات المنظمة المستقلة على أنها: "هيئة منظمة مستقلة تمتلك سلطة ومسؤوليات معينة تحت وطأة القانون، وتعمل بشكل منفصل عن الوزارات ولا يديرها مسئولون مختارون بالانتخاب المباشر" (Dreyer, 2013).
- 2- وتم تعريفها من باحثين يتبعون للاتحاد الأوروبي على أنها: "هيئات شديدة التخصص وتتمتع بقدر عالٍ من الاستقلالية في عملية اتخاذ القرار وذلك لاستقلاليتها -تنظيمياً ومؤسسياً- عن البيروقراطية الحكومية، كما أنها منفصلة دستورياً عن السياسيين المنتخبين أي أنه لا يتدخل في عملها السياسيون المنتخبون شعبياً" (Dreyer, 2013).

حيث أن فقهاء القانون صنفوا التعريفات إلى نوعين، وذلك من حيث الإطار العام هناك من عرفها حسب المعيار العضوي وفي المقابل عرفها آخرون من حيث المعيار الموضوعي (القيسي، 2005).

ونذكر هنا تعريف أصحاب المعيار العضوي:

1- هي "هيئات فنية متخصصة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية" (الجميلي، 2004).
2- وعرفها البعض بأنها: "أجهزة تنظيمية فنية تقوم بمجموعة عمليات للتأكد من تحقيق الهيئات الخاضعة للرقابة لأهدافها، مع إعطاء هذه الهيئات سلطة اتخاذ القرارات المناسبة لذلك" (بدوي، ب.ت، ص 91).

3- وعُرفت من قبل الفقيه (جورج دلفولفيه) بأنها: "أجهزة لها تنظيم معين وتوجد ضمن مؤسسات الدولة وإن كان لها تنظيم خاص بها وتتمتع بمجموعة من الامتيازات والصلاحيات التي تُتيح لها اتخاذ القرارات في بعض الأحيان، وهذا ما جعل منها سلطة مستقلة" (دلفولفيه، 2008، ص 343).

حيث ركزت هذه التعاريف على الجانب العضوي حيث أكد بعضها على الاستقلال وحده، وغيرها أكد على الصلاحيات والامتيازات مما يفتح المجال للجدال في وجود قصور في هذه التعريفات السابقة لتحديد المفهوم الواضح للهيئات المستقلة (حنفي، 2000).

وذهب البعض الآخر لتعريفها من الجانب الموضوعي أو الوظيفي تحديداً، والذي يشير ويدل على النشاط الذي تقوم به الهيئة وفقاً للأهداف المرسومة، وهنا نذكر تعريفها من الناحية العضوية:

1- "عملية تقييم وفحص ومراجعة تقوم بها أجهزة متخصصة للتأكد من تحقيق الجهاز الإداري الخاضع للرقابة للأهداف والسياسات والبرامج الموضوعية له، مع إعطاء هذه الهيئات سلطة اتخاذ القرارات المناسبة التي تضمن سير العمل، وأن تتوافر فيها المعايير التي تحدد درجة الانحراف عن الأهداف المرسومة لها" (عبد الكريم، 2009).

ومن ثم كان لابد من تعريف موحد يجمع الجانبين السابقين فعرفها البعض على أنها "أجهزة تنظيمية تراقب مدي مشروعية ونظامية الإدارة إلى جانب مراقبة الأداء والفاعلية والتوفير وكفاءة الإدارة العامة من أجل تحقيق أهدافها مع إعطاء هذه الأجهزة سلطة اتخاذ القرار بذلك (شكري، ب.ت، ص 85).

وهنا حاول الباحث من خلال هذه التعريفات تسليط الضوء على المفهوم القانوني والوظيفي أيضاً للهيئات المستقلة ولتكوين صورة أوضح عن مفهوم أو تعريف لهذه الهيئات نذكر تعريفها من خلال الدستور المصري، وذلك على سبيل المثال لا الحصر وذلك حسب الفرع الثاني بنص المادة 215.

تعريف الهيئات المستقلة حسب الدستور المصري كالتالي:

"يحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، وتتمتع تلك الهيئات والأجهزة بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال الفني والمالي والإداري، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها، وتعد من تلك الهيئات والأجهزة البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز المركزي للمحاسبات، هيئة الرقابة الإدارية" (الدستور المصري، 2014).

وأيضاً من نصّ المادة (216) من هذا الفرع عرفت بأنها: "يصدر بتشكيل كل هيئة رقابية مستقلة أو جهاز رقابي قانون، يحدد اختصاصاتها، ونظام عملها، وضمانات استقلالها، والحماية اللازمة لأعضائها، وسائر أوضاعهم الوظيفية، بما يكفل لهم الحياد والاستقلال، يعين رئيس الجمهورية رؤساء تلك الهيئات والأجهزة بعد موافقة مجلس النواب بأغلبية أعضائه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ولا يُعفى أيُّ منهم من منصبه إلا في الحالات المحددة بالقانون، ويُحظر عليهم ما يُحظر على الوزراء" (الدستور المصري، 2014).

يرى الباحث من خلال هذه التعريفات المتعددة بأنّ الهيئات المستقلة هي مؤسسات مستحدثة التي يتكون من خلالها جهاز الدولة فهي أجهزة أو هيئات تنشأ بموجب الدستور أو مراسيم رئاسية تمنح الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وذلك لضمان سلامة جميع التصرفات الإدارية والقدرة على التأكد من شرعيتها ومدى توافقها مع الأحكام التشريعية العامة، لكي تتمكن من تحقيق إصدار القرارات المناسبة بقصد المحافظة على المال العام، وأن تضمن أيضاً تسيير المرافق العامة بأفضل شكل ممكن، فمن هنا نجد أنه تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بتلك المؤسسات أو الهيئات موضوع الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا سنذكر هذه الهيئات المستقلة حسب قوانين ودستور دولة فلسطين لاحقاً، ومن خلال استعراض المفاهيم والتعريفات السابقة.

3.2.2. الصفات (الشروط) الأساسية التي يجب أن تتوفر في الهيئات المستقلة:

يوجد عدة شروط رئيسة تتمثل في (قلعاوي، 1995):

- 1- تقوم المؤسسة العامة على إدارة مرفق عام.
- 2- تتمتع المؤسسة العامة بالشخصية المعنوية المستقلة.
- 3- تتمتع المؤسسة العامة بالاستقلال المالي والإداري عن الإدارات الحكومية المركزية.

إذا كان من الصعب إعطاء تعريف دقيق للهيئات الإدارية المستقلة، فيمكننا على الأقل ذكر ما يميزها عن الهيئات الإدارية التقليدية، انطلاقاً من خاصية الاستقلالية "أولاً" بالإضافة إلى التمتع

بالشخصية المعنوية "ثانيًا"، وكذا تنوع الصلاحيات التي تتمتع بها هذه الهيئات "ثالثًا"، وهو المتمثل بذكر خصائص هذه الهيئات المستقلة (أمين، 2001، ص33).

4.2.2. خصائص الهيئات المستقلة:

من خلال ما سبق ذكره من تعريفات ومفاهيم نستطيع أن نستنبط ونوضح بعض خصائص الهيئات المستقلة، ألا وهي: الاستقلالية، التمتع بالشخصية الاعتبارية، تنوع الصلاحيات.

1- الاستقلالية:

تعتبر الاستقلالية من إحدى أهم الخصائص التي تتميز بها الهيئات المستقلة، ذلك لأنها تعتبر المحرك الرئيسي في أداء هذه السلطات لوظائفها، والصفة البارزة في تمتيتها، ويتفرع الاستقلال الكامل أو الشامل لهذه الهيئات إلى ثلاثة أقسام وهي: الاستقلال الإداري والاستقلال المالي والاستقلال العضوي، وهي المعايير التي تشير إلى تمتع الجهاز بالاستقلالية الكاملة، وأيضاً عدم توفر هذه العناصر جميعاً أو بعضها يدل على ضعف أو عدم استقلاليتها التامة (القيسي، 2005).

ويشير مفهوم الاستقلال الإداري إلى أن تكون الصلاحيات الإدارية كاملة بيد هذه الهيئة المستقلة بدون أن تقوم أي سلطة أخرى بالتدخل من دون مبرر، أي أن تتفرد كل هيئة مستقلة بتنظيم شؤونها الإدارية من دون تدخل من السلطات الأخرى (أمين، 2001).

والاستقلال المالي يشير إلى الوضع القانوني الذي تتوفر فيه للأجهزة الرقابية سلطة كاملة في إعداد ميزانياتها واعتمادها مباشرة من السلطة العليا من دون تدخل من السلطات التنفيذية، وتنفيذ الميزانيات بنفسها ومراقبة تنفيذ هذه الميزانيات بنفسها أيضاً (كمال، 2012).

ويشير الاستقلال العضوي إلى معايير تشكيل الهيئات وتعيين أفرادها وهيكلتها ومدى احتياج الجهاز التنظيمي المستقل إلى استقلاله في مواجهة السلطات الأخرى ومنها التنفيذية والتشريعية، أي أن الاستقلال العضوي هو ذلك المجال الذي تتولى فيه الهيئات شؤون الأفراد التابعين لها من تعيين وترقية وتدريب وإنهاء خدمة بمجرد صدورها من الرئيس الأعلى للهيئة دون الحاجة للمصادقة من جهة أخرى (عيساوي، 2006).

2- التمتع بالشخصية المعنوية:

إنَّ المشرعَ بإسباغِه الشخصية الاعتبارية للهيئات المستقلة يكون قد أدركَ أهمية ذلك لأنها ضرورية من أجل ممارسة هذه الهيئة لوظائفها وتعدُّ استكمالاً لاستقلاليتها، وفي الواقع أنَّ أغلبَ الهيئات تتمتع بالشخصية المعنوية حيث أنها تمارس صلاحيات، وتكف بأدوارٍ مهمة، وهذه المهام لن تكتملَ بالضرورة إلا بوجود الشخصية المعنوية التي يترتب عنها الاستقلال الإداري والمالي (مونييه، 2004).

3- تنوع الصلاحيات:

إنَّ تنوعَ صلاحيات الهيئات المستقلة يعتبر جزءاً هاماً من ذاتيتها وصلاحياتها ومن إبداء الملاحظات والآراء والتوصيات التي تتيح لها -وهي بعيدة عن أن تجعلها أجهزة استشارية- ممارسة تأثير حاسم في الواقع، فتساهم بذلك -وبطريقة أصلية- في إعداد القانون.

وهذا يتفق مع ما عهدت به التشريعات من السماح لهذه السلطات من اقتراح الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، واستنباطها من القضايا التي تعالجها (بن زيطة، 2008).

وقد استعرض الباحثُ فيما سبق بعضاً من تعريفاتٍ توضح الجوانبَ المتعلقة بالهيئات المستقلة وبعض الشروط الواجب توافرها في هذه الهيئات، وأيضاً الخصائص التي تميز هذه الهيئات، وسنتطرق إلى ذكر كيف نشأت وتطورت هذه الهيئات والأسباب التي أدت إلى إنشائها وظهورها ومجالات العمل التي تختص فيها هذه الهيئات.

5.2.2. نشأة وتطور الهيئات المستقلة:

كان ظهورُ الهيئات المستقلة المنظمة ضرورةً ملحةً؛ نظراً لتطورِ النظمِ الحاكمة في الدول الديمقراطية، فتعتبر هذه الهيئات ذات أهمية كبرى للدولة، فهي تعمل على تخفيف المسؤولية السياسية عن الحكومة في بعض القرارات، وتخفف عنها المحاسبة أو اللوم عن بعض القرارات التي قد تؤثر سلباً على شعبيتها (خاصة إذا كانت الهيئة المنظمة ستتخذ قرارات اقتصادية)، كما أنها توفر مجموعةً من المتخصصين وصانعي القرار والذين بدورهم يعملون على تبني واتخاذ القرارات المبنية على المعلومات الدقيقة والمدرسة (Irion, et al., 2013).

وكان ظهورها لتغيير مفهوم النظرة إلى الدولة وطريقة تدخلها في شتى وجميع المجالات الحياتية ومنها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً إلى إعادة النظر في دور الدولة، مما نتج عنه بروز المفاهيم والأنماط الجديدة في عمليات التيسير الاقتصادي والمالي، والتعاطي مع الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين التي كفلتها القوانين والدساتير والتشريعات (بن زيطة، 2008).

فكانت الحاجة إلى ضبط جميع هذه النشاطات أحد أهم المؤثرات التي أدت إلى ظهور الهيئات المستقلة.

وبصورة عامة، يمكن القول أن الجذور التاريخية لفكرة إنشاء الهيئات العامة أو المستقلة، تعود إلى تلك الهيئات التي تم إنشاؤها من قبل السلطات الفرنسية في الحقبة الزمنية من القرنين السابع عشر والثامن عشر، وذلك لتقوم بأداء بعض الخدمات العامة في عدة مجالات، ومنها التعليم والصحة والبر والإحسان (سمير، 2004).

حيث لجأت فرنسا إلى إنشاء هذه السلطات، وذلك لتنظيم قطاع الاتصالات وقطاع اقتصاد السوق، وقطاع الإدارة اليومية (بن زيطة، 2017).

فكانت أول لجنة تم إنشاؤها في فرنسا واعتبارها كسلطة إدارية مستقلة؛ هي لجنة الرقابة على البنوك، إذ تم إنشاؤها في عام 1941 وهناك من يعتبر أن أول ظهورها كان في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوالت في الدول الأخرى منها بريطانيا وغيرها، وبعد ذلك انتشر هذا الأسلوب من الهيئات والسلطات المستقلة في ثوبه الفرنسي إلى الكثير من الدول، ولكن في الدول العربية، فإن هذه الهيئات جاء ظهورها متأخرًا جدًا نتيجة طبيعة النظام الإداري الحاكم في الدول العربية ومقاومة التغيير، ومنها أيضا الدول العربية كمصر والجزائر (حنفي، 2000).

6.2.2. أسباب ظهور الهيئات المستقلة:

كانت هناك أسباب رئيسة لإنشاء واستحداث هذه الهيئات المستقلة أو العامة، ومن هذه الأسباب هناك أسباب سياسية وأسباب قانونية وأيضاً أسباب تقنية.

1.6.2.2. الأسباب السياسية:

- 1- عدم الثقة في الدولة.
- 2- تقديم الضمانات القوية والحقيقية والتي تعمل لحياذ تدخلات الدولة.
- 3- تطبيق السياسات التي من شأنها إصلاح الدولة.

4- المتطلبات الأوروبية الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي، حيث يتوجب فتح قطاعات محددة على المنافسة كالمواصلات والطاقة، وإقامة نظام خاص ضابط بكل قطاع (بن زيطة، 2017).

2.6.2.2. الأسباب القانونية:

ومن أهمّ هذه الأسباب هي المتطلبات اللازمة لحماية الحريات العامة للأفراد، لذلك تمّ تكليف الهيئات المستقلة لضبط القطاعات الحساسة ذات العلاقة المباشرة بحريات الأفراد (بن زيطة، 2008).

الأسباب التقنية:

- 1- التطبيق التام لأسس الضبط الاقتصادي للقطاعات الهامة في الدولة.
- 2- مواجعة التحولات الاقتصادية المعاصرة.
- 3- السماح بالمشاركة الأوسع للأفراد ذوي الاختصاصات المختلفة وخاصة المهنيين، وذلك لضبط القطاعات المختلفة (حفيظة، 2004).

7.2.2. مجالات عمل الهيئات العامة:

ويكون حسب النموذج الفرنسي للهيئات أو كما يُسمّى السلطات المستقلة، وُجد أنها تتدخل في ثلاثة مجالات رئيسية، منها المجال الاقتصادي والإعلام والمواصلات وأيضاً حماية حقوق المواطن (حفيظة، 2004).

وأيضاً تتنوع مجالات عمل هذه الهيئات في الدول المختلفة فمنها الاقتصادية والمالية والإنسانية والقانونية والاجتماعية (حنفي، 2000).

8.2.2. الهيئات المستقلة في دولة فلسطين:

تعتبر الهيئات العامة أحد أساليب إدارة المرافق العامة، بحيث تعمد الدولة إلى إنشاء الهيئات العامة حسب تقديراتها بأنّ المصلحة العامة توجب منح بعض المرافق العامة المزيد من الحرية والاستقلال في الإدارة، وأنّ إدارة المرفق العام سوف تتحسن وتكون بشكل أفضل إذا تمّ فصلها ومنحها القدر الكافي من الاستقلالية القانونية والمالية والإدارية بعيداً عن الروتين والجمود الحكومي (سمير، 2007).

وقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ أن قدمت على إنشاء عشرات المؤسسات/ الهيئات العامة، ولكن في غالبية الأحوال لم يحدد العمل القانوني الفلسطيني المنشأ للمؤسسة العامة ماهية وطبيعة المهام المنوطة بالمؤسسة وأهدافها، وعلاقتها بالجهات الحكومية المركزية المختلفة، وتمحور فقط على النصّ على إنشاء المؤسسة، وتمتعها بالشخصية الاعتبارية، كما لم تستقرّ السلطة التنفيذية الفلسطينية على تسمية واحدة للمؤسسات العامة، وإنما استخدمت تسميات مختلفة (مؤسسة، سلطة، مركز، هيئة... إلخ) (دعيس، 2003).

1.8.2.2. تعريف الهيئات المستقلة في النظام الفلسطيني:

إنّ النظام القانوني الفلسطيني عندما عرف هذه المؤسسات أو الهيئات اتّسم مفهومها القانوني ببعض الغموض وعدم الوضوح، حيث نتاج ذلك عدم القدرة على إيجاد تعريفٍ موحدٍ ومحددٍ للهيئات العامة في التشريعات الفلسطينية، وبعد الاطلاع والبحث، وُجد أنه لم يرد في التشريعات الفلسطينية تعريفٌ محددٌ أو موحد للمؤسسة العامة، لكن بعض التشريعات الفلسطينية أوردت تعريف للمؤسسات العامة تتسجم مع الغاية التي سعى المشرع إلى تحقيقها، وحسب المفهوم القانوني لهذه الهيئات في النظام الفلسطيني تختلف التعريفات والتسميات، حيث هناك تسميات مختلفة منها (مؤسسة، هيئة، سلطة، مركز، مؤسسات العامة غير الوزارية... إلخ) (دعيس، 2003).

فمن بعض تعريفاتها:

- 1- عرف قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997 في المادة (2) منه المؤسسة العامة بأنها: "كل سلطة أو هيئة أو أي جهة عامة أخرى في فلسطين تتمتع بالشخصية الاعتبارية" (أبو دية، حرب، 2006).
- 2- وهناك تعريف آخر حسب قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم 7 لسنة 1998 حيث عمل على التفريق بين المؤسسات التي تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية والمؤسسات التي لا تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة (دعيس، 2003).
- 3- تعريف المؤسسات التي تدخل موازنتها ضمن موازنة السلطة الفلسطينية: "أية سلطة أو هيئة أو مؤسسة عامة في فلسطين تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية" (الشعبي، طه، 2013).
- 4- تعريف المؤسسات التي لا تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة وأطلق عليها اسم (مؤسسة).
- 5- وعرفت أنها: "أية سلطة أو هيئة أو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وذات استقلال مالي وإداري ولا تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية" (برغوثي، 2007).

وهنا يرى الباحثُ بناءً على ما سبق من هذه التعريفات أنَّ المشرعَ الفلسطيني كان اعتماده في تعريفِ هذه المؤسسات استند على خصوصية كلِّ حالةٍ على حدة، حيث لم يوضح المشرع أو القانون الأساسي الفلسطيني مفهوماً شاملاً وعمماً لهذه المؤسسات أو الهيئات.

2.8.2.2. إنشاء الهيئات العامة في النظام الفلسطيني:

بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، عمدت إلى بناء النواة الأولى لقيام الدولة الفلسطينية بجميع أركانها ومؤسساتها، حيث تمَّ إنشاء العديد من المؤسسات العامة والمختلفة والتي تعمد إلى تقديم مختلف الخدمات في شتى المجالات المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وغيرها.

حيث قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات العامة، وذلك بناءً على تقديراتها للطرق المناسبة والملائمة لإدارة جميع المرافق المختلفة (دعيس، 2003).

وبالإطلاع على الإطار الدستوري الناظم لإنشاء الهيئات العامة في فلسطين، فإنَّ الاختصاصَ يكون في هذا المجال لمجلس الوزراء، وذلك حسب القوانين التي أعطت مجلس الوزراء صلاحيات "إعداد الجهاز الإداري ووضع هيكله وتزويده بكافة الوسائل اللازمة والإشراف عليه ومتابعته"، وذلك حسب ما يتطابق مع القوانين والتشريعات، وأيضاً الصلاحيات المخولة لمجلس الوزراء في إنشاء أو إلغاء الهيئات والمؤسسات والسلطات، وأنَّ يتمَّ ذلك حسب المتطلبات واللوازم القانونية (برغوثي، 2007).

ويرى الباحثُ عند النظر بشكلٍ معمق في الوضع الفلسطيني الذي مرَّ بعدة مراحل منذ نشوء السلطة الفلسطينية، بدءاً من تولي رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية، مروراً بإنشاء المجلس التشريعي وإعطائه كافة الصلاحيات التشريعية والرقابية، ومن ثمَّ صدور القانون الأساسي وتعديلاته، وبعد ذلك إنشاء مؤسسة مجلس الوزراء الذي خُوِّل له الكثيرُ من الصلاحيات؛ كلُّ ما سبق أثرَ على الإطار القانوني الناظم للهيئات المستقلة من جوانب مختلفة، على مستوى النشأة، والتنظيم، والرقابة...إلخ.

3.8.2.2. مبررات إنشاء الهيئات المستقلة في فلسطين:

1- إنَّ من دواعي ومبررات أن يتمَّ إنشاء "هيئات مستقلة/ مؤسسات عامة" تحقيق مبدأ التخصص (برغوثي وآخرون، 2007). حيث أنَّ السمة الغالبة على إنشاء هذه المؤسسات عادة إدارة مرافق متخصصة تتطلب درجةً عالية من الخبرات والكفاءات المهنية، التي لا تستطيع

المؤسسات الوزارية في وجود الكثير من العقبات ومنها غياب الاستقلالية المالية والإدارية وانطباق قانون الخدمة المدنية على موظفيها أن تتمكن من القيام بذلك، في ظلّ عدم مقدرتها على جذب الكفاءات والخبرات لديها لتدني الأجور وفقاً لسلم الرواتب المعتمد.

2- يضمن شكل الهيئة المستقلة تحقيق الشراكة ما بين القطاعات العام والخاص والأهلي، وذلك بإتاحة الفرصة للقطاعات السابقة بأن يكون لها تمثيل في إدارة تلك المؤسسات العامة.

3- تتميز الهيئات المستقلة باستقلال مالي يسمح لها أن تتلقى الهبات والتبرعات مباشرة وهذا على عكس المؤسسات الوزارية التي تتلقى المساعدات عبر موازنة السلطة، وهذا يعطي مساحة أكبر لهذه الهيئات في تلقي المنح مباشرة، وذلك أن بعض الدول المانحة ترغب في تقديم دعمها المالي مباشرة دون المرور في موازنة السلطة (برغوثي وآخرون، 2008).

4.8.2.2. المؤسسات العامة التي تمّ إنشاؤها بموجب القرارات الرئاسية والقوانين المختلفة:

1- مؤسسات عامة تمّ إنشاؤها بموجب مراسيم وقرارات رئاسية، ومن أمثلة ذلك سلطة جودة البيئة، وصندوق الاستثمار الفلسطيني وسلطة الأراضي، والصندوق القومي لتعويض ضحايا حوادث الطرق ومؤسسة النقل الجوي الفلسطينية، وهيئة شؤون المنظمات الأهلية، والهيئة الوطنية لمقاومة الاستيطان، وغير ذلك (دعيس، 2003).

2- مؤسسات عامة تمّ إنشاؤها بموجب القرارات والقوانين الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية مثل الهيئة الفلسطينية لتنظيم قطاع الاتصالات (برغوثي، 2007).

3- مؤسسات عامة نشأت بحكم الواقع دون أيّ سند قانوني لها كما هو الحال في الهيئة العامة للبتروال التي جرى لاحقاً ضمها لوزارة المالية (دعيس، 2003).

4- مؤسسات عامة نشأت بموجب القوانين التي تمّ إقرارها من المجلس التشريعي، مثل سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء، ولجنة الانتخابات المركزية وهيئة تشجيع الاستثمار، وسلطة المياه، وهيئة سوق رأس المال، ومؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى، والهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة (دعيس، 2003).

ومما سبق يرى الباحث أن هذه المؤسسات تمّ إنشاؤها بطرق مختلفة، ولكن مع ما يتطابق مع القوانين والتشريعات، فمنها ما أنشئَ بمراسيم رئاسية وأخرى من قبل المجلس التشريعي وغيرها من المؤسسات التي تمّ إنشاؤها بموجب القوانين العامة في القانون الأساسي المعدل الفلسطيني.

3.2 الهيئات المستقلة على الغذاء

إنَّ الرقابةَ على سلامة الأغذية باعتماد نهج الرقابة من المزرعة للمائدة، يتطلب بناء منظومة تشريعية ومؤسسية شاملة وداعمة لجعل حماية صحة المستهلك والصحة العامة وتشجيع الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، أولوية وطنية.

ومن هنا، وفي إطار تحديد القضايا الواجب العمل عليها لتطوير منظومة سلامة الأغذية بالشكل الذي يُلبّي احتياجات وإمكانيات الدول بحيث تكون سلامة الغذاء هي من الأولويات التي تُؤخذ بالحسبان، وبذلك هي تطلب مراجعات شاملة ودقيقة للقوانين والتشريعات والأنظمة الخاصة بسلامة الغذاء على كافة الأصعدة والجوانب (Khalid, 2015).

1.3.2 مفهوم الهيئات المستقلة على الغذاء:

هي عبارة عن هيئة رقابية وليس فقط تشريعية، تتبع رئاسة الدولة أو المجلس الوزاري، حتى يكون هناك استقلالية تامة عند القيام بمهامها وعملها، وهي المرجع الرئيسي والمعتمد والجهة الرسمية المخولة بالقيام بجميع الأنشطة التي تتعلق بسلامة الغذاء ومسئولية الرقابة عليه من المزرعة إلى المائدة (Li, Qi et. al., 2010).

وفقاً للقانونين المشرعة هي تلك الهيئات المعنية دون غيرها بالاختصاصات المقررة للوزارات والهيئات والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية، بما يخص الرقابة على تداول وسلامة الغذاء، وذلك بهدف أن نضمن جودة المنتجات ومطابقة المنتجات للمواصفات وتحقيق متطلبات الرقابة على سلامة الغذاء في كافة مراحل سلسلة تداول الغذاء، سواء أكان منتجاً محلياً أو مستورداً بهدف الحفاظ على صحة الإنسان ومنع الغش وتداول المنتجات غير الصالحة (منظمة الأغذية والزراعة، 2005).

وحتى تتمكن الهيئة من القيام بمهامها لا بُدَّ من منح الهيئة وأعضائها صفة الضبطية القضائية في الرقابة على المنتجات والأسواق، فإنَّ مؤشر الأمان والاطمئنان يبقى مرتفعاً بعد أن كادت الأسواق تنفجر من المنتجات الفاسدة وغير الصالحة، وبين مؤيد لوجودها ومعترض يبقى الفيصل في النهاية هو عمل الهيئة وأدوارها المفترض أن تقوم بها (المنظمة العربية للتنمية، 2006).

2.3.2. لمحة عن نشأة الهيئات المستقلة على الغذاء:

يوجد الكثير من الدول التي عملت على القيام بإنشاء أجهزة متخصصة ومتطورة لضمان سلامة الغذاء على طول مراحل السلسلة الغذائية، مثل المملكة المتحدة، بسبب ظهور مشكلة جنون البقر بالرغم من قيام العديد من الأجهزة بالرقابة على الغذاء مما اضطرها إلى القيام بمراجعة عميقة وشاملة لنظم سلامة الغذاء، والتي كان أهم نتائجها هي إنشاء هيئة مستقلة للغذاء، وأيضاً عمل الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء جهاز لسلامة الغذاء الأوروبي على نطاق الاتحاد الأوروبي والعمل على تحديث القوانين والتشريعات وذلك بعد حادثة التلوث بمادة الدايبوكسين في بلجيكا (James, 1997).

وهناك العديد من الدول التي قامت بتطوير أنظمتها والاتجاه نحو المركزية لنظم الرقابة على الغذاء وإنشاء الوكالة الواحدة للرقابة وسلامة الغذاء مثل كندا وإيرلندا والنرويج وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها من الدول الأجنبية، سيتم توضيحها في الجدول التالي، بالإضافة إلى دول عربية، كالأردن ومصر والسعودية والإمارات (El-Jardali Hammoud et al., 2014).

يوضح الجدول (3.2) أسماء الهيئات المستقلة على الغذاء في عدة دول أجنبية ويوضح تواريخ إنشاء هذه الهيئات المستقلة للغذاء.

جدول (3.2): أسماء الهيئات المستقلة على الغذاء في الدول الأجنبية وتواريخ إنشائها.

الدولة	الهيئة المستقلة للغذاء	سنة الإنشاء
كندا	Canadian Food Inspection Agency	1997
إيرلندا	Food Safety Authority of Ireland	1998
بريطانيا	Food Standards Agency	1999
هولندا	The Food and Consumer Product Safety Authority	2002
النرويج	Norwegian Food Safety Authority	2004
الدنمارك	Danish Ministry of Family and Consumer Affairs	2004
ألمانيا	Federal Ministry of Consumer Protection, Food, and Agriculture	2005
نيوزلندا	Food Safety Authority	2007

المصدر: (Li, Qi et. Al., 2010).

ويرى الباحث هنا أن كثيراً من الدول أقدمت على هذه الخطوة من سنوات عديدة سابقة وذلك لأن المسار الطبيعي لتطوير أنظمة الرقابة على الغذاء هي إنشاء الهيئات المستقلة على الغذاء، وأيضاً المشكلات والمعوقات الكثيرة التي واجهت الأنظمة الرقابية التقليدية المتعارف عليها في هذه الدول.

3.3.2. أهداف الهيئة واختصاصاتها:

تتلخص أهداف الهيئات المستقلة على الغذاء كالتالي: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006)

تحقيق أهداف متطلبات سلامة الغذاء بما يكفل للهيئة الحفاظ على صحة الإنسان وسلامته من خلال:

- 1- أن يتم وضع القواعد الملزمة لسلامة الغذاء وذلك وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها.
- 2- القيام بتحقيق عمليات الرقابة والتفتيش على تداول جميع الأغذية المصنعة محلياً والمستوردة.
- 3- العمل على حصر وحدات الإنتاج الغذائي غير المرخصة وتوفيق أوضاعها.
- 4- العمل على التعاون والتنسيق مع جميع المنظمات والجهات الوطنية والدولية والتي تعنى بسلامة الغذاء.
- 5- تنمية الوعي المجتمعي بسلامة الغذاء.
- 6- التعاقد مع المعامل الحكومية المعتمدة للقيام بالفحوصات اللازمة بكفاءة وفاعلية، ويجوز التعاقد مع غيرها من المعامل المعتمدة.

4.3.2. مهام وصلاحيات الهيئة المستقلة للغذاء:

تتمثل أهم الاختصاصات والمهام الموكلة للهيئات المستقلة للغذاء فيما يلي: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006)

- 1- تطبيق جميع القواعد الفنية وتدابير الصحة المعتمدة المتعلقة بالغذاء سواء كان منتجاً محلياً أم مستورداً.
- 2- تقييم مطابقة الغذاء للقواعد الفنية والمواصفات القياسية.
- 3- المساعدة في وضع المواصفات القياسية الوطنية للأغذية ومراجعتها جميعاً.
- 4- منع الأغذية التي تخالف وتتعارض مع القواعد الفنية والتدابير الصحية أو عديمة الصلاحية للاستهلاك البشري.
- 5- منح الشهادات الصحية لعمليات استيراد وتصدير الأغذية.
- 6- التفتيش على جميع الأماكن التي يتم تداول الغذاء فيها.
- 7- الرقابة على تطبيق وتنفيذ ممارسات التصنيع الجيد ونظام تحليل المخاطر وضبط النقط الحرجة في عمليات تداول الغذاء بمقتضى تعليمات يصدرها المدير العام لهذه الهيئة.
- 8- تنظيم الإعلان عن الغذاء بمقتضى التعليمات الصادرة من المدير العام للهيئة.

9- القيام بتكليف المختصين بإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالغذاء ومكوناته ونشر تلك الدراسات واعتمادها.

10- التعاون مع جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية والجامعات والمراكز والمؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية في مجال سلامة الغذاء.

5.3.2. مبررات إنشاء الهيئات المستقلة على الغذاء:

عملت العديد من الدول على إعادة هيكلة أنظمتها للسلامة الغذائية بهدف تحسين الرقابة والسلامة الغذائية على المستوى الوطني، حيث قامت العديد من الدول بتحديث وتعديل تشريعاتها المتعلقة بالرقابة على الغذاء بما يتوافق مع الاتفاقات الدولية ذات العلاقة، وأيضاً قيام بعض الدول - ومنها العربية - بإنشاء هيئات ومؤسسات مختصة بالرقابة على الغذاء تتولى متابعة وتطبيق كافة القضايا التي لها علاقة بسلامة الغذاء (Al-Kandari, Jukes, 2012).

وأيضاً توصيات المجالس القومية المتخصصة وخبراء سلامة الغذاء والمؤسسات الدولية ذات العلاقة - وذلك على الصعيدين العالمي والمحلي - بحاجة الدول العربية إلى إنشاء هيئات متخصصة مستقلة مسئولة فقط عن سلامة الغذاء (El-Jardali, Hammoud et. Al., 2014).

وما نصت عليه الاتفاقات الدولية والمؤتمرات الدولية التي تتعلق بالأمن الغذائي والسلامة الغذائية ومتطلبات التجارة العالمية التي كانت أهم توصياتها أن تقوم الدول المصدرة للأغذية بتقوية أنظمتها الرقابية على سلامة الأغذية. (Al-Kandari and Jukes, 2011).

1.5.3.2. المبررات التي تستدعي إنشاء الهيئات المستقلة للغذاء:

هناك عدة مبررات، والتي من أجلها تستدعي إنشاء هيئات مستقلة للغذاء، وتتمثل في (FAO/WHO, 2004):

- 1- العمل على تنسيق المواصفات الغذائية وتوحيد تطبيق جميع التدابير الخاصة بالحماية على مستوى كل حلقات السلسلة الغذائية.
- 2- العمل على التحرك بسرعة وعلى نحو متسق على مستوى كل الحلقات المعنية من السلسلة الغذائية بغية كفاءة حماية المستهلكين، والاستجابة للتحديات الناشئة ومتطلبات السوق المحلي والدولي.

3- العمل على تحسين الجدوى الاقتصادية بالإضافة إلى استخدام الموارد والخبرات بدرجة أعلى من الفعالية.

4- تقديم الخدمات التي تتسم بدرجة أكبر من البساطة والكفاءة مما يعود بالفائدة على الصناعة، كما ينهض بالتجارة، وهناك مجموعة من العوامل التي تجعل الهيئات المستقلة على الغذاء ضرورة ملحة بشكل عام وفي الوقت الراهن بشكل خاص، ومن أهم المبررات لإنشاء الهيئات المستقلة للغذاء هي:

أ- زيادة ثقة المواطن في قدرة الدولة على توفير غذاء آمن.

ب- أجهزة سلامة الغذاء الموحدة أو الجسم الرقابي الواحد هي التطور الطبيعي لأنظمة الرقابة على سلامة الأغذية، ونتاج التطور التكنولوجي والعولمة وانفتاح الأسواق.

ج- وجود هيئة مستقلة للرقابة على الأغذية لا يتم التأثير عليها بأي ضغوط خارجية تؤثر بالسلب على قراراتها.

د- تفاقم المشكلات نتيجة تعدد الأجهزة الرقابية المسؤولة عن سلامة الغذاء دون وجود حدود فاصلة بين اختصاصات الجهات الرقابة المختلفة، مما يؤدي إلى تكرار الأنشطة وتضاربها والذي يعمل على إهدار للموارد البشرية والمالية.

هـ- وجود بعض الفجوات والثغرات في نظام الرقابة مما يؤدي إلى عدم القدرة على مساءلة ومحاسبة المسؤولين، بالإضافة إلى اعتماد بعض الجهات الرقابية على جهات أخرى في بعض المجالات.

و- ارتكاز مسئولية الرقابة على تبعية الجهة وليس حسب قدرتها على القيام بالمسؤوليات والمهام المطلوبة منها بكفاءة.

ز- حجم الإنتاج العشوائي وذلك من المصانع والمنشآت غير المرخصة للغذاء المطروح في الأسواق دون أن يخضع للرقابة.

ح- رفض بعض الدول التي تستورد شحنات الأغذية المصدرة، وذلك عندما يتم فحصها بالخارج بسبب عدم مطابقتها للمواصفات أو الشروط المطلوبة، بالرغم من فحصها محلياً وإعطائها شهادات صحية مما يسبب خسائر اقتصادية فادحة.

ط- تمتع هذه الهيئات المستقلة بالاستقلال المالي والإداري وضمان توفير الدخل المناسب للكادر العامل، الذي يساعدهم على العمل بحيادية تامة وشفافية وموضوعية، وذلك يؤدي إلى وجود هيئة يكون لها نظام وهيكل إداري خاص يضمن مكافأة المجتهد ومعاقبة المخالف بحزم.

ي- العلاقة الوثيقة والطرديّة بين توفير الغذاء الآمن وتأثيره الإيجابي على زيادة الدخل القومي نتيجة الحدّ والوقاية من الأمراض والأوبئة التي تسببها أمراض الغذاء.

2.5.3.2. متطلبات إنشاء الهيئة المستقلة على سلامة الغذاء:

يجب النظر إلى الوكالة الوطنية للرقابة على الأغذية على أنها وحدة مستقلة ومتميزة، لديها أهداف وأغراض واضحة تماماً، وتعمل بتفاعل بين الحكومة ومختلف أصحاب المصلحة في مراحل السلسلة الغذائية، وأن تكون وسيلة شفافة للرقابة على الأغذية طوال مراحل السلسلة الغذائية أي حماية المستهلكين، تعزيز تجارة الأغذية وصناعاتها بضمن السلامة والجودة الغذائية، منع ممارسات الغش (Rykkja, 2004).

ويختلف هيكل هذه الوكالة بين بلد وآخر، ولكن يمكن أن تتألف مكوناتها وأنشطتها من العناصر التالية التي تنطبق على أي بلد كان: (Li, Qi et. al., 2010)

- 1- أن تكون مستقلة عن أي مصالح قطاعية معينة وعن أي وزارة بعينها وعن صناعة الأغذية؛ أن يديرها مجلس إدارة يرأسه رئيس مع وجود أعضاء إلى جانبه.
- 2- أن تكون لهذا المجلس سلطات واسعة تشمل صياغة سياسة الرقابة على الأغذية وتقديم المشورة للحكومة.
- 3- أن توفر آلية تنسيق من أجل توحيد تنفيذ أنشطة الرقابة على الأغذية.
- 4- أن تضع رؤية استراتيجية طوال مراحل السلسلة الغذائية، وأن تتشاور على نطاق واسع مع جميع قطاعات تلك السلسلة بما يضمن إشراك الجمهور في عملية وضع السياسات (Rykkja, 2004).

وأن يتم اتخاذ القرارات على شكل عملية مفتوحة، وأن تكون قادرة على الإعلان عن رأيها في القضايا المتعلقة بسلامة الأغذية والصحة العامة والرقابة على الأغذية؛ وأن تعمل بموجب مبدأ حماية الحالة الصحية لجمهور المستهلكين، وأن تقدم المعلومات والمشورة التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم عن علم؛ وأن تشمل مسؤولياتها: التعرف على الاحتياجات التشريعية؛ ورصد كفاءة وفاعلية إنفاذ القانون وأنشطة الإشراف على الأغذية؛ والتكليف بإجراء البحوث وغير ذلك؛ أن تكون لديها سلطات بموجب القانون لتنسيق أنشطة الرقابة على الأغذية بين مختلف الوكالات المحلية والإقليمية، وأن ترصد هذه الأنشطة وتُدقق فيها، بما في ذلك تحليل الأغذية والتفتيش عليها وعمليات الإنفاذ والتتقيف؛ وأن تكون لديها سلطات احتياطية يمكن وضعها موضع التنفيذ في حالة عجز سلطات الإنفاذ عن القيام بعملها أو إهمالها في أداء واجباتها (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006).

هناك مجموعة من المتطلبات اللازمة لإنشاء وتفعيل دور الهيئات المستقلة للرقابة على سلامة الغذاء تتمثل فيما يلي: (العقيلي، 2017)

المحور الأول: في إنشاء الهيئة وبدء عملها:

وجود المواد القانونية والتشريعية التي تنص على إنشاء هذه الهيئات وتوضيح -بيان- كيفية إنشاء الهيئة وبداية عملها، حيث ينص هذا القانون على: "أن تنشأ هيئة خدمية تسمى الهيئة المستقلة لسلامة الغذاء تكون لها الشخصية الاعتبارية العامة والمستقلة وتتبع رئيس الدولة، وتباشر عملها خلال مدة لا تجاوز عامًا من تاريخ العمل بهذا القانون".

المحور الثاني: إدارة الهيئة:

من خلال ثلاثة مستويات رئيسية، وهي على النحو التالي:

- 1- **مجلس الأمناء:** ويصدر قرارًا بتشكيله من رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء ذوي الاختصاص بسلامة الغذاء وتنظيم تداوله.
- 2- **مجلس إدارة الهيئة:** وذلك بإصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء، ويتكون من رئيس متفرغ من الذين يمتلكون الخبرة في أعمال الهيئة، بالإضافة إلى عضوية ممثل عن كل وزارة من الوزارات والتي تعني بشؤون سلامة الغذاء وتنظيم تداوله، ووجود ممثلين عن بعض الأجهزة والهيئات الحكومية، وثلاثة من ذوي الخبرة في مجال سلامة الغذاء.
- 3- **المدير التنفيذي للهيئة:** وإصدار قرار تعيينه من رئيس مجلس الوزراء، وذلك كي يقوم بتولي متابعة تنفيذ سياسة مجلس إدارة الهيئة، وخطته تحت إشراف رئيس مجلس إدارة الهيئة.

المحور الثالث: النظام المالي للهيئة:

أن يكون للهيئة موازنة مستقلة وموارد مالية أهمها: الاعتمادات التي تخصص لها من الموازنة العامة للدولة والرسوم التي تحصلها الهيئة من فحص الأنشطة والمنشآت وإصدار الشهادات والتراخيص وغيرها.

المحور الرابع: العاملون في الهيئة:

الأحقية لرئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض رئيس مجلس إدارة الهيئة، وبعد التنسيق مع الوزراء والمعنيين؛ يصدر قراراً بتحديد العاملين الذين يتم نقلهم للعمل بالهيئة من الوزارات والجهات المعنية بسلامة الغذاء وتنظيم تداوله.

وهنا يرى الباحث أن هذه الهيئات المستقلة على الغذاء هي التطور الطبيعي والتلقائي لتركيبية وهيكلية ونظام العمل في الرقابة على الغذاء والقدرة على توفير سلامة غذائية للمواطن، وأن إنشاء هيئة رقابية مستقلة لسلامة الغذاء يمثل نقلة نوعية للارتقاء بمنظومة الغذاء وتزيد من القدرة التنافسية لصناعة الغذاء بما يسهم في زيادة الصادرات الغذائية الوطنية لمختلف الأسواق الخارجية، هذا بالإضافة إلى ضمان سلامة وأمنية الغذاء من ناحية، وحماية جمهور المستهلكين من ناحية أخرى، ومن ثم نشر ثقافة الوعي الغذائي على كافة المستويات.

4.2 تجارب عربية وعالمية

إن إنشاء الهيئات المستقلة يُعتبر الأكثر شيوعاً في عالم الرقابة والبناء، حيث لا يمكن للحكومة أن تعمل بدون وجود هيئات مستقلة (بن زيطة، 2017).

ومن أهم الجوانب التي نتجت عن تطوير الأنظمة الرقابية للغذاء هي الهيئات المستقلة لسلامة الغذاء، حيث تُعتبر قضية الغذاء وسلامته من القضايا الرئيسية وذات الاهتمام الواسع من قِبَل المتخصصين والمهتمين لما له من أهمية، وذلك لأنها مسألة هامة جداً بالنسبة للحكومات، وبحاجة إلى استراتيجية علمية وعملية قادرة على تحقيق احتياجات متطلبات سلامة الغذاء بوسائل سليمة، وبسياسات حكومية تستند على خطط شاملة وإدارة تعتمد على الرقابة، ولأهمية السلامة على الغذاء ووجود ضرورة لعمل الهيئات المستقلة، وهي من أهم القضايا ذات الاهتمام لدى كافة الوحدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Rykkja, 2004).

1.4.2. التوجهات العالمية لتطوير أنظمة السلامة على الغذاء:

هناك توجه عالمي حقيقي لدى جميع الحكومات لتبني أنظمة ضبط ورقابة غذائية أكثر صرامة وحزمًا مثل الهند، الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة (AI-Kandari; Jukes 2011, Al-Kandari; Jukes 2012, Jia Jukes 2013, Matsuo, 2013).

ويوجد هناك ثلاثُ مقارباتٍ رئيسية وذلك لكيفية اعتماد أنظمة السلامة الغذائية، حيث يتم توضيحُ إيجابياتٍ وسلبياتٍ كلٍّ منها في الجدول التالي: (منظمة الأغذية والزراعة، 2005)

جدول (4.2): مقاربات أنظمة السلامة الغذائية.

الدول	السلبيات	الإيجابيات	المنطق الذي تستند عليه	المقاربة
كندا، إيرلندا، والمملكة العربية السعودية	تعتمد بشكل كبير على الحكومات، بما يؤدي لانقطاع أنشطة الرقابة الغذائية خلال الفترات والمراحل الانتقالية.	الحد من الازدواجية والتكرار في الأنشطة والحد من الثغرات واستخدام الموارد بشكل فعال.	تتولى جهة مركزية، حكومية أو شبه حكومية تنسيق وتنفيذ كافة الأنشطة المتعلقة بنظام الرقابة الغذائية.	مقاربة الوكالة/الهيئة الواحدة
إثيوبيا، عمان، قطر، جنوب أفريقيا	مستوى عالٍ من البيروقراطية، واحتمالات الازدواجية والتكرار في المهام، والتشتت ما بين مختلف الجهات المعنية	أقل تكلفة حد أدنى من الانقطاع في ممارسة أنشطة الرقابة. الحفاظ على التعاون الفعال عبر مختلف مراحل السلسلة الغذائية.	تتولى عدة جهات ووزارات الجوانب والمسئوليات المختلفة للرقابة الغذائية، في حين تكلف وزارة واحدة بتنسيق أنشطة الرقابة الغذائية وآليات إنفاذ قانون السلامة الغذائية	مقاربة الوكالات/الهيئات المتعددة
الأردن، الإمارات العربية المتحدة	يفشل النظام في حال لم تتعاون الوزارات، أو لم تكن المسئوليات واضحة بما يكفي.		توزيع المسئوليات ما بين الوزارات بحسب المجالات ضمن قطاع الرقابة الغذائية، مع إنشاء هيئة أو جهة مرجعية وزارية عليا، لمهام الإشراف والتنسيق لأداء النظام ككل	المقاربة المتكاملة/الدمجة

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2005.

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد "مقياس واحد يناسب الجميع" بما يخص إيجاد نظام للسلامة الغذائية في أي دولة، حيث يكون الاعتماد على أي مقاربة هي التي تناسب الدولة وذلك بما يتناسب مع إمكانياتها وخصائصها وقدراتها، بما في ذلك: السياسات الحكومية القائمة، وبنية الحكومة، والالتزام السياسي، وطبيعة النظام/ القطاع الغذائي واحتياجاته وأهدافه والموارد المتوفرة (منظمة الأغذية والزراعة، 2005).

ولكن على وجه الخصوص -وبشكل عام- توصي منظمة الأغذية والزراعة باعتماد المقاربة المركزية التي من خلالها يمكن تحقيق أفضل درجة ممكنة للرقابة على السلامة الغذائية عبر مختلف مراحل السلسلة الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة، 2005)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يتم عمل مراجعة شاملة وتقييم شامل قبل أن يتم اتخاذ مثل هذه القرارات التي تتعلق بتحويل النظم إلى المركزية (منظمة الأغذية والزراعة، 2005).

ومع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الوضع المحلي للدولة، فإن التشريعات الجيدة والسليمة، والتطوير الجيد لآليات وبروتوكولات وإجراءات تنظيمية واضحة، تكون من أهم العناصر الأساسية والجوهرية في نجاح نظام السلامة الغذائية (RacRae, 2011).

2.4.2. توجيهات وتوصيات المؤسسات الدولية في هذا الاتجاه:

هناك العديد من المؤسسات التي أوصت بتطوير أنظمة الرقابة على الغذاء بإنشاء مثل هذه الهيئات المستقلة على الغذاء والاتجاه إلى المركزية في نظم الرقابة على الغذاء، ومن أهم المؤسسات والتي تعتبر أهم المرجعيات والمؤسسات في الرقابة على الغذاء هي: (منظمة الأغذية والزراعة، 2006)

- 1- منظمة الأغذية والزراعة (FAO) Food and Agriculture Organization
- 2- هيئة الدستور الغذائي (COA) Codex Alimentarius
- 3- مكتب الأوبئة الدولي (OIE) Office International des Eptzooties
- 4- الاتفاقيات الدولية لوقاية النباتات (IPPC) International Plant Production Convention

3.4.2. التجارب العالمية والعربية في إنشاء الهيئات المستقلة على الغذاء:

1.3.4.2. التجارب العالمية:

1- الاتحاد الأوروبي:

أقر الاتحاد الأوروبي مقاربة مدمجة حيث تم تشكيل الهيئة الأوروبية للسلامة الغذائية وهي وكالة علمية مستقلة، لتتولى مسؤولية تقييم المخاطر والتواصل بشأنها، وقد ساهم هذا النظام الجديد في تحسين نظام السلامة الغذائية في الاتحاد الأوروبي، كما أثبت قدرة على التعاطي بفعالية مع القضايا الطارئة والملحة (Silano, 2013).

ينكون هيكل الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية من أربعة أقسام، وهي:

مجلس الإدارة الذي يقوم بوضع الميزانية وإقرار الموافقة على برنامج العمل السنوي، وضمان أن تعمل الهيئة بنجاح مع المنظمات الشريكة لها في أنحاء الاتحاد الأوروبي وخارجه، والمدير التنفيذي هو المسئول عن الجوانب التشغيلية ومشاكل الموظفين ورسم البرنامج السنوي بالمشاورة مع الدول الأعضاء والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، ويتم تعيين المدير التنفيذي من قبل منتدى استشاري من مراقبين من النرويج وآيسلندا وسويسرا والمفوضية الأوروبية.

فيما يخص تمويل الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية تتلقى الهيئة تمويلها من الاتحاد الأوروبي (موقع efsa، 2019).

2- كندا:

سلامة الأغذية في كندا هي مسئولية تشترك في حملها الحكومة الاتحادية (منظمة صحة كندا ووكالة التفتيش على الأغذية) وحكومات المقاطعات أو الأقاليم وصناعة الأغذية والمستهلكين، وقد تم اعتماداً مقارنة الوكالة/ الهيئة الواحدة في كندا ممثلةً بالوكالة الكندية للتفتيش على الأغذية، وهذه الوكالة مسئولة عن إنفاذ السياسات والمواصفات الاتحادية من أجل سلامة الأغذية، حيث تم إنشاؤها عام 1997 وأوكلت لها المهام، على المستوى الاتحادي، خدمات التفتيش الصحي على سلامة الأغذية، إلى جانب وقاية النباتات وصحة الحيوانات، وتعمل الوكالة بموجب 13 قانوناً اتحادياً و34 مجموعة من اللوائح التنفيذية، وتحمل مسئوليتها في 14 برنامجاً منفصلاً، ويقع على عاتق الوكالة جميع الخدمات الاتحادية للتفتيش على الأغذية وضمان الامتثال للنصوص ونظام الحجر.

بالإضافة إلى أنها تمثل برامج الوكالة بالتفتيش وضمان الإنفاذ والامتثال والرقابة، وهي التي تضع المعايير لأعمال الإدارة، وتقوم أيضاً على إقامة شراكات مع بقية المستويات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ومع الصناعة والشركاء التجاريين، فيما يتعلق ببرامج التفتيش والامتثال، وتقدم الدعم بالمختبرات اللازمة لأعمال التفتيش ولأنشطة الامتثال والحجر، وللوكالة أيضاً أن تصدر أوامر بسحب الأغذية في حالات الطوارئ وأن تجري عمليات التفتيش والرصد وضمان الامتثال طوال السلسلة الغذائية، حيث أن هذه الوكالة مدعومة بشبكة مختبرات حديثة.

أهداف الوكالة:

- أ- العمل على المساهمة في عرض أغذية سليمة وتوفير معلومات دقيقة عن المنتجات.
- ب- المساهمة في المحافظة على صحة الحيوانات والنباتات من أجل حماية قاعدة الموارد.
- ج- تيسير التجارة في الأغذية والحيوانات والنباتات، وفي مشتقاتها (موقع Canadian Food Inspection، 2019).

3- إيرلندا:

إلى جانب اعتبارات الصحة العامة فإن أهمية الإنتاج الغذائي في اقتصاد إيرلندا تتطلب توافر ضمانات موضوعية يمكن التحقق منها وتضمن الجودة والنقاوة لمنتجاتها الغذائية، وعلى ذلك بدأت حكومة إيرلندا في استعراض نظم سلامة الأغذية لديها عام 1996، حيث تم إقرار المقاربة المدمجة، وبعد وضع المناقشات والتوصيات؛ كانت النتيجة توصية بإنشاء سلطة سلامة الأغذية في إيرلندا (مقاربة الوكالة/ الهيئة الواحدة) باعتبارها الجهاز القانوني والمستقل الذي يقوم على المبادئ العلمية، ويُسرف على جميع الوظائف المتعلقة بتنظيم سلامة الأغذية وصناعة الأغذية، ونشأت السلطة رسمياً في 1 يناير من عام 1999 بموجب قانون سلطة سلامة الأغذية في إيرلندا عام 1998، الذي ينصُّ على:

- أ- أنشأت السلطة باعتبارها جهازاً مستقلاً مسؤولاً أمام وزير الصحة والطفولة.
- ب- نقل إلى هذه السلطة جميع المسؤوليات عن ضمان الامتثال لتشريع سلامة الأغذية.
- ج- حوّل لها صلاحيات معينة (تشمل تلك المقررة بموجب تشريع سلامة الأغذية القائمة إلى جانب سلطات إضافية للإنفاذ).
- د- استبقاء جميع ترتيبات إنفاذ الرقابة على الأغذية على المستوى المحلي والمستوى الوطني، على أن يكون تنفيذها بواسطة "تعاهد" مع السلطة من جانب مختلف الأجهزة الحكومية العاملة في تقديم خدمات سلامة الأغذية.
- هـ- وفر للسلطة آليات لإبقاء موضوع خدمات سلامة الأغذية قيد الاستعراض مع تقديم تقرير إلى وزير الصحة والطفولة عن هذه المسائل، وخصوصاً عن مجالات تحسين التنسيق والتنفيذ في عمليات التفقيش على الأغذية.

مهمة السلطة المستقلة:

حماية صحة المستهلكين وذلك بضمان أن تكون الأغذية المستهلكة التي تدخل الأسواق أو المنتجة في إيرلندا تتوافق مع مواصفات سلامة الأغذية ونظافتها (موقع fasi، 2019).

4- اليابان:

أقرت اليابان المقاربة المدمجة وذلك من خلال اعتماد تشريع جديد (القانون الأساسي للسلامة الغذائية) بتأسيس منظمة جديدة خاصة للسلامة الغذائية (لجنة السلامة الغذائية)، بحيث تكون هي الجهة المستقلة والمتجانسة والتي بدورها تتولى جميع مسؤوليات التنسيق والمهام ما بين مختلف الوزارات والجهات المعنية (Matsuo, 2013).

5- الصين:

تم اعتماد قانون جديد للسلامة الغذائية في 2009، اعتمد أيضاً مقاربة مدمجة من خلال دمج نظام الرقابة، وتحديد مسؤوليات كل من الهيئات والجهات المعنية، وكان نتاج ذلك تشكيل لجنة وزارية عليا لتكون مرجعية في شؤون السلامة الغذائية (Jia, 2013; Jia; Jukes, 2013).

6- أستراليا ونيوزيلندا:

تمّ التوجه لنظام مقاربة الوكالة/ الهيئة الواحدة منذ 1996، عبر تأسيس نظام مشترك يتمثل في هيئة معايير الغذاء لأستراليا ونيوزيلندا "Food Standards Australia New Zealand Authority" تعمل الهيئة في أسلوب إطار عمل قائم على تحليل المخاطر، وتجري تقييمات للمخاطر وجوانب التواصل، وتقدم التوصيات فيما يتعلق بإدارة المخاطر لحكومة كل من أستراليا ونيوزيلندا لتنفيذها، وتوج ذلك بمزيد من الانضباط في نظام السلامة الغذائية، وإلى تسهيل أنشطة إنفاذ الالتزام (Healy, et al. 2003)

2.3.4.2. التجارب العربية:

1- الهيئة العامة للغذاء والدواء بالمملكة العربية السعودية:

تمّ اعتماد نظام مقارنة الوكالة/ الهيئة الواحدة عبر تأسيس الهيئة العامة للغذاء والدواء وأنشئت الهيئة العامة للغذاء والدواء، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (1) وتاريخ 7/1/1424هـ؛ كهيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، وتتأطُّبها جميع المهمات الإجرائية والتنفيذية والرقابية التي تقوم بها الجهات القائمة حالياً لضمان سلامة الغذاء والدواء للإنسان والحيوان وسلامة المستحضرات الحيوية والكيميائية، وكذلك المنتجات الإلكترونية التي تمسُّ صحة الإنسان، ويتكون مجلس إدارة الهيئة من: رئيس المجلس وممثلين عن الوزارات المعنية وذات العلاقة.

أ- ويتكون من أربعة يمثلون الغرف التجارية الصناعية السعودية في المملكة من رجال الأعمال ذوي العلاقة بمجال عمل الهيئة يرشحهم مجلس الغرف السعودية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويصدر بتعيينهم قرار من مجلس الوزراء.

ب- اثنان من المتخصصين في مجال عمل الهيئة أحدهما في الغذاء والآخر في الدواء يرشحهما رئيس الهيئة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويصدر بتعيينهما قرار من مجلس الوزراء.

ج- والهدف الرئيسي هو القيام بتنظيم ومراقبة والإشراف على الغذاء والدواء والأجهزة الطبية والتشخيصية ووضع المواصفات القياسية الإلزامية لها سواء كانت مستوردة أو مصنعة محلياً، وأيضاً مراقبتها وفحصها في مختبراتها أو مختبرات الجهات الأخرى وتوعية المستهلك في كلِّ ما يتعلق بالغذاء والدواء والأجهزة الطبية وكافة المنتجات والمستحضرات المتعلقة بذلك (موقع sfda، 2019).

2- المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية:

تمّ تبني نظام مقارنة الوكالة/ الهيئة الواحدة في الأردن، حيث تمّ إنشاء المؤسسة العامة للغذاء والدواء في الأردن، إذ نشأت المؤسسة العامة للغذاء والدواء بقانون مؤقت رقم (31) لسنة 2003 وتمّ إقرار القانون الدائم للمؤسسة رقم (41) عام 2008 حيث تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وإبرام العقود وقبول الهبات والمنح والوصايا ولها أن تتوب عنها في الإجراءات القانونية والقضائية المتعلقة بها المحامي العام المدني".

وتتكون الهيئة من أربعة من ذوي الاختصاص والخبرة في مجاليّ الغذاء والدواء، حيث يكون هناك قراراً من مجلس الوزراء بتعيينهم وذلك بناءً على تنسيب الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرّة واحدة، ويجوز بالطريقة ذاتها تغيير أيّ منهم بتعيين بديلٍ للمدة المتبقية من عضويته (موقع المؤسسة العامة للغذاء والدواء، 2019).

3- الهيئة القومية لسلامة الغذاء بمصر:

تمّ إقرار العمل بنظام مقاربة الوكالة/ الهيئة الواحدة، وهذه الهيئة: "الهيئة القومية لسلامة الغذاء بمصر، وهي هيئة مستقلة تهدف إلى حماية صحة المستهلك عن طريق التأكد من أنّ الغذاء المنتج، المصنّع، الموزّع أو المتداول في السوق يحقق أعلى معايير السلامة والصحة".

إدارة الهيئة:

أ- مجلس الأمناء: المستوى الأعلى في إدارة الهيئة ويضم في عضويته السادة الوزراء المعنيين بسلامة الغذاء.

ب- مجلس الإدارة: يتكون من أعضاء من الوزارات المختصة بالإضافة إلى ممثلين عن جهاز حماية المستهلك، الاتحاد العام للغرف التجارية، غرفة الصناعات الغذائية، خبراء في مجالات سلامة الغذاء.

ج- المدير التنفيذي: يقوم بمتابعة تنفيذ سياسة وخطة مجلس الإدارة، وكذلك إدارة أنشطة العمل اليومية في الهيئة.

وكانت فكرة توحيد الجهات الرقابية المتعددة (ما يزيد على 17 جهة رقابية تتبع عدة وزارات) في هيئة واحدة تتولّى المسؤولية كاملة وذلك بعدما توافق وزراء التجارة والصناعة؛ الصحة والسكان؛ والزراعة واستصلاح الأراضي على إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء وتمّ تشكيل لجنة، بقرار وزير التجارة والصناعة رقم 374 لسنة 2007، لتسيير إجراءات إنشاء الهيئة، وعملت هذه اللجنة بوضع مقترح لقانون إنشاء الهيئة وتشكيل وحدة تنفيذية لتقوم باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإنشاء الهيئة والقيام بعملها فور إقرار قانون إنشاء الهيئة من السلطة التشريعية (موقع الهيئة القومية لسلامة الغذاء، 2019).

4- الإمارات العربية المتحدة:

تمّ تبنيّ المقاربة المدمجة لنظام السلامة الغذائية فيها يتمحور حول تحليل المخاطر والجوانب الحساسة (Hazard Analysis and Critical Control Point) وذلك من خلال تشكيل لجنة وطنية للسلامة الغذائية تضمّ ممثلين عن الوزارات والهيئات المختلفة، حيث أنّ الإمارات العربية المتحدة -حاليًا- تعمل على صياغة مسودة قانون فيدرالي للسلامة الغذائية (Al-Kandari and Jukes, 2011).

ويرى الباحثُ بعد استعراض التجارب العالمية والعربية؛ أنّ هناك توجُّهًا عامًّا نحو إعادة هيكلة أنظمة السلامة الغذائية في كثيرٍ من الدول، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ هذه التغيرات يجب أن تتوافق مع المعايير الدولية، وأيضًا تبنيّ تشريعات وقوانين حديثة وملائمة للأنظمة الغذائية، وعند النظر إلى التجارب العربية، نرى أنّ هناك تغييرًا في أنظمة السلامة الغذائية نحو المقاربة المدمجة أيّ نظام الوكالة الواحدة أو الهيئة المستقلة، وذلك لأنّ أسلوبَ المركزية الذي اتبعته بعضُ الدول العربية كان ذا فائدةٍ أكثر من الأنظمة القديمة، والتي تعمل على نظام تعدد الوكالات.

إنّ إنشاءَ هيئة رقابية مستقلة لسلامة الغذاء يكون لها الدورُ التنظيمي والرقابي والتنفيذي، وأيضًا تعدد جهات الاختصاص المسؤولة عن الرقابة على الأغذية، ولديها القدرة التي تمكنها من الرقابة الحقيقية على الغذاء في تداوله في جميع المراحل وصولًا إلى المستهلك، وذلك بناءً على التوصيات المتعددة والمختلفة للمنظمات الدولية ذات العلاقة والاختصاص.

إنّ إنشاءَ هيئة رقابية مستقلة لسلامة الغذاء يمثلُ نقلةً نوعيةً للارتقاء بمنظومة الغذاء في فلسطين، ويعمل على زيادة القدرة التنافسية لصناعة الغذاء في فلسطين، والذي يترتبُ عليه المساهمة في زيادة الصادرات الغذائية الوطنية لمختلف الأسواق الخارجية. بالإضافة إلى القدرة على المساهمة في ضمان سلامة ومأمونية الغذاء هذا من ناحية ومن ناحية أخرى حماية المستهلك، ونشر ثقافة الدستور الغذائي على كافة المستويات.

حيث أنّ التجربة المصرية ملائمةً للوضع الفلسطيني، وذلك لوجود تشابه في التداخلات والقوانين الخاصة بالغذاء، وأيضًا إمكانية تقديم دولة مصر للمساعدة في هذا المجال نظرًا لمحدودية الخبرة والتجربة الفلسطينية بهذا الخصوص (راجي مسلم، حزيران 2019، اتصال شخصي).

5.2 الدراسات السابقة

تمّ الاطلاع على العديد من الدراسات والأوراق العلمية والكتب التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وذلك بالرغم من ندرة ومحدودية الدراسات التي لها علاقة وثيقة جداً بالموضوع؛ حيث تمّ تلخيص هذه الدراسات، وتنوعت ما بين المحلية والعربية والأجنبية، وكان الاعتماد على الدراسة الأجنبية بشكل كبير، وذلك لندرة الدراسات المحلية والعربية التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.

1.5.2. الدراسات المحلية:

1- دراسة (مجلس الوزراء الفلسطيني، 2017-2022) بعنوان: "الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية 2022-2017".

قام مجلس الوزراء الفلسطيني بإعداد هذه الدراسة والتي وضحت فيها الوضع الحالي لسلامة الغذاء في فلسطين، واستعرض الأطراف ذات العلاقة في سلامة الأغذية والمهام التي تقوم بها حالياً، واستعرض تحليلاً للبيئة المؤثرة على سلامة الأغذية وتحليلاً أيضاً للمشكلات المرتبطة في سلامة الأغذية، وتوضيح التزامات الحكومة تجاه قضايا سلامة الغذاء، وتسلية الضوء على عمل جميع الجهات ذات العلاقة والاختصاص فيما يتعلق بسلامة الغذاء، والموازنات الموضوعية للوزارات المعنية ومنها وزارة الزراعة والاقتصاد والصحة، وأيضاً مؤسسة المواصفات والمقاييس.

وبيّنت أيضاً الخطط المستقبلية الجاري العمل عليها، ومنها تشكيل المجلس الفلسطيني لسلامة الأغذية وتأسيس اللجنة العلمية الاستشارية لسلامة الأغذية ومراجعة جميع برامج موازنة مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.

2- دراسة (أبو شمالة، 2017): "فاعلية منظومة المساءلة في متابعة قضايا حماية المستهلك".

وضحت هذه الدراسة القوانين التي تنص على حماية المستهلك الفلسطيني، وتكشف الدراسة عن وجود فجوة بين التشريعات القانونية والإجراءات على الأرض، بما يقلل من مستوى الردع، كما أوضحت الدراسة الجهود المبذولة من الجهات ذات العلاقة والاختصاص بحماية المستهلك في قطاع غزة، إلا أنّ هذه الجهود تفتقد الإمكانيات البشرية والمادية والمالية لمواصلة عملها، كما أنه يشوبها بعض العشوائية لتداخل في الصلاحيات بين المؤسسات وضعف بنيتها التحتية وعدم التزام جهات الاختصاص، والعلاقة بالقوانين المنظمة العمل حماية المستهلك، والاكتفاء بالتسويات المالية، وكانت أهم نتائجها:

- أ- لا تعمل الجهات الحكومية خاصةً وزارة الاقتصاد بسياسة التقصيّ الغذائي، والتي تهتمّ بمتابعة مراحل الإنتاج للتعرف على المرحلة التي اشتملت على الخلل مما يضعف إجراءات المساءلة.
- ب- الطواقم البشرية العاملة في مجال الرقابة على الأسواق لا تتعدّى 75 موظفًا، هذا العدد يعتبر غير كافٍ للقيام بتنفيذ إجراءات الضبط في ظلّ العدد الكبير من المخالفات.
- ج- دور وزارة الصحة بالرقابة على الأغذية أقل في ظل هيمنة وزارة الاقتصاد على الأمر بما يستوجب توزيع الصلاحيات وفق الاختصاص.
- د- المختبرات الحكومية قاصرة، والطواقم العاملة بهذه المختبرات أيضًا غير مدربة تدريبًا كافيًا بما يضعف من فعالية المساءلة.
- ه- هناك ضعف في الدور الرقابي الحكومي للمنتجات المصنوعة منزلي.

وأهم توصياتها:

- أ- توفير رقم مجاني لاستقبال شكاوى المواطنين، بما يسهل من عملية الإبلاغ عن الانتهاكات لحقوق المستهلكين وعمل حملات إعلانية وتوعوية وتنقيفية بحقوق المستهلك وطرق التواصل مع الجهات ذات العلاقة والاختصاص.
- ب- العمل على تطوير منهجية عمل لجان التفتيش بالجهات الحكومية ذات الاختصاص وفقًا لمنهجية التقصيّ الغذائي، وذلك بمتابعة جميع مراحل الإنتاج للتعرف على المرحلة التي حدث خلالها الخلل.
- ج- متابعة الأبحاث والدراسات الدولية التي تجري في الدول العربية والإقليمية والتجارب الغربية العالمية، والتي لها علاقة باستعمال المواد الكيميائية ومحاذير استخدامها.

3- دراسة (عودة، 2014): تقييم مدى فعالية نظام الرقابة على الأغذية: دراسة حالة بلدية غزة وبلديات شمال غزة".

هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على تقييم مدى فعالية نظام الرقابة على الأغذية المتبع في بلديات غزة وشمال غزة، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، والتي طبقت على عينة عشوائية طبقية من العاملين في مجال مراقبة الأغذية في بلديات غزة وشمالها، والبالغ عددهم 60 شخصًا، حيث تمّ تصميم استبيان وتوزيعه على عينة البحث.

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: أنّ البلديات تلعب دورًا مهمًا في الرقابة على الأغذية حيث يتوفر لديها مباحث تموين وشرطة، وأنّ العاملين في مجال مراقبة الأغذية يلتزمون باللوائح والقوانين التي تخص عملهم، وأنّ تلك اللوائح تتوافق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية.

4-دراسة (أبو هاشم، 2014): "دور وزارة الاقتصاد الوطني في الرقابة على الواردات من المواد الغذائية".

تناقشُ هذه الدِّراسةُ دورَ وزارة الاقتصاد الوطني الرقابي على الواردات من المواد الغذائية، وتهدف هذه الدِّراسة إلى التعرفِ على مدى وجود إجراءاتٍ رقابية تضمن سلامة الأغذية ومطابقتها أيضاً للمواصفات والمقاييس من عدة جوانب ومنها القوانين والإجراءات، وجودة المختبرات وتفعيل القوانين الرقابية.

ويتكون مجتمعُ الدِّراسة من موظفي وزارة الاقتصاد الوطني المختصين بالرقابة على المواد الغذائية، حيث تمَّ تغطية جميع عناصر المجتمع والتي هي موزعة على جميع محافظات غزة، وكان عددهم 82 وتم استخدام الحصر الشامل.

وكان أهم نتائج الدِّراسة كما يلي:

- أ- وزارة الاقتصاد لديها نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية.
- ب- هناك دعم من قِبَل وزارة الاقتصاد للمنتج الوطني.
- ج- المستهلك الفلسطيني لديه الوعي بدرجة متوسطة بطبيعة المواد الغذائية.

وكان من أهم توصياتها الاهتمام بإنشاء نظامٍ رقابيٍّ وفعالٍ على الواردات من المواد الغذائية في قطاع غزة.

التنسيق الفعال والكافي بين الجهات الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها.

5-دراسة (مركز الميزان، 2014) بعنوان: "تحديات الرقابة على الأغذية في قطاع غزة وغياب الحق في الحصول على غذاءٍ آمنٍ صحي".

هدفت هذه الدِّراسة إلى تسليط الضوء على حقوق المواطن الفلسطيني في الحصول على الغذاء الآمن والكافي، وأيضاً وضحت الدِّراسة طبيعة السياسة الرقابية على الأغذية في قطاع غزة، وتوضيح أثر الحصار على سلامة الغذاء وجودته، ودور الأجهزة الرقابية على الغذاء، إضافةً إلى المعوقات والتحديات التي تواجهها.

وقد أظهرت هذه الدراسة أنّ هناك إشكالياتٍ تتعلقُ بعدم وجود رقابة كافية على الأغذية في قطاع غزة، وأنّ هناك قصوراً لدى الجهات الرقابية في تادية عملها نتيجة وجود العديد من الإشكاليات التي تواجهها في عملها، ومنها ضعف التنسيق والتعاون المشترك، والازدواجية والتضارب في عمل الأجهزة الرقابية، وأيضاً الضعف الكبير في الإمكانيات المتاحة على صعيد التأهيل والتدريب للكوادر العاملة، والنقص الحادّ في أجهزة الفحص وأجهزة فحص المعادن الثقيلة، وتعطل دور المواصفات والمقاييس في قطاع غزة.

ودور الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي بآثار كارثية على سلامة الأغذية نتيجة الإجراءات التعسفية تجاه حركة المواد والسلع الغذائية على معبر كرم أبو سالم.

وكان من أهم توصياتها:

أن يتحمل المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية "جنيف" مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية، والعمل على الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي برفع الحصار وعدم عرقلة إدخال المنتجات الغذائية عبر معبر كرم أبو سالم وضمان سلامة جودتها.

6- دراسة (حرب، 2012) بعنوان: "واقع النزاهة في قطاعي الأغذية والأدوية".

هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على واقع الأغذية والأدوية في فلسطين، ودور الجهات الرقابية في المحافظة على صحة المواطنين وإنتاج وتسويق الغذاء الآمن صحياً، إضافة للتطرق إلى القوانين المنظمة للرقابة، وتهدف إلى التعرف وفحص بيئة النزاهة والفساد التي بصناعة الأغذية، وذلك بمراجعة الواقع القانوني والبيئة المؤسسية وجميع الإجراءات والسياسات التي تتعلق بهذا المجال والعاملين فيه، حيث تمّ تحديد التحديات التي تواجه هذا القطاع، ووضع التصورات والمقترحات والتوصيات التي تعزز الشفافية والمساءلة والنزاهة للعاملين وتقليل فرص الفساد في هذا المجال، وكانت أهم توصياتها ضرورة إصدار قانون الأغذية الناظم لعملية الرقابة على الغذاء وإنشاء مؤسسة للأغذية مستقلة تشرف على قطاع الأغذية بدلاً من النظام المعمول به حالياً، وتدريب العاملين في مجال الرقابة على الأغذية وتبني استراتيجية وطنية تعنى بسلامة الغذاء.

7-دراسة (مركز الميزان، 2010) بعنوان: "واقع سلامة وجودة الأغذية في ظلّ الحصار على قطاع غزة".

حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ومعرفة واقع سلامة الغذاء وجودته، في ظلّ الحصار على قطاع غزة، حيث توصلت الدراسة إلى أنّ الاحتلال الإسرائيلي يعمل على وضع العراقيل والمعوقات عند إدخال البضائع إلى قطاع غزة، ورفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإدخال الأسمدة الزراعية الضرورية، والتي تعمل على تحسين جودة المنتجات الزراعية، وهذا بدوره ينتج عنه جملة من الآثار السلبية على سلامة الغذاء وجودته.

ومن جانب آخر، أظهرت الدراسة أنّ هناك إشكاليات تتعلق بعدم وجود الرقابة الكافية على الأغذية في قطاع غزة، والتي تؤثر سلبًا على المواطن في الحصول على الغذاء الآمن والصحي.

ومن أهمها:

أ- عدم المراقبة الكافية والمباشرة على المواد الغذائية للمنتجات الغذائية القادمة من الأنفاق والاكتفاء بالقيام بالمراقبة عند وصولها للأسواق.

ب- غياب التنسيق الكافي بين الجهات الرقابية المعنية في الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها.

8-دراسة (البرغوثي وآخرون، 2008) بعنوان: "جدوى ومتطلبات إنشاء هيئة وطنية تعنى بالسلامة والصحة المهنية".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم السلامة والصحة المهنية، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وتمّ تحليل الواقع الفلسطيني فيما يخصّ هذا الجانب وتحليل البنية التشريعية والمؤسسية، وأيضًا وضحت المبادئ والتوجيهات العربية والدولية بخصوص إنشاء أجهز وطنية متخصصة بموضوع السلامة والصحة المهنية وعرض بعض التجارب الدولية والعربية بخصوص هذا الجانب.

كما وضحت ما هي الأجهزة المنوطة بها مهمة الحفاظ على الصحة والسلامة المهنية في فلسطين، حيث قدمت مقترحًا لإنشاء هيئة مستقلة تعنى بالسلامة والصحة المهنية في فلسطين.

2.5.2. الدراسات العربية:

1- دراسة (القحطاني، 2017) بعنوان: "السياسة القانونية لحماية سلامة الغذاء في المملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الحماية القانونية للحق في سلامة الغذاء، وبيان استراتيجيات المملكة العربية السعودية في تحقيق سلامة الغذاء وجودته، وتبيان دور الهيئة العامة للغذاء والدواء فيما يخص السلامة الغذائية.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أ- يقع التزام المملكة بالحفاظ على سلامة الغذاء، تأسيساً على التزامها بتطبيق المبادئ المستمدة من الكتاب والسنة، والتي أصلت لفكرة الحق في سلامة الغذاء.
- ب- تتمحور السياسة الغذائية للمملكة في ثلاثة محاور وهي: ضمان سلامة الغذاء، تقليل المخاطر المرتبطة بالغذاء، حماية الإنسان من الغذاء الضار أو المغشوش.
- ج- تتبنى الهيئة العامة للغذاء معايير جودة وسلامة الأغذية، واستخدام أحدث الطرق والأساليب العلمية الحديثة في ضبطها.

2- دراسة (بن زيطة، 2014) بعنوان: "ضرورة إنشاء سلطة إدارية مستقلة كآلية للحماية القانونية للبيانات الشخصية في مواجهة استخدامات المعلوماتية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ضرورة وتمتين سلامة الأنظمة المعلوماتية وضمن أمنها والأرضية التقنية لها، والتعرف أيضاً إلى القوانين الجزائرية الخاصة بعملية حماية البيانات الشخصية في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، والتعرف على إشكالية حدود استخدام هذه المعلومات والأهداف المطلوبة من أجلها، والتعرف على أهمية وضرورة إنشاء هيئة وطنية، تكون على شكل سلطة إدارية مستقلة تتكفل بضبطها المعلوماتي، ومراقبة استخدامات البيانات الشخصية من طرف المتعاملين، في مواجهة أي استخدام غير مشروع أو خارج حدود القانون، وتوضيح عمل الأجهزة المختلفة والتي تعمل في هذا الجانب.

حيث كان من أهم نتائجها:

- أ- هشاشة في المبادئ الدستورية والتي تتعلق بالمعلوماتية وحمايتها في الجزائر.
- ب-الجزائر تحتاج سلطة إدارية مستقلة كآلية للحماية القانونية للبيانات الشخصية في مواجهة استخدامات المعلوماتية.

وكان من أهم توصياتها:

- أ- اهتمام المشرع بالجرائم الإلكترونية بيّن من خلال تجريم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.
- ب-تأسيس إجراءات تحقيقية وتدابير جديدة لمواجهة الإجرام المعلوماتي والوقاية منه.

3.5.2. الدراسات الأجنبية:

1- (Khalid, 2015): Assessment Of The Current Food Safety Regulatory System In Afghanistan And Its Future With A New Independent Regulatory Structure.

تبحثُ هذه الدّراسة وتسلط الضوءَ على النظام الحالي للسلامة الغذائية في أفغانستان مع دراسة وتوضيح الهيكل التنظيمي والأطر القانونية واختصاص السلطات ومسئولياتها تجاه السلامة الغذائية، وأهم نتائجها:

- أ- هناك تعددٌ في الأجهزة التي تعمل على الرقابة على الغذاء، حيث هناك ازدواجية وتقاربٌ في المسؤوليات والاختصاصات بين الأجهزة المختلفة التي تراقب على الغذاء.
- ب-قلة التنسيق والتعاون بين هذه الأجهزة الرقابية على الغذاء.
- ج-عدم وجود خطة استراتيجية واضحة لنظام الرقابة على الغذاء في أفغانستان.

وكان أهم التوصيات:

- أ- أن يكون هناك نظامٌ متكاملٌ تحت مظلةٍ واحدة للرقابة على الغذاء.
- ب-إنشاء وكالة أو هيئة تكون معنية بجميع متطلبات السلامة والرقابة على الغذاء.
- ج-جعل المستهلكين وأصحاب العلاقة أكثر وعياً لسلامة الغذاء.
- د- تصميم نظام مستقل لسلامة الأغذية في الصين.

قامت هذه الدراسة بتوضيح وتسليط الضوء على ماهية وواقع النظام في الصين المختص بالرقابة والسلامة الغذائية، وأيضاً تسليط الضوء على الهيئات أو الوكالات المستقلة على الغذاء في عدة دول، وتقدم مقترحاً لإنشاء نظام مستقل لسلامة الغذاء في الصين.

من أهم نتائجها:

أ- لا توجد استقلالية لنظام الرقابة والسلامة الغذائية في الصين، حيث توجد تداخلات كبيرة داخل هذا النظام.

ب- أن نظام الهيئة الواحدة والمستقلة للرقابة والسلامة على الغذاء يقلل من تأثيرات مجموعات المصالح والتدخلات الخارجية.

وكان من أهم توصياتها:

أ- إنشاء جهاز أو وكالة مستقلة للرقابة على الغذاء في الصين، وذلك للقيام بكل ما يتعلق بالسلامة والرقابة الغذائية.

ب- أن تكون هذه الهيئة أو الوكالة تابعة لمجلس الدولة مباشرةً ومستقلةً نسبياً عن الحكومة الصينية.

2- (Madusankha, 2015): Food Control Management in Sri Lanka.

هدفت هذه الدراسة الي اصدار تحليلاً متكامل حول نظام الرقابة الغذائية في "سريلانكا" وتوضيح كيفية السبل إلى تطوير هذا النظام وتوضيح للأجهزة العاملة للرقابة على الغذاء في سريلانكا ودراسة الإطار التنظيمي الخاص بالرقابة على الأغذية.

وكانت أهم النتائج:

أ- أن هناك ازدواجية في عمل الوكالات ذات العلاقة في سلامة الغذاء.

ب- ضعف التنسيق على المستوى التنظيمي والرقابي بين الأجهزة الرقابية المختلفة على سلامة الغذاء.

ج- يوجد العديد من التعقيدات بشأن تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بسلامة الغذاء من قبل الوكالات المتعددة.

د- الأسباب الرئيسية للتعقيدات المتعلقة بسلامة الغذاء هو الهيكل التنظيمي السائد لمراقبة الأغذية في سريلانكا.

ومن أهم توصياتها:

أ- إنشاء وكالة وطنية تهتم بجميع متطلبات سلامة الغذاء.

ب- العمل على زيادة التعاون والتنسيق مع جميع الجهات الدولية ذات العلاقة بسلامة الغذاء.

3- (El-Jardali, Hammoud et al., 2014): Protecting Consumers in Lebanon: The Need for Effective Food Safety System

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الظروف الحالية من ناحية نظام وممارسات سلامة الغذاء في لبنان، واشتمل ذلك توضيح الجوانب الرئيسية للإشكاليات المتعددة التي تتعلق بنظام السلامة الغذائية في لبنان، ودور الأجهزة الرقابية في الرقابة على الغذاء، حيث كانت من أهم نتائج هذه الدراسة أنّ هناك تطوراً في عمل الأجهزة الرقابية المتعددة للرقابة على الغذاء في لبنان، وأيضاً قدم القوانين والتشريعات المتعلقة بالغذاء، بالإضافة إلى أنّ تعدد الجهات الرقابية في لبنان أدّى إلى عدم فعاليتها وكفاءتها في الرقابة على الغذاء، حيث كانت أهم التوصيات لهذه الدراسة؛ ضرورة إيجاد نظام فعال للسلامة الغذائية في لبنان غير النظام الذي يعمل بها حالياً، وأن يكون هناك تحديث للقوانين والتشريعات الغذائية في لبنان، وأيضاً كيفية نقل أنشطة الرقابة الغذائية من النظام القائم إلى النظام المقترح، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد والمقاومة للتغيير في أوساط الشأن والمعنيين.

4- (Alkandari and Jackes, 2012): The Food Control System In Saudi Arabia–Centralizing food control activities

عملت هذه الدراسة على تسليط الضوء على نظام الرقابة على الأغذية في المملكة العربية السعودية، ومدى الحاجة إلى التوجّه نحو المركزية في الرقابة على الغذاء، وذلك بتوحيد الجهود الرقابية تحت مؤسسة واحدة، وتوضيح دور الجهات الدولية في التوجيه والإرشاد لأنظمة الرقابة على الغذاء في تعديل أطرها التنظيمية والهيكلية، والتوجه نحو المركزية والمؤسسة الواحدة التي تشرف على الرقابة على الغذاء.

ومن أهم نتائجها:

أ- توجد ازدواجية في الأنشطة الرقابية وهناك نوع من البيروقراطية والافتقار إلى التنسيق والتعاون، أدّى إلى وجود ثغرات في أنظمة الرقابة وهذا بدوره أدّى إلى التحول إلى نظام متكامل مستقل في الهيئة العامة للغذاء والدواء في السعودية.

ب- منذ إنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء في السعودية، هناك تحسُّن ملحوظٌ وكبيرٌ في عمليات الرقابة على الغذاء وتحقيق متطلبات سلامة الغذاء.

وكانت أهمُّ توصياتها:

تعزيز التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص السلامة الغذائية.

5- (Li, Qi et. al., 2010): Designing Independent Regulatory System of Food Safety in China

قامت هذه الدراسة بتوضيح وتسليط الضوء على ماهية واقع النظام في الصين المختص بالرقابة وسلامة الغذاء، وأيضاً تسليط الضوء الهيئات والوكالات المستقلة على الغذاء في دول العالم، وتقديم مقترح لإنشاء نظام مستقل لسلامة الغذاء في الصين، وجاءت أهمُّ نتائجها:

أ- أنه لا يوجد استقلالية لنظام الرقابة والسلامة الغذائية في الصين، حيث يوجد تداخلات كبيرة داخل هذا النظام.

ب- أن نظام الهيئة الواحدة والمستقلة للرقابة على الغذاء وسلامة الغذاء يقلل من تأثيرات مجموعات المصالح والتأثيرات والتدخلات الخارجية.

بينما كانت أهمُّ توصياتها:

أ- إنشاء جهاز أو وكالة مستقلة للرقابة على الغذاء في الصين، وذلك للقيام بكل ما يتعلق بالسلامة الغذائية.

ب- أن تكون الهيئة أو الوكالة تتبع لمجلس الدولة مباشرة، وأن تكون مستقلة نسبياً عن الحكومة الصينية .

6- (Alomirah, H. F. et. Al., 2010): Assessment of the food control system in the State of Kuwait.

توضح هذه الدراسة وتبين نظام الرقابة على الغذاء في الكويت، وتحليل لهذا النظام من خلال أربعة عناصر رئيسة، من الجانب القانوني والهيكل الإداري والقدرة التنفيذية للأجهزة الرقابية والتعليم والتدريب للكوادر العاملة.

وكان من أهم نتائجها:

أنّ دولة الكويت هي بحاجة ماسة إلى إنشاء وكالة أو هيئة تعنى بالسلامة الغذائية وكلّ ما يتعلق بالرقابة على الغذاء، حيث قدمت هذه الدراسة مقترحاً كاملاً ومفصلاً لهيئة الرقابة على الغذاء في الكويت.

7- (Jukes, Al-Kandari, 2009): A situational analysis of the food control systems in Arab Gulf Cooperation Council (GCC) countries.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أنظمة الرقابة على الأغذية في دول السعودية والكويت والإمارات وعمان والبحرين وقطر.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أ- إنّ تعدد الأجهزة الرقابية أعطى دلالة غير فعالة فيما يخص الرقابة.
- ب- الرقابة في البحرين والسعودية شهدت تحسناً في الفعالية والكفاءة، وهذا نتيجة توحيد الجهاز الرقابي.
- ج- تمّ تسليط الضوء على أنّ مجلس التعاون الخليجي وضع تشريعات وقوانين ومعايير موحدة فيما يخص الرقابة على الأغذية.

8- (Antunovic, 2008): Background to the preparation of the Croatian Food Safety Strategy.

هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على مدى تطور الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية في كرواتيا، حيث تمّ استعراض التغييرات التي حدثت في مجال سلامة الأغذية من خلال المؤتمرات وورشات العمل والمشاريع وعن الضرورة القصوى للتعاون مع منظمة FAO ومنظمة WHO.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود تعقيدات في عمل المؤسسات والهيئات الرقابية، وضعف التنسيق والترابط بين جميع الأطراف ذات العلاقة بالرقابة على الأغذية وسلامتها.

1.3.5.2. أوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

- أ- ساعدت الدراسات السابقة في تجنب دراسة قضايا سبق أن درسها غيره من الباحثين (مكان الدراسة وعينة الدراسة).
- ب- الاطلاع على الأدوات المستخدمة في هذه الدراسات والانتفاع منها بما يتناسب مع موضوع الدراسة.
- ج- استفادت في تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة ومنهج الدراسة.
- د- وفرت الجهد، وزودته بأسماء العديد من الكتب والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- هـ- ساعدت أيضاً في مناقشة النتائج وتفسيرها، ممّا أسهم في تقديم التوصيات والمقترحات.

2.3.5.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال ما تمّ الاطلاع عليه ومراجعته في الدراسات السابقة؛ يتضح أنّ هناك تشابهاً بينها وبين الدراسة الحالية من جانب المشكلات التي تواجه أنظمة الرقابة على الغذاء في الدول المختلفة، وكيفية التوجّه إلى حلّ هذه المشكلات وتطوير عمل المنظومات الرقابية على الغذاء في عدة دول مختلفة، واتفقت الدراسات السابقة أيضاً على الاتجاه إلى الإدارة المركزية فيما يتعلق بضبط قطاع الغذاء، وذلك وسط مطالبه معظم الدراسات السابقة بالاتجاه إلى ناحية الهيئات أو الوكالات المستقلة للغذاء بدل النظام المعمول به حالياً في عدة دول.

3.3.5.2. ما يميز هذه الدراسة:

- أ- انفردت هذه الدراسة عن سابقتها باستخدام منهجين دراسيين، وهما المنهج الوصفي التحليلي والمنهج البنائي، والذي لم تتناوله أي دراسة مجتمعة من قبل.
- ب- موضوع الدراسة لم يُطبّق من قبل على المستوى المحلي وحتى بعض الدول الأخرى، على حد علم الباحث بعد الاطلاع فيما يتعلق بموضوع الدراسة، حيث تمّ تطبيق الدراسة على منظومة الرقابة على الغذاء الحكومية في قطاع غزة، وهي جهات رقابية هامة وحساسة وكبيرة؛ لما تقدمه من خدمات للمجتمع، والتي تعمل على الاهتمام بصحة المستهلك الفلسطيني.

الخلاصة:

تناول الباحثُ في هذا الفصلِ مجموعةً من الدراسات السابقة التي تعرضت إلى جوانبٍ متعددة منها: الأنظمة الرقابية على الغذاء المعمول فيها بعدة دول، ومن ضمنها المشكلات والمعوقات في هيكلية وجوانب التنسيق ما بين الجهات الرقابية المختلفة على الغذاء...إلخ. حيث تمّ تقسيم المحاور إلى دراسات فلسطينية وعربية ودراسات أجنبية، ومن ثمّ خصص الباحثُ محوراً للتعقيب على الدراسات السابقة، وبيان أوجه الاستفادة وما تميّزت به هذه الدراسة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات المنهجية

مقدمة

يتناول هذا الفصلُ وصفاً مفصلاً للإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تنفيذ الدراسة، ومنها منهج الدراسة، ومصادر جمع البيانات وقياس المتغيرات، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة وإعداد أداة الدراسة والتأكد من صدقها وثباتها، والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها.

1.3 منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة؛ تم استخدام التعدد المنهجي وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج البنائي.

وقام الباحثُ باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمدُ على دراسة (مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة) من حيث تشخيص الواقع الذي تعمل فيه منظومة الرقابة الحالية على الغذاء من جميع الجوانب الهيكلية والمؤسسية والتنسيق فيما بينها، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويُعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، بهدف استخراج الاستنتاجات ذات الدلالة، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة.

"ويختص المنهج الوصفي على جمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتبويبها؛ بهدف استخراج الاستنتاجات ذات الدلالة، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة" (صابر وخفاجة، 2002، ص87).

وتمَّ استخدامُ المنهج البنائي وذلك للمساعدة في بناء التصور المقترح والذي يُعرف بأنه: "المنهج المتبع في إنشاء وتطوير برامج أو هيكل معرفي جديد لم يكن معروفاً من قبل بالكيفية نفسها" (الآغا، الأستاذ، 2004).

ومن أبرز خطواته:

- 1- الاطلاع على الأدبيات السابقة.
- 2- تحديد الفقرات المتدنية، وأهم نقاط الضعف، وأوجه القصور التي أظهرتها نتائج الدراسة.
- 3- صياغة التصور المقترح في صورته الأولية على شكل أهداف عامة ينبثق منها أهداف تفصيلية وفعاليات وأنشطة لتحقيق هذا الهدف مع وجود مؤشر أداء للحكم على تحقيق الهدف، وذلك من خلال اجتهاد الباحث في صياغة الفقرات والأهداف.
- 4- عرض التصور المقترح على المشرف والمداولة حول ما تضمنه من أهداف وأنشطة.
- 5- عرض التصور المقترح على مجموعة من الخبراء في المجال.
- 6- الخروج بالتغذية الراجعة من خلال ملحوظاتهم.
- 7- صياغته بالصورة النهائية وعرضه على المشرف لأخذ ملحوظاته النهائية عليه، ومن ثمَّ اعتماده وتضمينه في الرسالة.

2.3 مجتمع الدراسة

يتمثلُ مجتمعُ الدراسة من المؤسسات ذات الاختصاص بالرقابة والإشراف على الغذاء في قطاع غزة، وهي: (وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد، وزارة الزراعة، وزارة الحكم المحلي، هيئة المواصفات والمقاييس). حيث يبلغ عددهم (51) موظفاً (ضهير، 2019).

3.3 عينة الدراسة

اعتمد الباحثُ في تطبيق مفردات الدراسة على العاملين من أصحاب الوظائف الإشرافية، (رئيس قسم- مدير عام) في المؤسسات ذات الاختصاص بالرقابة والإشراف على الغذاء، حيث تمَّ استخدام أسلوب الحصر الشامل عن طريق توزيع استبانة، وكان عدد الذين استجابوا (51) فرداً، أي ما نسبته (100%) من مجتمع الدراسة.

العينة الاستطلاعية:

يهدف التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة، قام الباحثُ باختيار عينة عشوائية استطلاعية حجمها (12) مفردة من مجتمع الدراسة الأصلي.

4.3 أداة الدراسة

بعد أن تمَّ الاطِّلاعُ علي الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، قام الباحثُ ببناء وتطوير استبانة بهدف التعرف على واقع الرقابة الحالية على سلامة الغذاء في قطاع غزة، كما وهدفت الدراسة أيضًا إلى التعرف على وجهة نظر العاملين حول المساهمة المرجوة من إنشاء الهيئة المستقلة للغذاء في قطاع غزة، وهدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تحول دون إنشاء هيئة رقابية مستقلة للرقابة على سلامة الغذاء.

وصف أداة البحث (الاستبانة):

لقد احتوت الاستبانة في صورتها النهائية على جزئين رئيسيين:

الجزء الأول: ويشتمل على البيانات الأولية (الخصائص الديمغرافية) لأفراد العينة وهي (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

الجزء الثاني: ويشتمل على (3) مجالات رئيسية موزعة كالتالي:

1- المجال الأول: "واقع المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة"، ويتكون من 7 محاور موزعة كالتالي:

أ- المحور الأول: من جانب الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة على الغذاء، ويتكون من الفقرة رقم (1) إلى الفقرة رقم (5).

ب- المحور الثاني: من جانب القوانين والأنظمة المطبقة، ويتكون من الفقرة رقم (6) إلى الفقرة رقم (11).

ج- المحور الثالث: من جانب الجهات التي تقوم بالرقابة والتنسيق فيما بينها، ويتكون من الفقرة رقم (12) إلى الفقرة رقم (22).

د- المحور الرابع: من جانب الكوادر البشرية، ويتكون من الفقرة رقم (23) إلى الفقرة رقم (27).

ه- المحور الخامس: من جانب الآليات والإجراءات على المعابر، ويتكون من الفقرة رقم (28) إلى الفقرة رقم (32).

و- المحور السادس: من جانب المختبرات والفحوص المخبرية، ويتكون من الفقرة رقم (33) إلى الفقرة رقم (36).

ز- المحور السابع: المحددات والمعوقات التي تواجه المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة، ويتكون من الفقرة رقم (37) إلى الفقرة رقم (42).

2- المجال الثاني: "إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء قد يساهم في ما يلي"، ويتكون من الفقرة رقم (43) إلى الفقرة رقم (61).

3- المجال الثالث: "التحديات التي تواجه إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة"، ويتكون من الفقرة رقم (62) إلى الفقرة رقم (68).

ولقد تمّ استخدام مقياس "ليكرت" الخماسي (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة) للتعرف على مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة.

5.3 اختبار الصدق لأداة البحث

1- الصدق الظاهري للإستبانة:

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة وبناء فقراتها، وعرضها على المشرف على الدراسة، تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين؛ وبعد استعادة النسخ المحكمة من المحكمين، وفي ضوء اقتراحات بعض المحكمين أعاد الباحث صياغة الاستبانة، حيث تمّ حذف وإعادة صياغة بعض العبارات فيها، وذلك فيما اتفق عليه أكثر السادة المحكمين، وبذلك أصبحت الاستبانة في شكلها النهائي بعد التأكد من صدقها الظاهري مكونة من (68) فقرة مقسمة على (3) مجالات رئيسية.

2- صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

أ- صدق الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة:

يُقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كلِّ فقرةٍ من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحثُ بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كلِّ فقرة من فقرات المحور أو المجال والدرجة الكلية للمحور أو المجال نفسه.

- الاتساق الداخلي لمجال (واقع المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة):

يوضح جدول رقم (1.3) معامل الارتباط بين كلِّ فقرة من فقرات محور (الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة على الغذاء) والدرجة الكلية للمحور، والذي يُبين أنَّ معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$)، وبذلك يُعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (1.3): معامل الارتباط بين كلِّ فقرة من فقرات محور الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة على الغذاء والدرجة الكلية للمحور.

#	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	تلتزم الجهات الرقابية على الغذاء بالمعايير الدولية المختلفة لسلامة الأغذية	.653**	0.000
2	تتواصل الجهات الرقابية المختلفة مع الجهات الدولية لضمان سلامة الأغذية	.675**	0.000
3	تواكب الجهات الرقابية القوانين الدولية الجديدة فيما يتعلق بسلامة الأغذية	.791**	0.000
4	تقوم الجهات الرقابية بتوعية العاملين في مجال الرقابة على الغذاء بأخر اللوائح والقوانين المتعلقة بعملهم	.762**	0.000
5	تستخدم الجهات الرقابية على الأغذية تقنيات حديثة بما يتوافق مع القوانين الدولية	.717**	0.000

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يوضح جدول رقم (2.3) معامل الارتباط بين كلِّ فقرة من فقرات محور (القوانين والأنظمة المطبقة) والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أنَّ معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) وبذلك يُعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (2.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور القوانين والأنظمة المطبقة والدرجة الكلية للمحور.

#	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
6	تتصف السياسة الرقابية على سلامة الغذاء في قطاع غزة بالشمولية	.628**	0.000
7	تعددت القوانين التي تحكم عملية الرقابة على الغذاء من خلال تعدد الجهات الرقابية	.701**	0.000
8	تحتاج القوانين والأنظمة المطبقة حالياً في المنظومة الرقابية العاملة في قطاع غزة إلى مزيد من التطوير والتحديث	.625**	0.000
9	تتوفر البنية التحتية الأساسية اللازمة للقيام بعمليات التفتيش والرقابة وإدارة المخاطر	.787**	0.000
10	تتصف الآليات والإجراءات الرقابية بالمرونة والقدرة على التكيف مع التطورات المختلفة	.751**	0.000
11	تطبق السياسات والإجراءات بفاعلية من قبل الجهات الرقابية لضمان سلامة الغذاء	.598**	0.000

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يوضح جدول رقم (3.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور (الجهات التي تقوم بالرقابة والتنسيق فيما بينها) والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية (0.05 و $\alpha \leq 0.01$) وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (3.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الجهات التي تقوم بالرقابة والتنسيق فيما بينها والدرجة الكلية للمحور.

#	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
12	عدم توفر المصادر المالية المخصصة للتطوير والدعم اللوجستي للجهات الرقابية على الغذاء	.400**	0.004
13	يوجد تنسيق متكامل بين الجهات المكلفة بالرقابة على سلامة الغذاء في قطاع غزة	.428**	0.002
14	يوجد تنسيق مستمر بين الجهات الرقابية على سلامة الغذاء في قطاع غزة والضفة الغربية	.484**	0.000
15	يتم التنسيق بين الجهات الحكومية للرقابة على الأغذية التي تمر عبر المعابر	.625**	0.000
16	يوجد بعض الفجوات في نظام الرقابة نتيجة لعدم وضوح الحدود الفاصلة بين اختصاصات الجهات الرقابية المختلفة	.630**	0.000

#	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
17	تعدد الجهات الرقابية على الغذاء يؤدي إلى التضارب والازدواجية في العمل	.379**	0.006
18	يتم تبادل الخبرات بين الجهات المعنية لتطوير الأداء في مجال مراقبة الأغذية	.674**	0.000
19	يوجد صراع خفي بين الجهات ذات العلاقة في مجال التفتيش على سلامة الأغذية	.375*	0.015
20	يوجد تكرار للمهام الرقابية بسبب تعدد الجهات الرقابية على سلامة الغذاء في قطاع غزة	.377**	0.006
21	يتم التنسيق بين الجهات الرقابية لوضع الخطط المتكاملة لضمان توافر الغذاء الآمن في أوقات الطوارئ والكوارث	.651**	0.000
22	يتم التعاون بين الجهات الرقابية المختلفة في مجال الفحوص المخبرية لسلامة الأغذية	.674**	0.000

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يوضح جدول رقم (4.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور (الكوادر البشرية) والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الكوادر البشرية والدرجة الكلية للمحور.

#	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
23	يوجد عددٌ كافٍ من الكوادر البشرية التي تعمل في مجال الرقابة على سلامة الغذاء	.443**	0.001
24	تمتلك الطواقم العاملة في الرقابة على سلامة الغذاء المعرفة والخبرة اللازمة	.757**	0.000
25	يوجد برامج تدريبية حديثة للكوادر البشرية العاملة في مجال الرقابة على الغذاء	.774**	0.000
26	تهتم الجهات الرقابية ببناء قدرات العاملين لتواكب استخدام أحدث الوسائل اللازمة لتفعيل الرقابة على الغذاء	.719**	0.000
27	تقوم الجهات الرقابية بتأهيل وتدريب العاملين الجدد في مجال مراقبة الأغذية	.769**	0.000

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يوضح جدول رقم (5.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور (الآليات والإجراءات على المعابر) والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الآليات والإجراءات على المعابر والدرجة الكلية للمحور.

#	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
28	يوجد سيطرة تامة من قبل الجهات الرقابية المختصة على معابر قطاع غزة مما يسهل في عملية رقابة المواد الغذائية المستوردة	.879**	0.000
29	يمكن إرجاع المنتجات التي تدخل من المعابر للطرف الآخر إذا كانت جودتها أو صلاحيتها غير مطابقة للمواصفات	.823**	0.000
30	تقوم الجهات الرقابية المختصة بالتشدد في إدخال بعض المواد الغذائية الغير سليمة	.776**	0.000
31	تتوفر لدى الجهات الرقابية المختصة الإمكانيات والمعدات اللازمة لفحص المواد الغذائية القادمة من المعابر فور وصولها	.755**	0.000
32	يوجد لدى الجهات الرقابية المختصة كادر تفتيش مؤهل للإشراف على المواد الغذائية المستوردة	.657**	0.000

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يوضح جدول رقم (6.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور (المختبرات والفحوص المخبرية) والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (6.3): معامل الارتباط بين كل فقره من فقرات محور المختبرات والفحوص المخبرية والدرجة الكلية للمحور.

#	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
33	يوجد لدى الجهات الرقابية المختبرات العلمية التشخيصية المجهزة بالأجهزة الحديثة الدقيقة.	.738**	0.000
34	عدد المختبرات كافٍ للقيام بتحليل وفحص عينات المنتجات الغذائية المستوردة والمصنعة محلياً	.646**	0.000
35	تتوفر المعدات المخبرية اللازمة لفحص العينات بشكل دائم	.800**	0.000
36	يوجد تضارب في نتائج الاختبارات المعملية التي يتم إجراؤها في معامل الجهات الرقابية المختلفة	.395**	0.004

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يوضح جدول رقم (7.3) معامل الارتباط بين كل فقره من فقرات محور (المحددات والمعوقات التي تواجه المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة) والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (7.3): معامل الارتباط بين كل فقره من فقرات محور المحددات والمعوقات التي تواجه المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة والدرجة الكلية للمحور.

#	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
37	عدم توفر الوسائل والإمكانيات اللازمة لقيام العاملين في مجال الرقابة على الغذاء بعملهم على أكمل وجه	.726**	0.000
38	عدم وجود جهة حكومية عليا كمرجعية لجميع الجهات الرقابية العاملة في قطاع غزة	.715**	0.000
39	عدم تناسب الإمكانيات المتاحة حالياً للرقابة على الغذاء مع الاحتياجات الفعلية اللازمة للعمل	.789**	0.000
40	عدم المقدرة على الحصر الدقيق للمنشآت الغذائية ومحلات بيع الأغذية والمطاعم غير المرخصة في قطاع غزة	.566**	0.000
41	تساهم الإجراءات الإسرائيلية على المعابر في الحد من فاعلية الرقابة على سلامة الغذاء	.621**	0.000
42	تعطل عمل مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في قطاع غزة	.762**	0.000

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

- الاتساق الداخلي لمجال (إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء قد يساهم في ما يلي):

يوضح جدول رقم (8.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال (مساهمة إنشاء الهيئة المستقلة للرقابة على الغذاء) والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (8.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال مساهمة إنشاء الهيئة المستقلة للغذاء والدرجة الكلية للمجال.

#	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
43	تحقيق متطلبات السلامة الغذائية والرقابة عليها في جميع مراحل تداوله	.536**	0.000
44	ضمان تنسيق خدمات سلطات الرقابة على الأغذية، بما يكفل تجنب أي ازدواجية في العمل	.748**	0.000
45	توحيد الرقابة على سلامة الغذاء في جهة واحدة وهي الهيئة	.785*	0.036
46	وضع القواعد الملزمة لسلامة الغذاء وفق المعايير الدولية المتعارف عليها	.811**	0.000
47	تحقيق الرقابة والتفتيش على تداول الأغذية المستوردة والمحلية فيها للتحقق من توافر المواصفات القياسية ومنع الغش والتدليس	.794**	0.000
48	وضع الخطط اللازمة لحصر وحدات الإنتاج الغذائي غير المرخصة وتوفيق أوضاعها	.811**	0.000
49	التعاون والتنسيق مع المنظمات والجهات الوطنية والدولية المعنية بسلامة الغذاء	.859**	0.000
50	تتمية الثقافة والوعي المجتمعي فيما يخص سلامة الغذاء	.895**	0.000
51	منح أصحاب الشأن الحق في التظلم من قرارات الهيئة	.713**	0.000
52	تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمالية	.835**	0.000
53	الحد من انتشار الأغذية غير المطابقة للمواصفات الفلسطينية	.901**	0.000
54	متابعة التزام منتجي ومصنعي ومستوردي الأغذية بنظم سلامة الغذاء	.885**	0.000
55	تطوير وتحديث طرق وأدوات الرقابة على الغذاء	.837**	0.000
56	بناء نظام لإدارة الأزمات والطوارئ ونظام الإنذار المبكر والاستدعاء والسحب من التداول	.835**	0.000
57	بناء نظام مركزي لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالسلامة الغذائية	.908**	0.000
58	إصدار تقارير بشكل دوري للمؤسسات المحلية والمنظمات الدولية ذات العلاقة بما يساهم في تعزيز دورهم في تقديم الدعم الفني والتنظيمي لتحقيق السلامة الغذائية	.798**	0.000
59	تأمين التواصل المعلوماتي المطلوب بين كافة المعنيين بسلامة الغذاء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي	.928**	0.000
60	إعداد الإحصاءات والدراسات والأبحاث المتعلقة بسلامة الغذاء	.881**	0.000
61	المشاركة في تمثيل دولة فلسطين في المحافل الدولية في مجال سلامة الغذاء	.898**	0.000

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

- الاتساق الداخلي لمجال (التحديات التي تواجه إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة):

يوضح جدول رقم (9.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال (التحديات التي تواجه إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة) والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (9.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال التحديات التي تواجه إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء والدرجة الكلية للمجال.

#	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
62	غياب التوحيد القانوني بين قطاع غزة والضفة الغربية بفعل الانقسام الفلسطيني	.714**	0.000
63	شح ومحدودية الموارد المالية الحكومية	.348**	0.008
64	صعوبة تطوير المختبرات بفعل القيود الإسرائيلية	.545*	0.000
65	مقاومة التغيير من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة	.806**	0.000
66	ضعف ثقافة تطوير الأنظمة الرقابية لدى المنتجين والمصنعين والمستوردين والمواطنين	.715**	0.000
67	عدم اقتناع بعض المسؤولين وصناع القرار بأهمية إنشاء الهيئة المستقلة للغذاء	.752**	0.000
68	نقص الكوادر البشرية المؤهلة	.655**	0.000

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

ب-الصدق البنائي العام لمحاور الاستبانة:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول رقم (10.3) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (10.3): معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور ومجال في الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.

البيان	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
المجال الأول "واقع المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة"	.706**	0.000
المحور الأول "الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة على الغذاء"	.576**	0.000
المحور الثاني "القوانين والأنظمة المطبقة"	.503**	0.000
المحور الثالث "الجهات التي تقوم بالرقابة والتنسيق فيما بينها"	.878**	0.000
المحور الرابع "الكوادر البشرية"	.666**	0.000
المحور الخامس "الآليات والإجراءات على المعابر"	.515**	0.000
المحور السادس "المختبرات والفحوص المخبرية"	.604**	0.000
المحور السابع "المحددات والمعوقات التي تواجه المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة"	.381**	0.006
المجال الثاني "إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء قد يساهم في ما يلي"	.714**	0.000
المجال الثالث "التحديات التي تواجه إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء"	.462**	0.001

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

6.3 ثبات الاستبيان

يُقصد بثبات الاستبيان أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل "ألفا كرونباخ"، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (11.3)

جدول (11.3): معاملات ثبات "ألفا كرونباخ" لقياس ثبات الاستبانة.

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المحور
.858	42	المجال الأول "واقع المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة"
.762	5	المحور الأول "الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة على الغذاء"
.767	6	المحور الثاني "القوانين والأنظمة المطبقة"
.689	11	المحور الثالث "الجهات التي تقوم بالرقابة والتنسيق فيما بينها"
.661	5	المحور الرابع "الكوادر البشرية"
.838	5	المحور الخامس "الآليات والإجراءات على المعابر"
.435	4	المحور السادس "المختبرات والفحوص المخبرية"
.780	6	المحور السابع "المحددات والمعوقات التي تواجه المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة"
.971	19	المجال الثاني "إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء قد يساهم في ما يلي "
.767	7	المجال الثالث "التحديات التي تواجه إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء"
.887	68	الدرجة الكلية للاستبانة

يتضح من الجدول رقم (11.3) أن قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة جاءت بقيم عالية، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات لمجالات الاستبانة بين (767-971). وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لمحاور الاستبانة (887)؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

7.3 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

يستخدم الإحصائيون نوعين من الاختبارات الإحصائية لاختبار الفرضيات، النوع الأول الاختبارات المعلمية (Parametric Tests) والنوع الثاني الاختبارات اللامعلمية (Non Parametric Tests)، ويُشترط لاستخدام الاختبارات المعلمية شرط التوزيع الطبيعي للبيانات Parametric Tests المراد إجراء الاختبارات الإحصائية عليها، بينما تستخدم الاختبارات اللامعلمية كبديل للاختبارات المعلمية في حال عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبيانات، ولكن ذلك يكون فقط في حال العينات الصغيرة التي يقل حجمها عن (30) مفردة، بينما العينات التي يزيد حجمها عن (30) مفردة يمكن التخلي عن شرط التوزيع الطبيعي، وذلك وفقاً لما تقره نظرية النزعة المركزية (ربيع، 2007)، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام الاختبارات المعلمية وفقاً للسبب الذي تم ذكره دون اللجوء للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبيانات.

8.3 الأساليب الإحصائية

اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-spss v.21)، في معالجة وتحليل البيانات وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة (الاستبانة) التي تم استخدامها في معالجة بيانات هذه الدراسة:

- 1- للتكرار والنسب المئوية؛ لوصف أفراد الدراسة ولحساب استجاباتهم تجاه العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة.
- 2- لمتوسطات الحسابية؛ لترتيب استجابات أفراد الدراسة.
- 3- معامل ارتباط بيرسون؛ للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
- 4- معادلة ثبات (ألفكرونباخ)؛ لقياس ثبات أداة الدراسة.
- 5- معادلة المدى: وذلك لوصف المتوسط الحسابي للاستجابات على كل عبارة على النحو التالي:
 - أ- من 1 إلى أقل من 1.80 تمثل درجة استجابة (منخفضة جدًا).
 - ب- من 1.80 إلى أقل من 2.60 تمثل درجة استجابة (منخفضة).
 - ج- من 2.60 إلى أقل من 3.40 تمثل درجة استجابة (متوسطة).
 - د- من 3.40 إلى أقل من 4.20 تمثل درجة استجابة (عالية).
 - هـ- من 4.20 إلى أقل من 5 تمثل درجة استجابة (عالية جدًا).
- 6- اختبار (T. test) لعينتين مستقلتين: لإيجاد الفروق الإحصائية بين عينتين مستقلتين.
- 7- اختبار تحليل "التباين الأحادي" (One way Anova): وذلك لبيان الفروق الإحصائية بين ثلاث عينات مستقلة.
- 8- اختبار "شيفيه": Scheffe test لمعرفة اتجاه الفروق لصالح أي فئة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتفسيرها

مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة المستخلصة من إجراء الدراسة، حول (مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة)، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة وأهدافها واختبار فرضياتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة، بالإضافة لتحليل نتائج الدراسة ومقارنتها بالدراسات السابقة، وإعطاء أهم التوصيات الهامة المقترحة بناءً على نتائج الدراسة.

1.4 خصائص عينة الدراسة

تمّ حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لـ (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

1- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول (1.4): توزيع أفراد العينة وفقاً للجنس.

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
94.1%	48	ذكر
5.9%	3	أنثى
100%	51	المجموع

يتضح من الجدول رقم (1.4) أنّ نسبة (94.1%) من أفراد العينة ذكور، بينما نسبة (5.9%) من أفراد العينة إناث.

2- توزيع أفراد العينة حسب العمر:

جدول (2.4): توزيع أفراد العينة وفقاً للعمر.

النسبة المئوية	التكرار	العمر
3.9%	2	أقل من 30 سنة
29.4%	15	من 30 - 40 سنة
33.3%	17	من 40 - 50 سنة
33.3%	17	50 سنة فأكثر
100%	51	المجموع

يتضح من الجدول رقم (2.4) أنّ نسبة (3.9%) من أفراد العينة أعمارهم أقل من 30 سنة، أما نسبة (29.4%) من أفراد العينة أعمارهم من 30 - 40 سنة، في حين نسبة (33.3%) من أفراد العينة أعمارهم من 40 - 50 سنة، بينما نسبة (33.3%) من أفراد العينة أعمارهم 50 سنة فأكثر.

3- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول (3.4): توزيع أفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمي.

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
2%	1	دبلوم متوسط فأقل
62.7%	32	بكالوريوس
7.5%	14	ماجستير
7.8%	4	دكتوراه
100%	51	المجموع

يتضح من الجدول رقم (3.4) أنّ نسبة (2%) من أفراد العينة مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط فأقل، بينما نسبة (62.7%) من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، في حين نسبة (27.5%) من أفراد العينة مؤهلهم العلمي ماجستير، وأما نسبة (7.8%) من أفراد العينة فمؤهلهم العلمي دكتوراه.

4- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

جدول (4.4): توزيع أفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة.

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
2.0%	1	أقل من 5 سنوات
7.8%	4	أقل من 10 سنوات
19.6%	10	أقل من 15 سنة
70.6%	36	15 سنة فأكثر
100%	51	المجموع

يتضح من الجدول رقم (4.4) أنّ نسبة (2%) من أفراد العينة سنوات خبرتهم في العمل أقل من 5 سنوات، بينما نسبة (7.8%) من أفراد العينة سنوات خبرتهم في العمل أقل من 10 سنوات، أما نسبة (19.6%) من أفراد العينة سنوات خبرتهم في العمل أقل من 15 سنة، في حين نسبة (70.6%) من أفراد العينة سنوات خبرتهم في العمل 15 سنة فأكثر.

5- توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي:

جدول (5.4): توزيع أفراد العينة وفقاً للمسمى الوظيفي.

النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
78.4%	40	رئيس قسم
9.8%	5	مدير عام
11.8%	6	مدير دائرة
100%	51	المجموع

يتضح من الجدول رقم (5.4) أنّ نسبة (78.4%) من أفراد العينة تحت مسمى وظيفي رئيس قسم، ونسبة (9.8%) من أفراد العينة تحت مسمى وظيفي مدير عام، بينما نسبة (11.8%) من أفراد العينة تحت مسمى وظيفي مدير دائرة.

2.4 المحك المعتمد في الدراسة

لتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمد الباحثُ على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المحاور للاستبيان ومستوى الفقرات في كل محور، وقد حدد الباحثُ درجة الموافقة حسب المحك المستخدم للدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (6.4).

جدول (6.4): المحك المستخدم في الدراسة.

درجة الموافقة	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي
ضعيفة جداً	من 20% - 36%	من 1 - 1.8
ضعيفة	أكثر من 36% - 52%	أكثر من 1.8 - 2.6
متوسطة	أكثر من 52% - 68%	أكثر من 2.6 - 3.4
عالية	أكثر من 68% - 84%	أكثر من 3.4 - 4.2
عالية جداً	أكثر من 84% - 100%	أكثر من 4.2 - 5

3.4 تحليل فقرات الاستبانة ومناقشة النتائج

1- تحليل فقرات المجال الأول "واقع المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة":

أ- تحليل فقرات المحور الأول "الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة على الغذاء":

تمَّ حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة، والنتائج في جدول رقم (7.4).

جدول (7.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات محور "الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة على الغذاء".

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	تلتزم الجهات الرقابية على الغذاء بالمعايير الدولية المختلفة لسلامة الأغذية	3.54	.944	%70.8	1	عالية
2	تتواصل الجهات الرقابية المختلفة مع الجهات الدولية لضمان سلامة الأغذية	2.52	.856	%50.4	5	ضعيفة

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
3	تواكب الجهات الرقابية القوانين الدولية الجديدة فيما يتعلق بسلامة الأغذية	2.92	.976	%58.4	3	متوسطة
4	تقوم الجهات الرقابية بتوعية العاملين في مجال الرقابة على الغذاء بأخر اللوائح والقوانين المتعلقة بعملهم	3.21	1.30	%64.2	2	متوسطة
5	تستخدم الجهات الرقابية على الأغذية تقنيات حديثة بما يتوافق مع القوانين الدولية	2.66	1.08	%53.2	4	متوسطة
	جميع فقرات المحور معاً	2.97	.747	%59.4	--	متوسطة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- محور الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة على الغذاء جاء بوزنٍ نسبي (59.4%)، وهو بدرجة موافقة متوسطة، ويرى الباحث أن حصول محور الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة على الغذاء على درجة موافقة متوسطة قد يعزى إلى ضعف التواصل المباشر والتنسيق بين الجهات الرقابية المختلفة والمؤسسات الدولية ذات العلاقة، وأيضاً عدم وجود خطط وبرامج حقيقية نستطيع من خلالها الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بسلامة الغذاء، كما يدل على محدودية إدراك الجهات الرقابية المختلفة بمدى أهمية تطبيق اللوائح والقوانين المعمول بها دولياً في مجال سلامة الغذاء، وهذا يتفق مع دراسة (الميزان، 2014) ودراسة (El-Jardali, Hammoud et. Al., 2014) ودراسة (Madusankha, 2015) والتي أكدت على ضرورة الاهتمام بتطوير الطرق والآليات التي تعمل على زيادة الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة على الغذاء واختلفت مع دراسة (عودة، 2014)، ويعزى ذلك إلى أن الدراسة اقتصرَت على بلديات المحافظة الشمالية في القطاع وليس على المنظومة الرقابية ككل.

وقد كانت أعلى فقرة

- فقرة رقم (1)، وهي (تلتزم الجهات الرقابية على الغذاء بالمعايير الدولية المختلفة لسلامة الأغذية)، وجاءت بوزنٍ نسبي (70.8%)، وهي بدرجة موافقة عالية.

(ويرى الباحث أن حصول تلك الفقرة على أعلى ترتيبٍ قد يعزى إلى اهتمام الجهات الرقابية بالالتزام بالمعايير الدولية المتنوعة لسلامة الغذاء، حيث أن الجهات الرسمية وغير الرسمية أصبحت تتوجهً بجهودها نحو الالتزام بالمعايير الدولية المتنوعة لسلامة الغذاء، وتسعى الجهات الرقابية للاهتمام وزيادة التركيز على الرقابة.

وقد كانت أدنى فقرة:

- فقرة رقم (2)، وهي (تتواصل الجهات الرقابية المختلفة مع الجهات الدولية لضمان سلامة الأغذية)، وجاءت بوزن نسبي (50.4%)، وهي بدرجة موافقة ضعيفة.

ويرى الباحث أن حصول تلك الفقرة على أدنى ترتيب قد يعزى إلى تراجع دور الجهات الرقابية الفلسطينية في قطاع غزة في القدرة على التواصل مع الجهات الدولية المختلفة، نظراً لضعف الإمكانيات المادية والبشرية والدعم اللوجستي من جهة، وعدم الاهتمام الرسمي بذلك إلا بالقدر المحدود، وصعوبة التواصل المباشر مع الجهات الدولية المعنية بسبب الحصار والانقسام الفلسطيني، وأيضاً عدم توفر الإمكانيات التي يمكن أن تتطلبها وتشير لها الجهات الدولية وذلك لضمان سلامة الأغذية.

ب- تحليل فقرات المحور الثاني "القوانين والأنظمة المطبقة":

تمّ حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة، النتائج في جدول رقم (8.4).

جدول (8.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات محور "القوانين والأنظمة المطبقة".

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
6	تتصف السياسة الرقابية على سلامة الغذاء في قطاع غزة بالشمولية	2.74	.976	%54.8	6	متوسطة
7	تعددت القوانين التي تحكم عملية الرقابة على الغذاء من خلال تعدد الجهات الرقابية	3.74	1.163	%74.8	2	عالية
8	تحتاج القوانين والأنظمة المطبقة حالياً في المنظومة الرقابية العاملة في قطاع غزة إلى مزيد من التطوير والتحديث	4.11	1.160	%82.2	1	عالية
9	تتوفر البنية التحتية الأساسية اللازمة للقيام بعمليات التفتيش والرقابة وإدارة المخاطر	2.84	1.155	%56.8	5	متوسطة
10	تتصف الآليات والإجراءات الرقابية بالمرونة والقدرة على التكيف مع التطورات المختلفة	3.15	.924	%63	4	متوسطة
11	تطبق السياسات والإجراءات بفاعلية من قبل الجهات الرقابية لضمان سلامة الغذاء	3.19	.825	%63.8	3	متوسطة
	جميع فقرات المحور معاً	3.30	.708	%66	--	متوسطة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- محور القوانين والأنظمة المطبقة جاء بوزنٍ نسبي (66%)، وهو بدرجة استجابةٍ متوسطة، ويرى الباحثُ أن حصولَ القوانين والأنظمة المطبقة على درجة موافقة متوسطة قد يعزى إلى عدم وجود قانونٍ موحدٍ لسلامة الغذاء في فلسطين، وأنَّ هناك ضعفًا في مدى ملاءمة ومرونة بعض القوانين والأنظمة المطبقة من قبل الجهات الرقابية المختلفة في قطاع غزة مع متطلبات سلامة الغذاء، وذلك بسبب قدم بعض القوانين التي تعمل بها الجهات الرقابية المختلفة.

وهذا يتفق مع دراسة (El-Jardali, Hammoud et. Al., 2014) والتي أكدت على أنَّ القوانين المعمول بها حاليًا أصبحت قديمةً وغير ملائمة مع التغيرات والتطورات في مجال سلامة الغذاء.

وقد كانت أعلى فقرة:

- فقرة رقم (8)، وهي: (تحتاج القوانين والأنظمة المطبقة حاليًا في المنظومة الرقابية العاملة في قطاع غزة إلى مزيدٍ من التطوير والتحديث)، وقد جاءت بوزنٍ نسبي (82.2%)، وهي بدرجة موافقة عالية.

ويرى الباحثُ أنَّ حصولَ تلك الفقرة على أعلى ترتيب قد يعزى إلى رأي أفراد عينة البحث بأنَّ هناك ضرورةً لتطوير وتحديث القوانين بما يتلاءم مع متطلبات سلامة الغذاء، بحيث تكون هذه القوانين ملائمةً ومرنةً بالشكل الذي يتلاءم مع متطلبات السلامة الغذائية، فتطوير القوانين يعتبر مهمًا للغاية في تحقيق سلامة الغذاء.

وقد كانت أدنى فقرة:

- فقرة رقم (6)، وهي (تتصف السياسة الرقابية على سلامة الغذاء في قطاع غزة بالشمولية)، وقد جاءت بوزنٍ نسبي (54.8%)، وهي بدرجة موافقة متوسطة.

ويرى الباحثُ أنَّ حصولَ تلك الفقرة على أدنى ترتيب قد يعزى إلى عدم اقتناع عينة البحث بالسياسات الرقابية المتبعة حاليًا على سلامة الغذاء، حيث أنَّ هذه السياسات لا تتسم بالشمولية ولا زالت قاصرةً وتحتاج إلى تطوير وتحديثٍ وشمولية أكثر مما هو معمولٌ به الآن.

ج- تحليل فقرات المحور الثالث "الجهات التي تقوم بالرقابة والتنسيق فيما بينها":

تمَّ حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة، النتائج في جدول رقم (9.4).

جدول (9.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكلِّ فقرةٍ من فقرات محور "الجهات التي تقوم بالرقابة والتنسيق فيما بينها".

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
12	يوجد تنسيقٌ مستمرٌ بين الجهات الرقابية على سلامة الغذاء في قطاع غزة والضفة الغربية	2.19	1.483	%43.8	10	ضعيفة
13	يوجد تنسيقٌ متكاملٌ بين الجهات المكلفة بالرقابة على سلامة الغذاء في قطاع غزة	2.56	1.153	%51.2	8	ضعيفة
14	توفر المصادر المالية المخصصة للتطوير والدعم اللوجستي للجهات الرقابية على الغذاء	2.13	.916	%42.6	11	ضعيفة
15	يتم التنسيق بين الجهات الحكومية للرقابة على الأغذية التي تمر عبر المعابر	2.39	.896	%47.8	9	ضعيفة
16	يوجد بعض الفجوات في نظام الرقابة نتيجةً لعدم وضوح الحدود الفاصلة بين اختصاصات الجهات الرقابية المختلفة	4.07	1.128	%81.4	1	عالية
17	تعدد الجهات الرقابية على الغذاء يؤدي إلى التضارب والازدواجية في العمل	4.00	1.311	%80	3	عالية
18	يتم تبادلُ الخبرات بين الجهات المعنية لتطوير الأداء في مجال مراقبة الأغذية	2.66	1.194	%53.2	6	متوسطة
19	يوجد صراعٌ خفيٌّ بين الجهات ذات العلاقة في مجال التفويض على سلامة الأغذية	3.74	1.197	%74.8	4	عالية
20	يوجد تكرارٌ للمهام الرقابية بسبب تعدد الجهات الرقابية على سلامة الغذاء في قطاع غزة	4.00	1.113	%80	2	عالية
21	يتم التنسيق بين الجهات الرقابية لوضع الخطط المتكاملة لضمان توافر الغذاء الآمن في أوقات الطوارئ والكوارث	2.64	1.035	%52.8	7	متوسطة
22	يتم التعاون بين الجهات الرقابية المختلفة في مجال الفحوص المخبرية لسلامة الأغذية	2.92	.890	%58.4	5	متوسطة
	جميع فقرات المحور معاً	3.01	.553	%60.2	--	متوسطة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- "محور الجهات التي تقوم بالرقابة والتنسيق فيما بينها" جاء بوزنٍ نسبي (60.2%)، وهو بدرجة موافقة متوسطة، ويرى الباحثُ أن حصول الجهات التي تقوم بالرقابة والتنسيق فيما بينها على درجة موافقة متوسطة قد يعزى إلى تدني وتراجع التعاون والتنسيق بين الجهات الرقابية بشكل ملحوظ، ووجود نوعٍ من الجهوية والفتوية بالنسبة للجهات الرقابية المختلفة، وأن التنسيق فيما بين هذه الجهات هو تنسيقٌ شكلي وليس بالعمق والدرجة المطلوبين بين الجهات المعنية بالسلامة الغذائية في قطاع غزة، وأيضاً هناك محدودية أو شبه انقطاع في التنسيق ما بين الجهات الرقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وهذا يتفق مع دراسة (الميزان، 2014)، ودراسة (Alkandari and Jackes, 2012)، ودراسة (El-Jardali, F. et. al., 2014)، ودراسة (Madusankha, 2015) ودراسة (Khalid, 2015)، والتي أكدت على أن هناك خللاً واضحاً في التنسيق والتعاون المشترك بين الجهات الرقابية المختلفة التي تراقب على الغذاء، وضرورة العمل على إيجاد العامل المشترك والفعال فيما يخص التنسيق بين هذه الجهات الرقابية المختلفة، واتفقت مع دراسة (الميزان، 2014) التي أكدت محدودية التنسيق بالشكل المطلوب بين الأجهزة الرقابية المختلفة في قطاع غزة، بينما اختلفت مع دراسة (عودة، 2014)، ويرجع هذا الاختلاف إلى أن دراسة "عودة" اقتصرَت على البلديات في محافظة الشمال في قطاع غزة كدراسة حالة البحث، ولم تشمل جميع الجهات الرقابية المختلفة في قطاع غزة.

وقد كانت أعلى فقرة:

- فقرة رقم (16)، وهي (يوجد بعض الفجوات في نظام الرقابة نتيجةً لعدم وضوح الحدود الفاصلة بين اختصاصات الجهات الرقابية المختلفة)، وقد جاءت بوزنٍ نسبي (81.4%)، وهي بدرجة موافقة عالية.

ويرى الباحثُ أن حصول تلك الفقرة على أعلى ترتيبٍ قد يعزى إلى رأي عينة البحث في وجود فجوة حقيقية في نظام الرقابة وعدم وجود خطوطٍ فاصلةٍ وواضحة في اختصاصات الجهات الرقابية المعنية في الرقابة على الغذاء.

وقد كانت أدنى فقرة:

- فقرة رقم (14)، وهي (توفر المصادر المالية المخصصة للتطوير والدعم اللوجستي للجهات الرقابية على الغذاء)، وقد جاءت بوزنٍ نسبي (42.6%)، وهي بدرجة موافقة ضعيفة.

ويرى الباحثُ أنّ حصولَ تلك الفقرة على أدنى ترتيبٍ قد يعزى إلى حالة الحصار المالي والوضع الاقتصادي الصعب في قطاع غزة، وتراجع حجم الإنفاق على الجهات الرقابية المتنوعة، ومحدودية وشحّ المصادر المالية التي تعمل على تقديم الدعم اللوجستي اللازم وتطوير عمل وإمكانيات الجهات الرقابية المختلفة.

د- تحليل فقرات المحور الرابع "الكوادر البشرية":

تمّ حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة، النتائج في جدول رقم (10.4).

جدول (10.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات محور "الكوادر البشرية".

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
23	يوجد عددٌ كافٍ من الكوادر البشرية التي تعمل في مجال الرقابة على سلامة الغذاء	1.74	.820	%34.8	5	ضعيفة
24	تمتلك الطواقم العاملة في الرقابة على سلامة الغذاء المعرفة والخبرة اللازمة	3.19	.938	%63.8	1	متوسطة
25	يوجد برامج تدريبية حديثة للكوادر البشرية العاملة في مجال الرقابة على الغذاء	2.29	.756	%45.8	4	ضعيفة
26	تهتم الجهات الرقابية ببناء قدرات العاملين لتواكب استخدام أحدث الوسائل اللازمة لتفعيل الرقابة على الغذاء	2.66	.765	%53.2	3	متوسطة
27	تقوم الجهات الرقابية بتأهيل وتدريب العاملين الجدد في مجال مراقبة الأغذية	2.82	.953	%56.4	2	متوسطة
	جميع فقرات المحور معاً	2.54	.554	%50.8	--	ضعيفة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- محور "الكوادر البشرية" جاء بوزنٍ نسبي (50.8%)، وهو بدرجة موافقة ضعيفة، ويرى الباحثُ أنّ حصولَ محور الكوادر البشرية على درجة موافقة ضعيفة قد يعزى إلى عدم حصول الكوادر البشرية العاملة في الرقابة على سلامة الغذاء على التدريب الكافي والتطوير المهني بسبب نقص الإمكانيات وتراجع حجم النفقات التشغيلية للجهات الرقابية، وخاصة للعاملين الجدد الذين يتم تعيينهم في الجهات الرقابية المختلفة، ومحدودية البرامج التدريبية الحديثة التي تتواكب وتتوافق مع التطورات والتغيرات الحاصلة في اتجاه الرقابة على الغذاء، وهذا يتفق مع دراسة (أبو شمالة، 2017) والتي أكدت على وجود نقص في الطواقم البشرية العاملة في مجال الرقابة على الأسواق والتي لا تتعدى 75 موظفًا، هذا العدد يُعتبر غير كافٍ للقيام بالأعمال المطلوبة، واختلفت مع دراسة "عودة" ويرجع هذا الاختلاف إلى أنّ دراسة (عودة، 2014) اقتصرَت على مفتشي الأغذية في بلديات شمال قطاع غزة. وقد كانت أعلى فقرة:

- فقرة رقم (24)، وهي (تمتلك الطواقم العاملة في الرقابة على سلامة الغذاء المعرفة والخبرة اللازمة)، وقد جاءت بوزنٍ نسبي (63.8%)، وهي بدرجة موافقة متوسطة.

ويرى الباحثُ أنّ حصولَ تلك الفقرة على أعلى ترتيبٍ قد يعزى إلى حصولِ الموظفين على الخبرة المناسبة والملائمة وذلك لسنواتِ العمل الطويلة والمنتالية التي عملوا فيها والتي تتعدى غالبًا الـ 15 عام.

وقد كانت أدنى فقرة:

- فقرة رقم (23)، وهي (يوجد عددٌ كافٍ من الكوادر البشرية التي تعمل في مجال الرقابة على سلامة الغذاء)، وقد جاءت بوزنٍ نسبي (34.8%)، وهي بدرجة موافقة ضعيفة.

ويرى الباحثُ أنّ حصولَ تلك الفقرة على أدنى ترتيبٍ قد يعزى إلى انخفاضِ عدد العاملين في مجال الرقابة وعدم تناسبه مع ما يحتاجه السوق الفلسطيني من عاملين للرقابة على سلامة الغذاء، ويعود ذلك لعدم الاهتمام الحكومي بالتوظيف في هذا المجال، وأيضًا محدودية الخريجين الأكاديميين أو المهنيين الذين يختصون في مجال الرقابة على الغذاء.

ه- تحليل فقرات المحور الخامس "الآليات والإجراءات على المعايير":

تمَّ حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة، والنتائج في جدول رقم (11.4).

جدول (11.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكلِّ فقرةٍ من فقرات محور "الآليات والإجراءات على المعايير".

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
28	يوجد سيطرة تامة من قبل الجهات الرقابية المختصة على معابر قطاع غزة مما يسهل في عملية رقابة المواد الغذائية المستوردة	2.31	.989	%46.2	3	ضعيفة
29	يمكن إرجاع المنتجات التي تدخل من المعابر للطرف الآخر إذا كانت جودتها أو صلاحيتها غير مطابقة للمواصفات	2.15	.902	%43	4	ضعيفة
30	تقوم الجهات الرقابية المختصة بالتشدد في إدخال بعض المواد الغذائية غير السليمة	2.49	1.065	%49.8	2	ضعيفة
31	تتوفر لدى الجهات الرقابية المختصة الإمكانيات والمعدات اللازمة لفحص المواد الغذائية القادمة من المعابر فور وصولها	2.11	.886	%42.2	5	ضعيفة
32	يوجد لدى الجهات الرقابية المختصة كادرٌ تفتيشيٌّ مؤهل للإشراف على المواد الغذائية المستوردة	2.78	.807	%55.6	1	متوسطة
	جميع فقرات المحور معاً	2.37	.727	%47.4	--	ضعيفة

وقد تبين من الجدول السابق أنَّ:

- محور "الآليات والإجراءات على المعايير" جاء بوزنٍ نسبي (47.4%)، وهو بدرجةٍ موافقةٍ ضعيفة، ويرى الباحثُ أنَّ حصولَ محورِ الآليات والإجراءات على المعايير على درجة موافقةٍ ضعيفةٍ قد يعزى إلى سياساتِ الاحتلال الإسرائيلي وإغلاقِ المعابر بشكلٍ دائمٍ واستمرارِ الحصارِ الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، وأنَّ هناك العديد من الإشكاليات التي تواجه الفرقَ العاملة على المعابر في الرقابة والتفتيش على الغذاء، ومنها عدم وجود المعدات الحديثة

للفحص الفوري في كل ما يتعلق بالغذاء، وكثرة مطالبة التجار بدخول بضائعهم بشكل سريع إلى مستودعاتهم خوفاً من عطبها وتعرضها للتلف، وذلك لأنها تكون قد تأخرت أصلاً على الجانب الآخر من المعابر وهو جانب الاحتلال الإسرائيلي. وهذا يتفق مع دراسة (الميزان، 2010) التي أكدت على أن هناك العديد من الإشكاليات التي تواجه الجهات الرقابية على المعابر في قطاع غزة، ومنها عدم توفر الإمكانيات والأجهزة المتطورة والحديثة التي تلزم لعمل الجهات الرقابية على المعابر. بينما اختلفت مع دراسة (أبو هاشم، 2014) التي أكدت على أن وزارة الاقتصاد الوطني لديها سيطرة تامة على المعابر التجارية، ويعود ذلك الاختلاف إلى أن الدراسة قامت على وزارة الاقتصاد الوطني وليس الجهات الأخرى التي تعمل معها على المعابر التجارية.

وقد كانت أعلى فقرة:

- فقرة رقم (32)، وهي (يوجد لدى الجهات الرقابية المختصة كادرٌ تفتيشٍ مؤهلٌ للإشراف على المواد الغذائية المستوردة)، وقد جاءت بوزنٍ نسبي (55.6%)، وهي بدرجة موافقة متوسطة.

ويرى الباحث أن حصول تلك الفقرة على أعلى ترتيبٍ قد يعزى إلى وجود كادرٍ مؤهلٍ ويمتلك الخبرة بالقدر المعقول للرقابة على سلامة الغذاء في قطاع غزة.

وقد كانت أدنى فقرة:

- فقرة رقم (31)، وهي (تتوفر لدى الجهات الرقابية المختصة الإمكانيات والمعدات اللازمة لفحص المواد الغذائية القادمة من المعابر فور وصولها)، وقد جاءت بوزنٍ نسبي (42.2%)، وهي بدرجة موافقة ضعيفة.

ويرى الباحث أن حصول تلك الفقرة على أدنى ترتيبٍ قد يعزى إلى عدم توفر الإمكانيات المادية والمعدات لفحص سلامة الغذاء بسبب نقص ميزانية الجهات الرقابية في قطاع غزة، وأن كل وزارة من الوزارات التي لديها أجهزتها الرقابية على المعابر لها ميزانيتها الخاصة بها، التي لا تكفي لتوفير المعدات الحديثة اللازمة لعملية الرقابة الغذائية.

و- تحليل فقرات المحور السادس "المختبرات والفحوص المخبرية":

تمَّ حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة، والنتائج في جدول رقم (12.4).

جدول (12.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكلِّ فقرةٍ من فقرات محور "المختبرات والفحوص المخبرية".

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
33	يوجد لدى الجهات الرقابية المختبرات العلمية التشخيصية المجهزة بالأجهزة الحديثة الدقيقة.	2.49	.784	%49.8	1	ضعيفة
34	عدد المختبرات كافٍ للقيام بتحليل وفحص عينات المنتجات الغذائية المستوردة والمصنعة محلياً	2.43	1.204	%48.6	2	ضعيفة
35	تتوفر المعدات المخبرية اللازمة لفحص العينات بشكل دائم	2.23	.862	%44.6	3	ضعيفة
36	يوجد تضاربٌ في نتائج الاختبارات المعملية التي يتمُّ إجراؤها في معامل الجهات الرقابية المختلفة	2.23	1.22	%44.6	4	ضعيفة
	جميع فقرات المحور معاً	2.59	.632	%51.8	--	ضعيفة

وقد تبينَ من الجدول السابق أنَّ:

- محور "المختبرات والفحوص المخبرية" جاء بوزنٍ نسبي (51.8%)، وهو بدرجة موافقة ضعيفة، ويرى الباحثُ أنَّ حصولَ محور "المختبرات والفحوص المخبرية" على درجة موافقةٍ ضعيفةٍ قد يعزى إلى قلة توفر المختبرات العلمية الحديثة بالقدر المطلوب والحديث، حيث لا زالت تجهيزات المختبرات محدودةً ولا تتناسبُ مع الإمكانيات المطلوبة منها، وهذا يتفقُ مع دراسة (الميزان، 2010)، ودراسة (أبو شمالة، 2014)، حيث أكدت هذه الدراساتُ على عدم وجود الإمكانيات اللازمة لإجراء كافة الفحوصات الخاصة بالأغذية في مختبرات قطاع غزة، وأنَّ المختبرات الحكومية قاصرةٌ وغيرُ مجهزةٍ بالشكل المطلوب فنياً ولوجستياً، والطواقم العاملة بهذه المختبرات أيضاً غير مدربةٍ تدريباً كافياً.

وقد كانت أعلى فقرة:

- فقرة رقم (33)، وهي (يوجد لدى الجهات الرقابية المختبرات العلمية التشخيصية المجهزة بالأجهزة الحديثة الدقيقة)، وقد جاءت بوزنٍ نسبي (49.8%)، وهي بدرجة موافقة ضعيفة.

ويرى الباحثُ أنّ حصولَ تلك الفقرة على أعلى ترتيبٍ قد يعزى إلى قلةِ توفرِ الأجهزة الحديثة بقدرٍ كافٍ في قطاع غزة.

وقد كانت أدنى فقرة:

- فقرة رقم (36)، وهي (يوجد تضاربٌ في نتائج الاختبارات المعملية التي يتم إجراؤها في معامل الجهات الرقابية المختلفة)، وقد جاءت بوزنٍ نسبي (44.6%)، وهي بدرجة موافقة ضعيفة.

ويرى الباحثُ أنّ حصولَ تلك الفقرة على أدنى ترتيبٍ قد يعزى إلى الاختلاف بين الجهات الرقابية على سلامة الغذاء في قطاع غزة والتباين في أداء النتائج المعملية.

ز- تحليل فقرات المحور السابع "المحددات والمعوقات التي تواجه المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة":

تمّ حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة، والنتائج في جدول رقم (13.4).

جدول (13.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات محور "التحديات والمعوقات التي تواجه المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة".

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
37	عدم توفر الوسائل والإمكانيات اللازمة لقيام العاملين في مجال الرقابة على الغذاء بعملهم على أكمل وجه	3.96	.999	79.2	3	عالية
38	عدم وجود جهة حكومية عليا كمرجعية لجميع الجهات الرقابية العاملة في قطاع غزة	4.41	.898	%88.2	1	عالية جدًا
39	عدم تناسب الإمكانيات المتاحة حاليًا للرقابة على الغذاء مع الاحتياجات الفعلية اللازمة للعمل	4.19	1.020	%83.8	2	عالية

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
40	عدم المقدرة على الحصر الدقيق للمنشآت الغذائية ومحلات بيع الأغذية والمطاعم غير المرخصة في قطاع غزة	3.13	1.200	%62.6	6	متوسطة
41	تساهم الإجراءات الإسرائيلية على المعابر في الحد من فاعلية الرقابة على سلامة الغذاء	3.37	1.076	%67.4	5	متوسطة
42	تعطل عمل مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في قطاع غزة	3.86	1.233	%77.2	4	عالية
	جميع فقرات المحور معاً	3.82	.743	%76.4	--	عالية

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- محور "المحددات والمعوقات التي تواجه المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة" جاء بوزن نسبي (76.4%)، وهو بدرجة موافقة عالية، ويرى الباحث أن حصول محور "المحددات والمعوقات التي تواجه المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة" على درجة موافقة عالية قد يعزى إلى وجود عدد كبير من المعوقات التي تواجه المنظومة الرقابية في قطاع غزة، وأهمها قلة الإمكانيات وضعف الدعم اللوجستي وعدم وجود الحدود الفاصلة بين عمل الجهات الرقابية المختلفة، وهذا يتفق مع دراسة (الاستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء، 2017-2022) ودراسة (مركز الميزان، 2014)، والتي أكدت أن المنظومة الرقابية الحالية على الغذاء في قطاع غزة تعاني من عدة معوقات ومشكلات تواجه عملها من عدة جوانب، ومنها جانب الدعم المالي واللوجستي وتوفير الاحتياجات التي تتناسب مع الواقع الحالي والمطلوب لتحقيق سلامة الغذاء وحماية صحة المستهلك في فلسطين، ويتفق مع دراسة (Madusankha, 2015) ودراسة (Sayed, Naim, 2015) والتي أكدت على وجود معوقات ومشكلات تواجه عمل الأجهزة الرقابية المتعددة والمختلفة على المستوى الفني والإداري والمالي والتنظيمي.

وقد كانت أعلى فقرة:

- فقرة رقم (38)، وهي (عدم وجود جهة حكومية عليا كمرجعية لجميع الجهات الرقابية العاملة في قطاع غزة)، وجاءت بوزن نسبي (88.2%)، وهي بدرجة موافقة عالية جداً.

ويرى الباحث أن حصول تلك الفقرة على أعلى ترتيب قد يعزى إلى أنه لا يوجد سقفية أو مظلة حكومية عليا جامعة لهذه الجهات الرقابية المختلفة.

وقد كانت أدنى فقرة:

- فقرة رقم (40)، وهي (عدم المقدرة على الحصر الدقيق للمنشآت الغذائية ومحلات بيع الأغذية والمطاعم غير المرخصة في قطاع غزة)، وقد جاءت بوزن نسبي (62.6%)، وهي بدرجة موافقة متوسطة.

ويرى الباحث أن حصول تلك الفقرة على أدنى ترتيب قد يعزى إلى غياب الإحصاءات الرسمية حول أعداد المنشآت الغذائية غير المرخصة وارتفاع حجم النشاط الاقتصادي في القطاع غير الرسمي في قطاع غزة.

2- تحليل فقرات المجال الثاني " إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء قد يساهم في ما يلي ":

تمّ حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة، والنتائج في جدول رقم (14.4).

جدول (14.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال "مساهمة إنشاء الهيئة المستقلة على الغذاء".

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
43	متابعة التزام منتجي ومصنعي ومستوردي الأغذية بنظم سلامة الغذاء	4.01	1.14	80.2%	19	عالية
44	ضمان تنسيق خدمات سلطات الرقابة على الأغذية، بما يكفل تجنب أيّ ازدواجية في العمل	4.35	.820	87%	14	عالية جدًا
45	توحيد الرقابة على سلامة الغذاء في جهة واحدة وهي الهيئة	4.15	1.102	83%	18	عالية
46	وضع القواعد الملزمة لسلامة الغذاء وفق المعايير الدولية المتعارف عليها	4.37	.847	87.4%	7	عالية جدًا
47	تحقيق الرقابة والتفتيش على تداول الأغذية المستوردة والمحلية فيها للتحقق من توافر المواصفات القياسية ومنع الغش والتدليس	4.35	.795	87%	13	عالية جدًا
48	وضع الخطط اللازمة لحصر وحدات الإنتاج الغذائي غير المرخصة وتوفير أوضاعها	4.35	.770	87%	12	عالية جدًا

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
49	التعاون والتنسيق مع المنظمات والجهات الوطنية والدولية المعنية بسلامة الغذاء	4.31	.812	%86.2	17	عالية جدًا
50	تنمية الثقافة والوعي المجتمعي فيما يخص سلامة الغذاء	4.41	.828	%88.2	8	عالية جدًا
51	منح أصحاب الشأن الحق في التظلم من قرارات الهيئة	4.45	.855	%89	5	عالية جدًا
52	تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمالية	4.49	.784	%89.8	3	عالية جدًا
53	الحد من انتشار الأغذية غير المطابقة للمواصفات الفلسطينية	4.49	.731	%89.8	2	عالية جدًا
54	تحقيق متطلبات السلامة الغذائية والرقابة عليها في جميع مراحل تداوله.	4.60	.723	%92	1	عالية جدًا
55	تطوير وتحديث طرق وأدوات الرقابة على الغذاء	4.39	.776	%87.8	10	عالية جدًا
56	بناء نظام لإدارة الأزمات والطوارئ ونظام الإنذار المبكر والاستدعاء والسحب من التداول	4.33	.909	%86.6	16	عالية جدًا
57	بناء نظام مركزي لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالسلامة الغذائية	4.49	.857	%89.8	4	عالية جدًا
58	إصدار تقارير بشكل دوري للمؤسسات المحلية والمنظمات الدولية ذات العلاقة بما يساهم في تعزيز دورهم في تقديم الدعم الفني والتنظيمي لتحقيق السلامة الغذائية	4.37	.799	%87.4	11	عالية جدًا
59	تأمين التواصل المعلوماتي المطلوب بين كافة المعنيين بسلامة الغذاء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي	4.41	.852	%88.2	9	عالية جدًا
60	إعداد الإحصاءات والدراسات والأبحاث المتعلقة بسلامة الغذاء	4.33	.909	%86.6	15	عالية جدًا
61	المشاركة في تمثيل دولة فلسطين في المحافل الدولية في مجال سلامة الغذاء	4.43	.877	%88.6	6	عالية جدًا
	جميع فقرات المجال معًا	4.37	.697	%87.4	--	عالية جدًا

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- "إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء قد يساهم في ما يلي" جاءت بوزنٍ نسبي (87.4%)، وهو بدرجة موافقة عالية جداً، ويرى الباحث أن حصول مجال "إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء قد يساهم في ما يلي" على درجة موافقة عالية جداً قد يعزى إلى أهمية وضرورة إنشاء هيئة رقابية مستقلة لما لها من دور هام في الرقابة على الغذاء، وهو الأمر الذي يواكب التجارب العربية والغربية والتي أثبتت نجاح الإدارة المركزية في الرقابة على الغذاء، بأن يكون هذا الجانب من اختصاص جهة واحدة وعليا، وهذا ما عبّر عنه المبحوثون وذلك لدرائتهم ومعرفتهم بأهمية أن يكون هناك جهة حكومية عليا تقوم بالإشراف على كل ما يتعلق بسلامة الغذاء، متمثلة بالهيئة المستقلة للغذاء في قطاع غزة، وهذا يتفق مع الدراسات التالية:

El-Jardali, Hammoud et al., 2014, Li, Qi et al. 2010, Sayed, Naim, 2015, Madusankha, 2015, Alkandari and Jackes, 2012, Alomirah, H. F. et. Al., 2010

والتي أكدت على حتمية إنشاء هيئة مستقلة للغذاء في الدول التي تمت الدراسة عليها، وذلك لأن نموذج هذه الهيئات هو الذي سيعمل بشكل كبير على تحقيق متطلبات السلامة الغذائية والرقابة عليها في جميع مراحل تداوله).

وقد كانت أعلى فقرة:

- فقرة رقم (54)، وهي (تحقيق متطلبات السلامة الغذائية والرقابة عليها في جميع مراحل تداوله)، وقد جاءت بوزنٍ نسبي (92%)، وهي بدرجة موافقة عالية جداً.

ويرى الباحث أن حصول تلك الفقرة على أعلى ترتيب قد يعزى إلى الاهتمام البالغ بتوفير وتحقيق جميع متطلبات سلامة الغذاء، من قبل أفراد عينة البحث.

وقد كانت أدنى فقرة:

- فقرة رقم (43)، وهي (متابعة التزام منتجي ومصنعي ومستوردي الأغذية بنظم سلامة الغذاء)، وقد جاءت بوزنٍ نسبي (80.2%)، وهي بدرجة موافقة متوسطة.

ويرى الباحث أن حصول تلك الفقرة على أدنى ترتيب قد يعزى إلى وجود جهد رقابي حالي على المنتجين والمصنعين والمستوردين بالشكل الذي يتناسب مع الإمكانيات المتاحة حالياً.

3- تحليل فقرات المجال الثالث "التحديات التي تواجه إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء":

تمّ حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة، والنتائج في جدول رقم (15.4).

جدول (15.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال "التحديات التي تواجه إنشاء هيئة رقابية مستقلة للرقابة على سلامة الغذاء".

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
62	غياب التوحيد السياسي والقانوني بين قطاع غزة والضفة الغربية بفعل الانقسام الفلسطيني	4.35	.820	%87	1	عالية جدًا
63	شحٌ ومحدودية الموارد المالية الحكومية	4.23	.971	%84.6	2	عالية جدًا
64	صعوبة تطوير المختبرات بفعل القيود الإسرائيلية	4.01	1.288	%80.2	7	عالية
65	مقاومة التغيير من قِبل الجهات الرقابية ذات العلاقة	4.11	.972	%82.2	4	عالية
66	ضعف ثقافة تطوير الأنظمة الرقابية لدى المنتجين والمصنعين والمستوردين والمواطنين	4.09	1.044	%81.8	5	عالية
67	عدم اقتناع بعض المسؤولين وصناع القرار بأهمية إنشاء الهيئة المستقلة للغذاء	4.03	.979	%80.6	6	عالية
68	نقص الكوادر البشرية المؤهلة	4.13	1.058	%82.6	3	عالية
	جميع فقرات المجال معاً	4.14	.663	%82.8	--	عالية

وقد تبين من الجدول السابق أنّ:

- "التحديات التي تواجه إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء" جاءت بوزن نسبي (82.8%)، وهي بدرجة موافقة عالية، ويرى الباحث أنّ حصولَ "التحديات التي تواجه إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء" على درجة موافقة عالية قد يعزى إلى:
- إلى أنّ الوضع الفلسطيني بشكل عام يوجد به تعقيدات متعددة من عدة جوانب، ومنها ازدواج المرجعية السياسية والقانونية بين غزة والضفة بسبب الانقسام الفلسطيني والتحديات المالية التي تواجه دولة فلسطين، وأحياناً عدم اقتناع بعض من أصحاب القرار بالتغيير والانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى أكثر تطوراً وحدثاً، وهذا يتفق مع العديد من الدراسات التي تناولت الوضع الفلسطيني وأثر الانقسام عليه وعلى جميع مكونات الدولة الفلسطينية ومؤسساتها سواء من الناحية القانونية أو التشريعية أو الإدارية أو التنظيمية...إلخ.

وقد كانت أعلى فقرة:

فقرة رقم (62)، وهي (غياب التوحيد السياسي والقانوني بين قطاع غزة والضفة الغربية بفعل الانقسام الفلسطيني)، وقد جاءت بوزن نسبي (87%)، وهي بدرجة موافقة عالية جدًا.

ويرى الباحث أن حصول تلك الفقرة على أعلى ترتيب قد يعزى إلى استمرار الانقسام الفلسطيني والتضارب في عمليات التنسيق من عدة جوانب، ومنها السياسي والقانوني أو ما بين الأجهزة الرقابية نفسها في قطاع غزة والضفة الغربية.

وقد كانت أدنى فقرة:

• فقرة رقم (64)، وهي (صعوبة تطوير المختبرات بفعل القيود الإسرائيلية)، وجاءت بوزن نسبي (80.2%)، وهي بدرجة موافقة عالية.

ويرى الباحث أن حصول تلك الفقرة على أدنى ترتيب قد يعزى إلى القدرة والإمكانية على تطوير المختبرات، إذا كان هناك قرار من قبل الجهات المعنية والمسئولة عن ذلك والقدرة على توفير الدعم المالي واللوجستي لتطوير المختبرات.

تحليل السؤال الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الباحثين حول مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة تعزى للعوامل الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

وينفرع من السؤال الرابع ما يلي:

أولاً: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الباحثين حول مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة تعزى لمتغير الجنس.

استخدم الباحث اختبار "T" للتعرف على الفروق بين المجموعتين.

جدول (16.4): المتوسط والقيمة (ت) المحسوبة ودلالاتها للتعرف على الفروق تبعاً لمتغير الجنس.

العنوان	الجنس	العدد	المتوسط	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة	نكر	48	3.49	-1.331	.190
	أنثى	3	3.76		

يتبين من الجدول (16.4) أن قيمة مستوى الدلالة "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" تساوي (0.190) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء المبحوثين حول مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة وفقاً لمتغير الجنس.

ثانياً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء المبحوثين حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" تعزى لمتغير العمر.

استخدم الباحث اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متغير العمر، حيث إن الاختبار يقيس الفرق بين ثلاث عينات مستقلة فأكثر.

جدول (17.4): نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" طبقاً لاختلاف متغير العمر.

العنوان	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع المتوسط	أداة الإحصاء (ف)	مستوى الدلالة
مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة.	1.180	3	.393	4.084	.012
	4.528	47	.096		
	5.708	50			

يتبين من الجدول (17.4) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.012) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء المبحوثين حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" تعزى لمتغير العمر.

ولتحديد الفروق في آراء أفراد عينة الدراسة "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" وفقاً لمتغير العمر لصالح أي فئة من فئات متغير العمر، استخدم الباحث اختبار "شيفيه" وكانت نتيجة الاختبار كما يلي:

جدول (18.4): اختبار شيفيه لتوضيح الفروق في متغير العمر.

العمر (المتوسط)	أقل من 30 سنة (2.84)	من 30 - 40 سنة (3.45)	من 40 - 50 سنة (3.54)	50 سنة فأكثر (3.63)
أقل من 30 سنة (2.84)	*			
من 30 - 40 سنة (3.45)	.017	*		
من 40 - 50 سنة (3.54)	.039	.892	*	
50 سنة فأكثر (3.63)	.092	.457	.860	*

يتضح من الجدول أعلاه:

- 1- يوجد فروق في الإجابات بين العمر الأقل من 30 سنة والعمر من 30 - 40 سنة لصالح العمر من 30 - 40 سنة.
- 2- يوجد فروق في الإجابات بين العمر الأقل من 30 سنة والعمر من 40 - 50 سنة لصالح العمر من 40 - 50 سنة.
- 3- لا يوجد فروق في الإجابات بين العمر الأقل من 30 سنة والعمر من 50 سنة.
- 4- لا يوجد فروق في الإجابات بين العمر من 30 - 40 سنة والعمر الأكثر من 40 - 50 سنة.
- 5- لا يوجد فروق في الإجابات بين العمر من 30 - 40 سنة والعمر الأكثر من 50 سنة.
- 6- لا يوجد فروق في الإجابات بين العمر من 40 - 50 سنة والعمر الأكثر من 50 سنة.

ثالثاً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء المبحوثين حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" تعزى لمتغير المؤهل العلمي. استخدم الباحث اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متغير المؤهل العلمي، حيث إن الاختبار يقيس الفرق بين ثلاث عينات مستقلة فأكثر.

جدول (19.4): نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" طبقاً لاختلاف متغير المؤهل العلمي.

العنوان	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع المتوسط	أداة الإحصاء (ف)	مستوى الدلالة
مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة	1.276	3	.425	4.511	.007
داخل المجموعات	4.632	47	.094		
المجموع	5.708	50			

يتبين من الجدول (19.4) أنّ قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.007) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء المبحوثين حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولتحديد الفروق في آراء أفراد عينة الدراسة حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" وفقاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح أيّ فئة من فئات متغير المؤهل العلمي، استخدم الباحث اختبار "شيفيه" وكانت نتيجة الاختبار كما يلي:

جدول (20.4): اختبار شيفيه لتوضيح الفروق في متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي (المتوسط)	دبلوم متوسط فأقل (2.52)	بكالوريوس (3.58)	ماجستير (3.46)	دكتوراه (3.35)
دبلوم متوسط فأقل (2.52)	*			
بكالوريوس (3.58)	.000	*		
ماجستير (3.46)	.099	.223	*	
دكتوراه (3.35)	.005	.020	.470	*

يتضح من الجدول أعلاه:

- 1- يوجد فروق في الإجابات بين من مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط وبين من مؤهلهم العلمي بكالوريوس لصالح من مؤهلهم العلمي بكالوريوس.
- 2- لا يوجد فروق في الإجابات بين من مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط وبين من مؤهلهم العلمي ماجستير.

3- يوجد فروقٌ في الإجابات بين مَنْ مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط وبين مَنْ مؤهلهم العلمي دكتوراه لصالح مَنْ مؤهلهم العلمي دكتوراه.

4- لا يوجد فروقٌ في الإجابات بين مَنْ مؤهلهم العلمي بكالوريوس وبين مَنْ مؤهلهم العلمي ماجستير.

5- يوجد فروقٌ في الإجابات بين مَنْ مؤهلهم العلمي بكالوريوس وبين مَنْ مؤهلهم العلمي دكتوراه لصالح مَنْ مؤهلهم العلمي بكالوريوس.

6- لا يوجد فروقٌ في الإجابات بين مَنْ مؤهلهم العلمي ماجستير وبين مَنْ مؤهلهم العلمي دكتوراه.

رابعاً: لا توجد فروقٌ ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء المبحوثين حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

استخدم الباحث اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متغير سنوات الخبرة، حيث إن الاختبار يقيس الفرق بين ثلاث عينات مستقلة فأكثر.

جدول (21.4): نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" طبقاً لاختلاف متغير سنوات الخبرة.

العنوان	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع المتوسط	أداة الإحصاء (ف)	مستوى الدلالة
مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء	767.	3	.256	2.433	.077
في قطاع غزة	4.941	47	.105		
المجموع	5.708	50			

يتبين من الجدول (21.4) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.077) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء المبحوثين حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

خامساً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء المبحوثين حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

استخدم الباحث اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متغير المسمى الوظيفي، حيث إن الاختبار يقيس الفرق بين ثلاث عينات مستقلة فأكثر.

جدول (22.4): نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" طبقاً لاختلاف متغير المسمى الوظيفي.

العنوان	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع المتوسط	أداة الإحصاء (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.113	2	.057	.485	.619
داخل المجموعات	5.595	48	.117		
المجموع	5.708	50			

يتبين من الجدول (22.4) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (.619) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء المبحوثين حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

مقدمة

يتناول هذا الفصل ملخص نتائج البحث الميدانية، وينتهي بتقديم التوصيات.

1.5 النتائج

ويتمثل ذلك في عرض أبرز النتائج التي توصل إليها البحث فيما يتعلق بالإجابة على تساؤلاته وتحقيق أهدافه، على النحو التالي:

- 1- لا يوجد جسم أو جهة حكومية عليا جامعة للجهات الرقابية المختلفة.
- 2- عدم تناسب الإمكانيات المتاحة حالياً؛ للرقابة على الغذاء مع الاحتياجات الفعلية اللازمة للعمل
- 3- محدودية قدرة الجهات الرقابية على الغذاء بالالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بسلامة الغذاء.
- 4- أن القوانين والأنظمة المطبقة على الغذاء بحاجة الى تطوير وتحديث بما يتلائم مع توصيات ومتطلبات المنظمات الدولية العاملة في مجال سلامة الغذاء.
- 5- هناك ضعف وقصور في التنسيق بين الجهات الرقابية المتعددة على الغذاء.
- 6- عدم حصول الكوادر البشرية العاملة في الرقابة على التدريب والتطوير المهني الكافي.
- 7- إن سياسات الاحتلال الاسرائيلي وإغلاق المعابر بشكل دائم يؤثر على عمل الأجهزة الرقابية على المعابر بشكل كبير.

- 8- إن مختبرات فحص الغذاء محدودة الإمكانيات وتحتاج الي مزيد من التطوير والتحديث
- 9- أن وجود هيئة رقابية مستقلة للغذاء سيكون لها دور مهم في تحقيق متطلبات سلامة الغذاء.
- 10- أن الانقسام الفلسطيني وصعوبة الحصول على التمويل من أبرز التحديات التي تواجه إنشاء هيئة رقابية مستقلة على الغذاء.

1.1.5. السؤال الخامس: ما هو التصور المقترح لإنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، قام الباحثُ بتحديد أهم نقاط الضعف وأوجه القصور التي أظهرتها نتائج الدراسة، وذلك للارتقاء بها وتحسينها، وبعد الاطلاع على التجارب المختلفة في الدول الأجنبية والدول العربية، تمَّ بناء التصور المقترح للدراسة.

حيث جاء التصور المقترح كالتالي:

2.1.5. التصور المقترح للدراسة:

تمهيد:

تناولت الدراسة الحالية في الفصول السابقة الإطار العام للدراسة، ثمَّ تمَّ عرض الإطار النظري والذي تضمَّن الحديث فيه عن واقع عمل المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة، وكذلك تمَّ التطرق إلى الهيئات المستقلة بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص، وكذلك تمَّ توضيح الهيئات المستقلة على الغذاء من كافة الجوانب، وتمَّ التعرف على التجارب العالمية والعربية في مجال إنشاء الهيئات المستقلة على الغذاء، وبعد الاطلاع على نتائج الدراسة تبين وجود بعض الإشكاليات وأوجه القصور التي تواجه المنظومة الرقابية في قطاع غزة، وبينت نتائج الدراسة مدى الاستجابة العالية من قِبَل المبحوثين لإنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة.

حيث تمَّ استخدام المنهج البنائي لبناء التصور المقترح والذي يعرف بأنه: "المنهج المتبع في إنشاء وتطوير برامج أو هيكل معرفي جديد لم يكن معروفاً من قِبَل بالكيفية نفسها" (الآغا، الأستاذ، 2004).

وحاول الباحثُ في هذا الجانب الخروج بتصوُّرٍ مقترحٍ لإنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة، قائم على أسس علمية وقانونية وتشريعية وإدارية وهيكلية.

وفي ضوء ما تقدم، سيتم الإجابة عن السؤال الرابع من هذه الدراسة، والذي ينصُّ على: "ما هو التصور المقترح لإنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة؟".

وسيتم الإجابة عن هذا السؤال، وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: منطلقات التصور المقترح:

ويمكن للباحث تصنيف منطلقات التصور المقترح إلى منطلقات مستمدة من الدراسة النظرية والميدانية، ومنطلقات مستمدة من التوجهات العالمية والعربية الدولية.

1- المنطلقات المستمدة من الدراسة النظرية والميدانية:

- أ- الهيئات المستقلة للغذاء تعتبر التطور الطبيعي للمنظومة الرقابية على الغذاء، والتي تتوزع فيها الأدوار الرقابية على الجهات المتعددة والمعنية.
- ب- الهيئات المستقلة للغذاء لها دورٌ كبيرٌ في تحقيق متطلبات سلامة الغذاء وهذا هو المنشود والمطلوب في كافة المجتمعات.
- ج- تساعد الهيئات المستقلة على الغذاء من خلال الإحصائيات والتقارير والتصورات، في مساعدة صناع القرار في بلورة القرارات المناسبة في هذا الاتجاه.
- د- أظهرت نتائج الدراسة درجةً تقديرٍ كبيرةٍ لإنشاء الهيئة المستقلة في قطاع غزة، وهو ما يستوجبُ البدءَ باتخاذ القرارات المناسبة لتنفيذ ذلك.
- هـ- توفير مصدر مستقلٍّ وموحدٍ للمعلومات والإحصائيات المتعلقة بسلامة الغذاء.

2- المنطلقات المستمدة من التوجهات العالمية:

- أ- قامت العديد من الدول الأجنبية والعربية بإنشاء الهيئات المستقلة على الغذاء وذلك لرؤيتها أنها الطريقة الصحيحة لضبط قطاع الغذاء بكافة جوانبه ومتطلباته.
- ب- الهيئات المستقلة للغذاء تعمل على ضبط قطاع الغذاء بالصورة الجيدة والمطلوبة، وهذا بدوره يمنح الدولة فرصاً كبيرةً في مجال التبادل التجاري والصادرات الغذائية أيضاً، وتعزيز المنتج المحلي للمستهلك.
- ج- أنّ الهيئات المستقلة على الغذاء أصبحت مطلباً هاماً من الكثير من المؤسسات الدولية والعالمية في مجال الغذاء.
- د- عملت الكثير من الدول التي تبني أسلوب المركزية في الرقابة على الغذاء، وهو يعتبر شكلاً من أشكال الهيئات المستقلة على الغذاء.

ثانياً: فلسفة التصور:

يمكن تحديد مؤشرات، وموجهات فلسفة التصور المقترح لإنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء على النحو التالي:

- 1- أن تستند فلسفة التصور على فلسفة قانونية وتشريعية تعبر عن الدور الأساسي لإصدار القوانين والتشريعات المتعلقة في علاج مشكلات المجتمع من الناحية الصحية المرتبطة بالغذاء، والقدرة على مواكبة المستجدات القانونية والتشريعية العالمية فيما يتعلق بالغذاء.
- 2- فلسفة تتيح الفرصة للاستفادة من التجارب الدولية والعربية في المجال المتعلق بضبط وأحكام الرقابة على الغذاء.
- 3- فلسفة تستند إلى توحيد جهود الجهات المعنية داخل الإطار المؤسسي المشرف على الغذاء في القطاع، وتقويمها بما يضمن عدم تكرار الجهود، والاستفادة منها في بناء الشراكات الدولية واتخاذ القرارات الفاعلة.

ثالثاً: الأسس التي يستند إليها التصور:

يأتي هذا التصور من باب استصدار قانونٍ ينصُّ على إنشاء الهيئات المستقلة للغذاء في قطاع غزة، انطلاقاً من أهمية الهيئات المستقلة للغذاء من ناحية الدور المناط بها فيما يتعلق بسلامة الغذاء. باعتبار أن:

- 1- الهيئات المستقلة للغذاء هي الأكثر انسجاماً مع قوانين الغذاء الجديدة.
- 2- الهيئات المستقلة للغذاء هي النمط الذي تستخدمه الكثير من الدول الأخرى في مجال الغذاء.
- 3- الهيئات المستقلة للغذاء هي الورقة الرابحة للحاق بركب التطور والتقدم في مجال الغذاء.
- 4- الهيئات المستقلة للغذاء هي النمط الأنسب لنظام الرقابة على الغذاء في قطاع غزة.
- 5- الهيئات المستقلة للغذاء تركز على النمو التصاعدي في كفاءة وفعالية الرقابة على الغذاء.
- 6- الهيئات المستقلة للغذاء تحقق رضا المجتمع المحلي عن الخدمات المقدمة، وذلك حسب تجارب الدول الأخرى.

رابعاً: أهداف التصور:

يسعى التصور المقترح إلى:

- 1- إطلاع المسؤولين وصناع القرار بأهمية إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة.
- 2- التعرف على متطلبات إنشاء الهيئة الرقابية المستقلة للغذاء.
- 3- معرفة أهم أهداف عمل الهيئة الرقابية المستقلة للغذاء.
- 4- التعرف على الهيئة من ناحية المهام والصلاحيات وإدارتها وهيكلتها.

خامساً: متطلبات إنشاء الهيئة الرقابية المستقلة للغذاء:

يلزم لإنشاء الهيئة الرقابية المستقلة للغذاء في قطاع غزة، وذلك وفقاً للفقرة التاسعة من المادة (69) من القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003، القيام بالخطوات التالية:

1- القيام باستصدار قرار من مجلس الوزراء الفلسطيني بإنشاء الهيئة الرقابية المستقلة للغذاء وذلك حسب الإجراءات القانونية المتبعة، وهذا بناءً على دراسة تُبين أهمية وضرورة إنشاء تلك الهيئة ومبررات ومتطلبات إنشائها.

2- إعداد مشروع قانون لتنظيم تلك الهيئة على أن يتضمن معالجة الآتي:

أ- تبعية الهيئة: يجب أن تكون تبعية الهيئة وفقاً للفقرة "ب" من البند التاسع من المادة 69 من القانون الفلسطيني المعدل لعام 2003، حيث ستمنح هذه التبعية للهيئة الاستقلالية والقدرة اللازمة لممارسة عملها.

ب-مقار الهيئة الرئيسية والفرعية: وهي التي يقرر مجلس الوزراء انشائها سواء المقر الرئيس أو المقار الفرعية في مختلف محافظات الوطن وذلك بالتوافق مع توصيات مجلس الإدارة في هذا الجانب.

ج- مهام الهيئة واختصاصاتها: وذلك أن يكون بالتفصيل، وخصوصاً ما يتعلق بدور الهيئة التخطيطي ومسئوليتها عن رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات، وما يمكن أن يمنح لها من بعض الاختصاصات الأخرى اللازمة لممارسة دورها.

د- إدارة الهيئة: وذلك من حيث تشكيل مجلس الإدارة ومدى مشاركة القطاع الخاص والأهلي في هذا التشكيل، ومن حيث اختصاصات مجلس الإدارة وكيفية اجتماعاته، والأنصبه المتعلقة باتخاذ القرارات فيه، ومن حيث الجهاز التنفيذي والأنظمة الإدارية والمالية التي يخضع لها هذا الجهاز.

هـ- الموارد المالية للهيئة المستقلة للغذاء:

- الأموال المخصصة لها في الموازنة العامة
- الهبات والتبرعات والمنح والمساعدات التي تقدم للهيئة، والتي يوافق عليها مجلس الوزراء.
- رسوم الخدمات التي تحدد بلائحة تصدر عن مجلس الوزراء الفلسطيني.

الهيكل العام للتصور المقترح:

تعريف الهيئة المستقلة للغذاء:

هي جهة رسمية وطنية مستقلة ذات صلاحيات تخطيطية وإشرافية وتنفيذية، تتبع أعلى سلطة تنفيذية (مجلس الوزراء) وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، وتهدف إلى ضمان سلامة الغذاء ونوعيته وصلاحيته للاستهلاك البشري في جميع مراحل تداوله، بما يتفق مع القواعد الفنية والمواصفات والمقاييس المعتمدة وفق التشريعات المعمول بها، والعمل على تنفيذ المتطلبات واتخاذ الإجراءات المتعلقة بذلك، وتتكون من ممثلين عن كافة الجهات المعنية بسلامة الغذاء.

الرؤية:

تحقيق الرقابة الفاعلة على الغذاء التي ترتقي بسلامة الغذاء وجودته من إنتاج الغذاء حتى استهلاكه.

الرسالة:

تطبيق نظام رقابي متكامل يستند على الأسس العلمية والمعايير العالمية، ويحقق مستويات عالية من سلامة الغذاء وجودته، بمشاركة الأطراف ذات العلاقة.

الهدف العام للهيئة المستقلة للغذاء:

تهدف الهيئة إلى تحقيق جميع متطلبات سلامة الغذاء، والتي تتكفل بالحفاظ على صحة وسلامة الإنسان، من خلال الرقابة والإشراف على الغذاء في جميع مراحل تداوله سواء كان منتجاً محلياً أو مستورداً، ومنع الغش والتدليس فيه وإجراء التفتيش اللازم على الجهات ذات العلاقة لضمان أن تكون عمليات تداول الأغذية وفقاً للأسس الصحية السليمة.

المهام والصلاحيات التي تتولّاها الهيئة:

- 1- تطبيق القواعد الفنية وتدابير الصحة المعتمدة المتعلقة بالغذاء، سواء كان منتجاً محلياً أو مستورداً.
- 2- القيام بإجراءات تقييم مطابقة الغذاء للقواعد الفنية والمواصفات القياسية.
- 3- منع تداول أيّ غذاءٍ أو إدخاله للدولة إذا ثبت عدم مطابقته للقواعد الفنية أو التدابير الصحية أو ثبت عدم صلاحيته للاستهلاك البشري.
- 4- منح الشهادات الصحية لغايات التصدير للغذاء المنتج محلياً وحسب القواعد الفنية وتدابير الصحة المعمول بها بناء على طلب المصدر.
- 5- التفتيش على أيّ مكان يتمّ تداول الغذاء فيه وعلى العاملين في هذا المكان.
- 6- الرقابة على تطبيق ممارسات التصنيع الجيد، ونظام تحليل المخاطر، وضبط النقاط الحرجة في عمليات تداول الغذاء.
- 7- تكليف مختصّين بإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالغذاء ومكوناته وقيّمته الغذائية، ونشر تلك الدراسات وتشجيع البحوث والمبادرات العلمية من خارج المؤسسة واعتمادها.
- 8- التعاون مع الجهات الرّسمية وغير الرّسمية والجامعات والمراكز العلمية والمؤسسات والمنظمات المحلية والعربية والإقليمية والدولية في مجال الرقابة على الغذاء والبيئة والأمراض والقواعد الفنية وتدابير الصحة.
- 9- نشر المطبوعات المتعلقة بالقواعد الفنية وتدابير الصحة وتوزيعها وبيعها.

إدارة الهيئة:

أولاً: مجلس الإدارة:

هو السلطة العليا التي تتولّى إدارة شؤون الهيئة وتصريف أمورها، ويتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة في حدود هذا النظام، حيث يقترح أن يكون برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من:

- 1- ممثل عن وزارة الصحة.
- 2- ممثل عن وزارة الزراعة.
- 3- ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني.
- 4- ممثل عن مؤسسة المواصفات والمقاييس.

- 5- ممثل عن وزارة التربية والتعليم.
- 6- ممثل عن الجامعات الفلسطينية.
- 7- ممثل عن جمعيات حماية المستهلك.
- 8- ممثل عن اتحاد الصناعات الغذائية.
- 9- ممثل عن اتحاد الغرف التجارية.

مهام وصلاحيات مجلس الإدارة:

- 1- إقرار السياسة العامة والخطط (الاستراتيجية والتشغيلية) للهيئة ومتابعة تنفيذها.
- 2- إقرار الأسلوب الإداري والمالي الذي يلائم إدارة الهيئة والذي يمكنها من تحقيق أهدافها.
- 3- إقرار اللوائح والنظم الإدارية والمالية والفنية التي تتناسب مع المهام الموكلة والمحددة للهيئة وكيفية إدارتها.
- 4- إقرار القواعد والإجراءات والتي يمكن من خلالها تكوين اللجان العلمية والفنية والمتخصصة وفرق العمل، وتحديد مكافآت أعضائها.
- 5- تشكيل اللجنة الفنية العليا للرقابة على الغذاء من قبل المدير العام.
- 6- إقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة.
- 7- إقرار التقرير السنوي للهيئة في نهاية كل عام، والحساب الختامي للهيئة تمهيداً لرفعه إلى رئيس مجلس الوزراء.
- 8- تعيين مدقق أو أكثر لحسابات الهيئة، واعتماد التقارير التي تصدر عنه.
- 9- قبول المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا والأوقاف التي تقدم للهيئة.
- 10- الموافقة على فتح فروع أو مكاتب للهيئة.
- 11- عقد الاتفاقيات مع المؤسسات المحلية والعربية والدولية، بما يحقق أهداف المؤسسة.

ثانياً: المدير التنفيذي للهيئة:

يُعيّن بقرار من رئيس مجلس الوزراء، ويتولّى متابعة تنفيذ سياسة مجلس إدارة الهيئة وخطته تحت إشراف رئيس مجلس إدارة الهيئة.

مهام المدير التنفيذي:

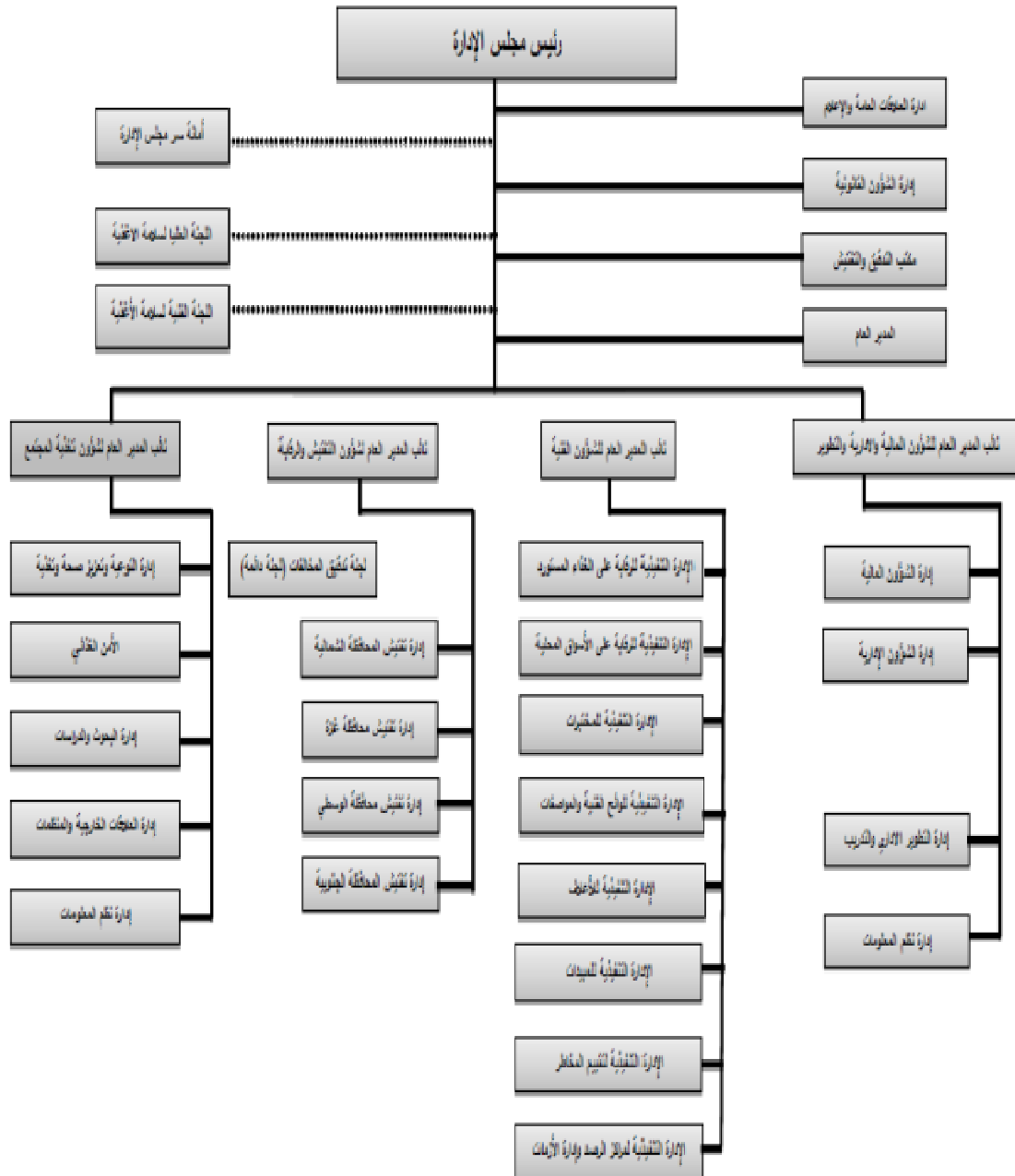
- 1- إعداد خطط الرقابة على سلامة الغذاء والتأكد من صلاحيته للاستهلاك الآدمي.
- 2- إعداد برامج الوعي الغذائي، والعمل على إنشاء قنوات اتصال مع المستهلكين.
- 3- اقتراح الأسلوب الإداري والمالي الملائم لإدارة الهيئة، وعرضه على مجلس الإدارة لاعتماده.
- 4- تقديم اقتراحات للخطط والبرامج الملائمة لتنفيذ كافة الأهداف التي أنشئت الهيئة من أجل تحقيقها، وثم عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- 5- تطبيق كل ما تقضي به الأنظمة واللوائح، الخاصة بشغل وظائف الهيئة، وإقرار إعاره المرغوب في استعارتهم أو انتدابهم.
- 6- إعداد مشروع الموازنة التقديرية السنوية للهيئة، وعرضه على مجلس الإدارة للنظر فيه وإقراره.
- 7- تنفيذ البرامج وجميع نشاطات الهيئة فيما يتناسب مع الميزانية السنوية للهيئة.
- 8- إعداد مشاريع اللوائح اللازمة لتسيير العمل في الهيئة، ورفعها إلى مجلس الإدارة لإقرارها.
- 9- اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن توصيات اللجان المتخصصة التي يشكلها المجلس.
- 10- تمثيل الهيئة لدى الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات الأخرى ذات العلاقة داخل دولة فلسطين وخارجها.
- 11- الصرف من الميزانية المعتمدة، واتخاذ جميع الإجراءات المالية وفق الأنظمة واللوائح المقررة.
- 12- إعداد التقرير السنوي والتقارير الخاصة بتنفيذ خطط الهيئة وبرامجها، وعرضها على مجلس الإدارة.

إدارات الهيئة التنفيذية:

- 1- الإدارة التنفيذية للرقابة علي الغذاء المستورد
- 2- الإدارة التنفيذية للرقابة علي الاسواق المحلية
- 3- الإدارة التنفيذية للمختبرات
- 4- الإدارة التنفيذية للوائح الفنية والمواصفات
- 5- الإدارة التنفيذية لتقييم المخاطر
- 6- الإدارة التنفيذية للأعلاف
- 7- الإدارة التنفيذية للمبيدات
- 8- الإدارة التنفيذية لمراكز الرصد وإدارة الأزمات

الهيكل التنظيمي:

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي المقترح، موضحًا من خلاله قنوات التواصل، والمكونات الأساسية:



2.5 التوصيات

- 1- العمل على وضع قانون خاص وموحد لسلامة الغذاء في فلسطين.
- 2- على الجهات الرقابية المختلفة التواصل المستمر مع الجهات الدولية لضمان سلامة الأغذية للإستفادة من تجاربها في مجال إنشاء الهيئات المستقلة للغذاء.
- 3- التقدم بتصور عام لأصحاب القرار وصنّاع السياسات حول أهمية إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة.
- 4- التنسيق مع كافة الجهات المعنية (مؤسسات المجتمع المدني - قطاع خاص) لتوضيح أهمية إنشاء الهيئة المستقلة للغذاء في قطاع غزة.
- 5- عقد مجموعة من ورش العمل حول فكرة إنشاء الهيئة المستقلة للغذاء تحت مظلة مجلس الوزراء الفلسطيني بعد الاطلاع والاستفادة من التجارب الدولية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع العربية

[1] الكتب:

- 1- الأغا، إ. الأستاذ، م. (2004): مقدمة في تصميم البحث التربوي 2000م، غزة: مطبعة الرنتيسي للطباعة والنشر.
- 2- بدوي، ع. (ب.ت): الرقابة علي المؤسسات العامة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- 3- حجاج، خ. (2008): محاضرات في إدارة الأعمال، مكتبة القدس للطباعة والنشر، فلسطين.
- 4- حنفي، ع. (2000): السلطات الإدارية المستقلة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- 5- خليل، ج. (2001): دور السلطة التشريعية في الرقابة على الاموال العامة،
- 6- الدستور المصري (2014).
- 7- دلفوليه، ج. (2008) : القانون الإداري، ترجمة منصور القاضي - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت-2008 - ج2، ص343.
- 8- ربيع، أ. (2007): التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss، كلية التجارة ، جامعة المنوفية، مصر.
- 9- شطناوي، ع. (1990): نظرية المؤسسات العامة وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ص12.
- 10- شكري، ف. (ب.ت): الرقابة المالية العليا (مفهوم عام وتنظيمات أجهزتها في الدول العربية وعدد من الدول الأجنبية)، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بلا سنة طبع، ص15.
- 11- صابر وآخرون، (2002): أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية، الإسكندرية- مصر.
- 12- العامري وآخرون (2007): الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 13- العلق، ب. (2008): الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- 14- القانون الفلسطيني المعدل 2003.

- 15-قلعاوي، غ. (1995): القطاع العام ... إلى أين، دار المكتبي للطباعة والنشر، سوريا.
16-النعمي، ص. (2004) : الإدارة، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع.

[2] الرسائل العلمية:

- 1- أبو هاشم، م. (2014): دور وزارة الاقتصاد الوطني في الرقابة علي الواردات من المواد الغذائية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
- 2- أمين، س. (2001): استقلال السلطة القضائية بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة)، جامعة صلاح الدين ، العراق.
- 3- بن زيطة، ع. (2017): ضرورة إنشاء سلطة إدارية مستقلة كألية للحماية القانونية للبيانات الشخصية في مواجهة استخدام المعلوماتية، جامعة أدرار، الجزائر.
- 4- الجميلي، ع. (2004): رقابة الهيئات المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة. جامعة النهريين، العراق.
- 5- حيدري، س. (2004): السلطات الإدارية المستقلة واشكالية الاستقلال، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية الجزائر.
- 6- درويش وآخرون (2012): الرقابة الإستراتيجية وأثرها علي منظمات المجتمع المدني دراسة ميدانية علي منظمات حقوق الإنسان، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 7- زوار حفيظة(2004): لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة كسلطة إدارية مستقلة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
- 8- عبد الكريم وآخرون (2009): إستقلال السلطة القضائية وتوازن السلطات داخل الدولة رسالة ماجستير كلية القانون - جامعة بغداد.
- 9- عودة، ر. (2014): تقييم مدى فعالية نظام الرقابة على الأغذية، دراسة حالة بلدية غزة وبلديات شمال غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
- 10- القيسي، ح. (2005): مفهوم الاستقلال والهيئات المستقلة في دستور 2005 - كلية القانون - الجامعة المستنصرية.
- 11- مباركي، ج. طيفور، ن. (2010): السلطات الإدارية المستقلة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في القانون 2009-2010.الجزائر
- 12- مونية، ب. (2004): سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

[3] الدوريات والأبحاث والمنشورات:

- 1- أبو دية، أ. حرب، ج. (2006): إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي: السلطة التنفيذية مؤسستا الرئاسة ومجلس الوزراء، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، رام الله.
- 2- أبو شمالة، س. (2017): فاعلية منظومة المساءلة في متابعة قضايا حماية المستهلك، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، غزة، فلسطين.
- 3- ادعيس، م. (2003): المؤسسات العامة والسلطة التنفيذية الفلسطينية- الإشكاليات والحلول- الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن- رام الله.
- 4- البرغوثي وآخرون (2008): دراسة- جدوي ومتطلبات إنشاء هيئة وطنية للصحة والسلامة المهنية، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين-رام الله-فلسطين.
- 5- البرغوثي، ب. (2007): الإدارة العامة لمؤسسات الدولة غير الوزارية في فلسطين، إئتلاف أمان، رام الله.
- 6- بن زيطة، ع. (2008): نطاق إختصاصات السلطات الإدارية، دراسة حالة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية، مقال، مجلة دراسات القانون، العدد الأول، مركز البصيرة للبحوث.
- 7- حرب، ج. (2012): واقع النزاهة في قطاعي الأغذية والادوية في فلسطين. الإئتلاف من أجل النزاهة والمساواة (أمان)، تقرير 51.
- 8- شحاتة، ح. (2008): منهج وأساليب الرقابة وتقييم أداء الأفراد، دراسة منشورة، جامعة الأزهر.
- 9- الشعيبي، ع. طه، ع. (2013): المؤسسات العامة غير الوزارية والتداول السلمي للسلطة في أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة.
- 10- العقيلي، إ. (2017): إنشاء الهيئة العامة لسلامة الغذاء، آراء في قضايا التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومي،
- 11- عيساوي، ع. (2006): العقد كوسيلة لضبط السوق، مجلة المفكر العدد الثالث، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكر، الجزائر.
- 12- القحطاني، م. (2017): السياسة القانونية لحماية سلامة الغذاء في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 59، العدد 1، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- 13-مجلس الوزراء الفلسطيني، (2017): الإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية 2017-2022.
- 14-مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2014): تحديات الرقابة على الأغذية في قطاع غزة.
- 15-منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية FAO/WHO (2004): تعزيز الإدارات الرسمية المعنية بمراقبة سلامة الأغذية، المنتدى العالمي الثاني المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لمسؤولي سلامة الأغذية بانكوك، تايلند، 12-14 أكتوبر/ تشرين الأول 2004، (وثيقة أعدتها أمانة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية).
- 16-المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2000): دراسة- نظم الرقابية علي الأغذية لحماية المستهلك في الوطن العربي، 2000.
- 17-المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2006): دليل نظم وتشريعات الرقابة على سلامة الاغذية وحماية المستهلك في الوطن العربي، بيانات النشر الخرطوم ، السودان.
- 18-المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2006): لقاء الخبراء حول نظم وتشريعات سلامة الغذاء وحماية المستهلك في الدول العربية - عمان المملكة الأردنية الهاشمية 2006.
- 19-وزارة الصحة -قسم مراقبة الأغذية- تقرير أعمال قسم مراقبة الأغذية "النصف سنوي" للمحافظات لعام 2019.

[4] المقابلات:

- 1- راجي مسلم - مدير عام هيئة المواصفات والمقاييس بقطاع غزة. (يونيو 26، 2019). مقابلة شخصية.
- 2- زكي مدوخ - رئيس قسم الرقابة الغذائية بوزارة الصحة. (أبريل 21، 2019). مقابلة شخصية.
- 3- زياد أبو شقرة - مدير دائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني. (يونيو 16، 2019). اتصال شخصي.
- 4- مجدي ضهير - مدير دائرتي الطب الوقائي وصحة البيئة. (يونيو 11، 2019). مقابلة شخصية.
- 5- نزار الوحيدي - المدير العام للإرشاد والتنمية لوزارة الزراعة سابقاً. (أبريل 18، 2019). مقابلة شخصية.

- 1- Al-Kandari, D. and D. J. Jukes (2011). **"Incorporating HACCP into national food control systems-Analyzing progress in the United Arab Emirates."** Food control 22(6): 851-861
- 2- Al-Kandari, D. and D. J. Jukes (2012). **"The food control system in Saudi Arabia–Centralizing food control activities."** Food control 28(1): 33-46
- 3- Al-Kandari, D. and Jukes, D.J. (2009): **"A situational analysis of the food control systems in Arab Gulf Cooperation Council (GCC) countries"**, Food Control, Vol. 20, pp. 1112-18.
- 4- Alomirah, H. F., et al. (2010). **"Assessment of the food control system in the State of Kuwait."** Food control 21(4): 496-504.
- 5- Antunovic, B., Mancuso, A., Capak, K., Poljak, V. and Florijancic, T. (2008): **"Background to the preparation of the Croatian Food Safety Strategy"**, Food Control, Vol. 19, pp. 1017-22.
- 6- Dreyer, Stephan. (2013). **"Locating a Regulator in the Governance Structure: A theoretical Framework for the Operationalization of Independence"**.
- 7- El-Jardali, Hammoud et al. (2014): El-Jardali F, Hammoud R, Kamleh R, Jurdi M, K2P (2014): Briefing Note: **Protecting Consumers in Lebanon: The Need for Effective Food Safety System**. Knowledge to Policy (K2P) Center. Beirut, Lebanon; November
- 8- FAO Food and Agriculture Organization (2005): Vapnek, J., & Spreij, M. (2005). **Making national laws. In Perspectives and guidelines on food legislation, with a new model food law**. Rome: FAO.
- 9- Healy, M., et al. (2003). **"Reform of food regulation in Australia and New Zealand."** Food control 14(6): 357-365.
- 10- Irion, Kristina and Roxana Radu. **"Delegation to Independent Regulatory Authorities in the Media Sector: A Paradigm Shift through the Lens of Regulatory Theory."** 2013. P.22
- 11- James, P. (1997). **"Food Standards Agency: an interim proposal"**.
- 12- Jia, C., & Jukes, D. (2013). **The National Food Safety Control System of China–A Systematic Review**. Food Control, 32, 236-245
- 13- Jongwanich, J. (2009). **The impact of food safety standards on processed food exports from developing countries**. Food Policy, 34(5), 447-457.
- 14- Khalid, S. M. N. (2015). **"Assessment of the current food safety regulatory system in Afghanistan and its future with a new independent regulatory structure."** International Journal of Development Research 5(2): 3389-3395.

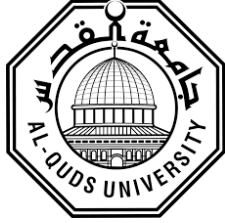
- 15- Li, Y., et al. (2010). "**Designing independent regulatory system of food safety in China.**" Agriculture and Agricultural Science Procedia 1: 288-295.
- 16- MacRae, R. (2011). "**A joined-up food policy for Canada.**" Journal of Hunger & Environmental Nutrition 6(4): 424-457.
- 17- Madusankha (2015). **Food Control Management in Sri Lanka.**
- 18- Matsuo, M. (2013). "**Restructuring japanese food safety governance: Institutional changes and future challenges.**" Eur. Food & Feed L. Rev. 8: 250
- 19- Rykkja, L. H. (2004). "**Independent food agencies–restoring confidence**". Policy and Society 23(4): 125-148.
- 20- Silano, M. and V. Silano (2013). "**The European Union (EU) food safety system.**" Nutrafoods 12(3): 103-109
- 21- Tansey, G. and A. Worsley (2014). **The food system, Routledge.**

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- 1- <http://www.efsa.europa.eu/en/about/howwework>
- 2- <http://www.inspection.gc.ca/about-the-cfia/acts-and-regulations/eng/1299846777345/1299847442232>
- 3- <http://www.jfda.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=148>
- 4- [http://www.nfsa.gov.eg/\(S\(4vewghnq0p0soyihelld1dxi\)\)/App_PP/DeskTo p/App_Web/App_Custom/1/Default.aspx?TabID=11100001](http://www.nfsa.gov.eg/(S(4vewghnq0p0soyihelld1dxi))/App_PP/DeskTo p/App_Web/App_Custom/1/Default.aspx?TabID=11100001)
- 5- <https://inspection.gc.ca/food/eng/1299092387033/1299093490225>
- 6- https://www.fsai.ie/about_us.html
- 7- <https://www.sfda.gov.sa/ar/about/Pages/overview.aspx>

الملاحق

ملحق (1): استبيان.



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

معهد التنمية المستدامة

السادة الأفاضل حفظكم الله ورعاكم،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

استبيان بحث ماجستير

نرجو منكم التكرم بتعبئة نموذج الاستبانة التي بين أيديكم، وهي لدراسة بعنوان:

(مدى الحاجة لإنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة)

يقوم الباحث بإعداد الدراسة وهي بصدد تطبيق استبانة للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لذلك، وتشتمل الاستبانة على خمسة محاور (البيانات الشخصية - واقع المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة - وجهة نظر العاملين في منظومة الرقابة على الغذاء حول المساهمة المرجوة من إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة - التحديات التي تحول دون إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء) ويتضمن كل محور مجموعة من الفقرات.

وهذه الدراسة هي متطلب لنيل درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية/ جامعة القدس أبو ديس، وقد وقع عليكم الاختيار لتكونوا من ضمن عينة الدراسة، لذا نأمل منكم التكرم بتعبئة هذه الاستبانة، آمليين توخي الدقة والموضوعية لما له من الأثر الإيجابي في إنجاح هذه الدراسة، علمًا بأن المعلومات الواردة في هذا الدراسة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها، ولا يطلب منكم كتابة الاسم الشخصي أو الإشارة إلى ذلك.

تعريف مصطلحات الدراسة:

الهيئة الرقابية المستقلة للغذاء: هي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، تتاطبها جميع المهام الإجرائية والتنفيذية والرقابية التي تقوم بها الجهات القائمة حاليًا، وذلك لتحقيق أهداف ومتطلبات سلامة الغذاء بما يكفل للهيئة الحفاظ على صحة الإنسان وسلامته (العقيلي، 2017).

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث/ نور الدين زامل الوحيدي

أولاً: البيانات الشخصية:

يُرجى الإجابة عن الأسئلة الآتية والتي تتضمن معلومات عامة تتعلق بالمستجيب بوضع إشارة (✓) في المكان المناسب.

1- الجنس:			
<input type="checkbox"/> ذكر		<input type="checkbox"/> أنثى	
2- العمر:			
<input type="checkbox"/> أقل من 30 سنة	<input type="checkbox"/> 30 - أقل من 40 سنة	<input type="checkbox"/> 40- أقل من 50 سنة	<input type="checkbox"/> 50 سنة فأكثر
3- المؤهل العلمي:			
<input type="checkbox"/> دبلوم متوسط فأقل	<input type="checkbox"/> بكالوريوس	<input type="checkbox"/> ماجستير	<input type="checkbox"/> دكتوراه
4- سنوات الخبرة:			
<input type="checkbox"/> أقل من 5 سنوات	<input type="checkbox"/> 5 - أقل من 10 سنوات	<input type="checkbox"/> 10- أقل من 15 سنة	<input type="checkbox"/> 15 سنة فأكثر
5- المسمى الوظيفي:			
<input type="checkbox"/> مدير عام		<input type="checkbox"/> مدير دائرة	
<input type="checkbox"/> مدير وحدة		<input type="checkbox"/> رئيس قسم	
<input type="checkbox"/> رئيس شعبة			
<input type="checkbox"/> أخرى/ حدد.....			

ثانياً: محاور الدراسة:

يوجد في هذا الجزء مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، يُرجى وضع علامة (x) أمام الخيار المناسب:

الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: واقع المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة:					
أولاً: من جانب الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة على الغذاء					
1.					
تلتزم الجهات الرقابية على الغذاء بالمعايير الدولية المختلفة لسلامة الأغذية					
2.					
تتواصل الجهات الرقابية المختلفة مع الجهات الدولية لضمان سلامة الأغذية					
3.					
تواكب الجهات الرقابية القوانين الدولية الجديدة فيما يتعلق بسلامة الأغذية					
4.					
تقوم الجهات الرقابية بتوعية العاملين في مجال الرقابة على الغذاء بآخر اللوائح والقوانين المتعلقة بعملهم					
5.					
تستخدم الجهات الرقابية على الأغذية تقنيات حديثة بما يتوافق مع القوانين الدولية					

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً	الفقرة
ثانياً: من جانب القوانين والأنظمة المطبقة.					
					6. تتصف السياسة الرقابية على سلامة الغذاء في قطاع غزة بالشمولية
					7. تعددت القوانين التي تحكم عملية الرقابة على الغذاء من خلال تعدد الجهات الرقابية
					8. تحتاج القوانين والأنظمة المطبقة حالياً في المنظومة الرقابية العاملة في قطاع غزة إلى مزيد من التطوير والتحديث
					9. تتوفر البنية التحتية الأساسية اللازمة للقيام بعمليات التفتيش والرقابة وإدارة المخاطر
					10. تتصف الآليات والإجراءات الرقابية بالمرونة والقدرة على التكيف مع التطورات المختلفة
					11. تطبق السياسات والإجراءات بفاعلية من قبل الجهات الرقابية لضمان سلامة الغذاء
ثالثاً: من جانب الجهات التي تقوم بالرقابة والتنسيق فيما بينها:					
					12. عدم توفر المصادر المالية المخصصة للتطوير والدعم اللوجستي للجهات الرقابية على الغذاء
					13. يوجد تنسيق متكامل بين الجهات المكلفة بالرقابة على سلامة الغذاء في قطاع غزة
					14. يوجد تنسيق مستمر بين الجهات الرقابية على سلامة الغذاء في قطاع غزة والضفة الغربية
					15. يتم التنسيق بين الجهات الحكومية للرقابة على الأغذية التي تمر عبر المعابر
					16. يوجد بعض الفجوات في نظام الرقابة نتيجة لعدم وضوح الحدود الفاصلة بين اختصاصات الجهات الرقابية المختلفة
					17. تعدد الجهات الرقابية على الغذاء يؤدي إلى التضارب والازدواجية في العمل
					18. يتم تبادل الخبرات بين الجهات المعنية لتطوير الأداء في مجال مراقبة الأغذية
					19. يوجد صراع خفي بين الجهات ذات العلاقة في مجال التفتيش على سلامة الأغذية
					20. يوجد تكرار للمهام الرقابية بسبب تعدد الجهات الرقابية على سلامة الغذاء في قطاع غزة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً	الفقرة
					21. يتم التنسيق بين الجهات الرقابية لوضع الخطط المتكاملة لضمان توافر الغذاء الآمن في أوقات الطوارئ والكوارث
					22. يتم التعاون بين الجهات الرقابية المختلفة في مجال الفحوص المخبرية لسلامة الأغذية
رابعاً: واقع المنظومة الرقابية من جانب الكوادر البشرية:					
					23. يوجد عددٌ كافٍ من الكوادر البشرية التي تعمل في مجال الرقابة على سلامة الغذاء
					24. تمتلك الطواقم العاملة في الرقابة على سلامة الغذاء المعرفة والخبرة اللازمة
					25. يوجد برامج تدريبية حديثة للكوادر البشرية العاملة في مجال الرقابة على الغذاء
					26. تهتم الجهات الرقابية ببناء قدرات العاملين لتوكل استخدام أحدث الوسائل اللازمة لتفعيل الرقابية على الغذاء
					27. تقوم الجهات الرقابية بتأهيل وتدريب العاملين الجدد في مجال مراقبة الأغذية
خامساً: من جانب الإجراءات والآليات على المعابر					
					28. يوجد سيطرة تامة من قبل الجهات الرقابية المختصة على معابر قطاع غزة مما يسهل في عملية رقابة المواد الغذائية المستوردة
					29. يمكن إرجاع المنتجات التي تدخل من المعابر للطرف الآخر إذا كانت جودتها أو صلاحيتها غير مطابقة للمواصفات
					30. تقوم الجهات الرقابية المختصة بالتشدد في إدخال بعض المواد الغذائية الغير سليمة
					31. تتوفر لدى الجهات الرقابية المختصة الإمكانيات والمعدات اللازمة لفحص المواد الغذائية القادمة من المعابر فور وصولها
					32. يوجد لدى الجهات الرقابية المختصة كادر تقني مؤهل للإشراف على المواد الغذائية المستوردة
سادساً: من جانب المختبرات والفحوص المخبرية:					
					33. يوجد لدى الجهات الرقابية المختبرات العلمية التشخيصية المجهزة بالأجهزة الحديثة الدقيقة.
					34. عدد المختبرات كافٍ للقيام بتحليل وفحص عينات المنتجات الغذائية المستوردة والمصنعة محلياً

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً	الفقرة
					35. تتوفر المعدات المخبرية اللازمة لفحص العينات بشكل دائم
					36. يوجد تضارب في نتائج الاختبارات المعملية التي يتم إجراؤها في معامل الجهات الرقابية المختلفة
سابعاً: المحددات والمعوقات التي تواجه المنظومة الرقابية على الغذاء قطاع غزة.					
					37. عدم توفر الوسائل والإمكانيات اللازمة لقيام العاملين في مجال الرقابة على الغذاء بعملهم على أكمل وجه
					38. عدم وجود جهة حكومية عليا كمرجعية لجميع الجهات الرقابية العاملة في قطاع غزة
					39. عدم تناسب الإمكانيات المتاحة حالياً للرقابة على الغذاء مع الاحتياجات الفعلية اللازمة للعمل
					40. عدم المقدرة على الحصر الدقيق للمنشآت الغذائية ومحلات بيع الأغذية والمطاعم غير المرخصة في قطاع غزة
					41. تساهم الإجراءات الإسرائيلية على المعابر في الحد من فاعلية الرقابة على سلامة الغذاء
					42. تعطل عمل مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في قطاع غزة
المحور الثاني: من وجهة نظرك إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء قد يساهم في ما يلي:					
					43. تحقيق متطلبات السلامة الغذائية والرقابة عليها في جميع مراحل تداوله
					44. ضمان تنسيق خدمات سلطات الرقابة على الأغذية، بما يكفل تجنب أي ازدواجية في العمل
					45. توحيد الرقابة على سلامة الغذاء في جهة واحدة وهي الهيئة
					46. وضع القواعد الملزمة لسلامة الغذاء وفق المعايير الدولية المتعارف عليها
					47. تحقيق الرقابة والتفتيش على تداول الأغذية المستوردة والمحلية فيها للتحقق من توافر المواصفات القياسية ومنع الغش والتدليس
					48. وضع الخطط اللازمة لحصر وحدات الإنتاج الغذائي غير المرخصة وتوفيق أوضاعها
					49. التعاون والتنسيق مع المنظمات والجهات الوطنية والدولية المعنية بسلامة الغذاء

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً	الفقرة
					50. تنمية الثقافة والوعي المجتمعي فيما يخص سلامة الغذاء
					51. منح أصحاب الشأن الحق في التظلم من قرارات الهيئة
					52. تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمالية
					53. الحد من انتشار الأغذية غير المطابقة للمواصفات الفلسطينية
					54. متابعة التزام منتجي ومصنعي ومستوردي الأغذية بنظم سلامة الغذاء
					55. تطوير وتحديث طرق وأدوات الرقابة على الغذاء
					56. بناء نظام لإدارة الأزمات والطوارئ ونظام الإنذار المبكر والاستدعاء والسحب من التداول
					57. بناء نظام مركزي لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالسلامة الغذائية
					58. إصدار تقارير بشكل دوري للمؤسسات المحلية والمنظمات الدولية ذات العلاقة بما يساهم في تعزيز دورهم في تقديم الدعم الفني والتنظيمي لتحقيق السلامة الغذائية
					59. تأمين التواصل المعلوماتي المطلوب بين كافة المعنيين بسلامة الغذاء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
					60. إعداد الإحصاءات والدراسات والأبحاث المتعلقة بسلامة الغذاء
					61. المشاركة في تمثيل دولة فلسطين في المحافل الدولية في مجال سلامة الغذاء
المحور الثالث: التحديات التي تواجه إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء:					
					62. غياب التوحيد القانوني بين قطاع غزة والضفة الغربية بفعل الانقسام الفلسطيني
					63. شح ومحدودية الموارد المالية الحكومية
					64. صعوبة تطوير المختبرات بفعل القيود الإسرائيلية
					65. مقاومة التغيير من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة
					66. ضعف ثقافة تطوير الأنظمة الرقابية لدى المنتجين والمصنعين والمستوردين والمواطنين
					67. عدم افتتاح بعض المسؤولين وصناع القرار بأهمية إنشاء الهيئة المستقلة للغذاء
					68. نقص الكوادر البشرية المؤهلة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا

ملحق (2): أسماء المحكمين.

الجامعة	الاسم	م.
جامعة الأزهر	الدكتور/ أيمن بكير	1.
جامعة الأزهر	الدكتور/ محمود صبره	2.
جامعة القدس المفتوحة	الدكتور/ زاهر المشهراوي	3.
الجامعة الإسلامية	الدكتور/ سيف الدين عودة	4.
الجامعة الإسلامية	الدكتور/ سمير صافي	5.
جامعة القدس المفتوحة	الدكتور/ صبري مشتهى	6.
جامعة القدس - أبو ديس	الدكتور/ صلاح موسى	7.
جامعة فلسطين	الدكتور/ محمد عوض	8.
جامعة غزة	الدكتور / فراس شحادة	9.
وزارة الصحة	الدكتور/ مجدي ضهير	10.

فهرس الملاحق

- ملحق (1): استبيان 126
- ملحق (2): أسماء المحكمين 132
- ملحق (3): تسهيل مهمة باحث 133

فهرس الجداول

- جدول (1.2): المؤسسات الحكومية الرئيسية التي تختص بالمسؤوليات التي تتعلقُ بسلامة الأغذية. .. 14
- جدول (2.2): التحليل الرباعي للبيئة المؤثرة على سلامة الأغذية. 24
- جدول (3.2): أسماء الهيئات المستقلة على الغذاء في الدول الأجنبية وتواريخ إنشائها. 41
- جدول (4.2): مقاربات أنظمة السلامة الغذائية. 48
- جدول (1.3): معامل الارتباط بين كلِّ فقرةٍ من فقرات محور الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة على الغذاء والدرجة الكلية للمحور. 73
- جدول (2.3): معامل الارتباط بين كلِّ فقرةٍ من فقرات محور القوانين والأنظمة المطبقة والدرجة الكلية للمحور. 74
- جدول (3.3): معامل الارتباط بين كلِّ فقرةٍ من فقرات محور الجهات التي تقوم بالرقابة والتنسيق فيما بينها والدرجة الكلية للمحور. 74
- جدول (4.3): معامل الارتباط بين كلِّ فقرةٍ من فقرات محور الكوادر البشرية والدرجة الكلية للمحور. 75
- جدول (5.3): معامل الارتباط بين كلِّ فقرةٍ من فقرات محور الآليات والإجراءات على المعابر والدرجة الكلية للمحور. 76
- جدول (6.3): معامل الارتباط بين كلِّ فقرةٍ من فقرات محور المختبرات والفحوص المخبرية والدرجة الكلية للمحور. 77
- جدول (7.3): معامل الارتباط بين كلِّ فقرةٍ من فقرات محور المحددات والمعوقات التي تواجه المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة والدرجة الكلية للمحور. 77
- جدول (8.3): معامل الارتباط بين كلِّ فقرةٍ من فقرات مجال مساهمة إنشاء الهيئة المستقلة للغذاء والدرجة الكلية للمجال. 78
- جدول (9.3): معامل الارتباط بين كلِّ فقرةٍ من فقرات مجال التحديات التي تواجه إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء والدرجة الكلية للمجال. 79
- جدول (10.3): معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكلِّ محور ومجال في الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة. 80
- جدول (11.3): معاملات ثبات "ألفا كرونباخ" لقياس ثبات الاستبانة. 81

- جدول (1.4): توزيع أفراد العينة وفقاً للجنس. 83
- جدول (2.4): توزيع أفراد العينة وفقاً للعمر. 84
- جدول (3.4): توزيع أفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمي. 84
- جدول (4.4): توزيع أفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة. 85
- جدول (5.4): توزيع أفراد العينة وفقاً للمسمى الوظيفي. 85
- جدول (6.4): المحك المستخدم في الدراسة. 86
- جدول (7.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات محور "الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة على الغذاء". 86
- جدول (8.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات محور "القوانين والأنظمة المطبقة". 88
- جدول (9.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات محور "الجهات التي تقوم بالرقابة والتنسيق فيما بينها". 90
- جدول (10.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات محور "الكوادر البشرية". 92
- جدول (11.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات محور "الآليات والإجراءات على المعابر". 94
- جدول (12.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات محور "المختبرات والفحوص المخبرية". 96
- جدول (13.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات محور "التحديات والمعوقات التي تواجه المنظومة الرقابية على الغذاء في قطاع غزة". 97
- جدول (14.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال "مساهمة إنشاء الهيئة المستقلة على الغذاء". 99
- جدول (15.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال "التحديات التي تواجه إنشاء هيئة رقابية مستقلة للرقابة على سلامة الغذاء". 102
- جدول (16.4): المتوسط والقيمة (ت) المحسوبة ودلالاتها للتعرف على الفروق تبعاً لمتغير الجنس. 104
- جدول (17.4): نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" طبقاً لاختلاف متغير العمر. 104
- جدول (18.4): اختبار شيفيه لتوضيح الفروق في متغير العمر. 105

- جدول (19.4): نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" طبقاً لاختلاف متغير المؤهل العلمي. 106
- جدول (20.4): اختبار شيفيه لتوضيح الفروق في متغير المؤهل العلمي. 106
- جدول (21.4): نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" طبقاً لاختلاف متغير سنوات الخبرة. 107
- جدول (22.4): نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول "مدى الحاجة إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة" طبقاً لاختلاف متغير المسمى الوظيفي. 108

فهرس المحتويات

أ	إقرار:
ب	شكر و عرفان
ج	مصطلحات الدراسة:
د	المختصرات:
هـ	الملخص:
و	Abstract:

1..... الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1	1.1 المقدمة
3	2.1 مشكلة الدراسة
3	3.1 أهمية الدراسة
4	4.1 أهداف الدراسة
4	5.1 أسئلة الدراسة
5	6.1 الإجراءات المنهجية للدراسة
5	1.6.1. حدود الدراسة:
5	2.6.1. منهجية الدراسة:
6	7.1 مجتمع الدراسة
6	8.1 عينة الدراسة
6	9.1 أدوات الدراسة

7..... الفصل الثاني: الإطار النظري والأدبيات

7	1.2 الرقابة على الغذاء والإطار المؤسسي المشرف على الغذاء في قطاع غزة:
8	1.1.2. مفهوم الرقابة:
9	2.1.2. أهمية الرقابة:
9	3.1.2. أهداف الرقابة:
10	4.1.2. مراحل الرقابة:
10	5.1.2. خصائص نظام الرقابة الفعال:

- 6.1.2. الرقابة على الغذاء: 11
- 1.6.1.2. تعريف الرقابة على الأغذية: 12
- 2.6.1.2. المقومات الأساسية للرقابة علي: 12
- 3.6.1.2. دور الرقابة علي الغذاء في تقليل خسائر الأغذية: 13
- 4.6.1.2. تحليل الوضع الحالي للرقابة على الغذاء في قطاع غزة: 13
- 5.6.1.2. الإطار المؤسسي المشرف على الغذاء في قطاع غزة: 14
- 6.6.1.2. المؤسسات ذات الاختصاص: 16
- 7.6.1.2. مؤسسات ذات علاقة: 18
- 7.1.2. الرقابة على الغذاء في قطاع غزة: 19
- 8.1.2. الرقابة على المواد الغذائية في الأسواق: 20
- 9.1.2. الرقابة على منشآت التصنيع الغذائي: 20
- 2.2 الهيئات المستقلة في النظام الفلسطيني 29
- 1.2.2. مفهوم الهيئات المستقلة: 30
- 2.2.2. تعريف الهيئات المستقلة: 30
- 3.2.2. الصفات (الشروط) الأساسية التي يجب أن تتوفر في الهيئات المستقلة: 32
- 4.2.2. خصائص الهيئات المستقلة: 33
- 5.2.2. نشأة وتطور الهيئات المستقلة: 34
- 6.2.2. أسباب ظهور الهيئات المستقلة: 35
- 1.6.2.2. الأسباب السياسية: 35
- 2.6.2.2. الأسباب القانونية: 36
- 7.2.2. مجالات عمل الهيئات العامة: 36
- 8.2.2. الهيئات المستقلة في دولة فلسطين: 36
- 1.8.2.2. تعريف الهيئات المستقلة في النظام الفلسطيني: 37
- 2.8.2.2. إنشاء الهيئات العامة في النظام الفلسطيني: 38
- 3.8.2.2. مبررات إنشاء الهيئات المستقلة في فلسطين: 38
- 4.8.2.2. المؤسسات العامة التي تمّ إنشاؤها بموجب القرارات الرئاسية والقوانين المختلفة: 39
- 3.2 الهيئات المستقلة على الغذاء 40
- 1.3.2. مفهوم الهيئات المستقلة على الغذاء: 40
- 2.3.2. لمحة عن نشأة الهيئات المستقلة على الغذاء: 41

- 42 3.3.2. أهداف الهيئة واختصاصاتها:
- 42 4.3.2. مهام وصلاحيات الهيئة المستقلة للغذاء:
- 43 5.3.2. مبررات إنشاء الهيئات المستقلة على الغذاء:
- 43 1.5.3.2. المبررات التي تستدعي إنشاء الهيئات المستقلة للغذاء:
- 45 2.5.3.2. متطلبات إنشاء الهيئة المستقلة على سلامة الغذاء:
- 47 4.2. تجارب عربية وعالمية
- 47 1.4.2. التوجهات العالمية لتطوير أنظمة السلامة على الغذاء:
- 49 2.4.2. توجيهات وتوصيات المؤسسات الدولية في هذا الاتجاه:
- 49 3.4.2. التجارب العالمية والعربية في إنشاء الهيئات المستقلة على الغذاء:
- 49 1.3.4.2. التجارب العالمية:
- 53 2.3.4.2. التجارب العربية:
- 56 5.2. الدراسات السابقة
- 56 1.5.2. الدراسات المحلية:
- 61 2.5.2. الدراسات العربية:
- 62 3.5.2. الدراسات الأجنبية:
- 67 1.3.5.2. أوجه استفادة الدّراسة الحالية من الدراسات السابقة:
- 67 2.3.5.2. التعقيب على الدراسات السابقة:
- 67 3.3.5.2. ما يميز هذه الدّراسة:

69 الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات المنهجية.....

- 69 1.3. منهج الدّراسة.....
- 70 2.3. مجتمع الدّراسة.....
- 70 3.3. عينة الدّراسة.....
- 71 4.3. أداة الدّراسة.....
- 72 5.3. اختبار الصدق لأداة البحث.....
- 80 6.3. ثبات الاستبيان.....
- 81 7.3. التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدّراسة.....
- 82 8.3. الأساليب الإحصائية.....

83 الفصل الرابع: نتائج الدراسة وتفسيرها

83 1.4 خصائص عينة الدراسة

86 2.4 المحك المعتمد في الدراسة

86 3.4 تحليل فقرات الاستبانة ومناقشة النتائج

109 الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

109 1.5 النتائج

110 1.1.5. السؤال الخامس: ما هو التصور المقترح لإنشاء هيئة رقابية مستقلة للغذاء في قطاع غزة؟

110 2.1.5. التصور المقترح للدراسة:

119 2.5 التوصيات

120 المصادر والمراجع

134 فهرس الملاحق

135 فهرس الجداول

138 فهرس المحتويات